
المصطفى حيمو
تأملات
في كتاب الأمير لميكيافلي

المصطفى حميمو

تأملات في كتاب الأمير لميكيافلي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

كُتب نيقولا ميكيافلي (ت1527) سياسية بامتياز. وتمكن من إدراك جذور الواقع السياسي المتطور بالعالم الحديث. فكل أشكال الديمقراطية الحالية التي أصبحت اليوم مطلب كل شعوب العالم هي نتيجة حتمية وطبيعية للعلاقة الجدلية المتحركة باستمرار وفي خط تصاعدي بين الفكر السياسي والواقع المعيش بالعالم الغربي. علاقة جدلية دامت حتى يومنا هذا مدة سبعة وعشرين قرنا. بدأت مع نشأة كل من دولتي روما وأتينا العتيقتين. واستمرت بجمهورية البندقية البائدة التي دامت قوية ومستقرة أحد عشر قرنا من سنة 697 إلى حين قضى عليها نابوليون بونبارت سنة 1797. وظلت قائمة بإنجلترا منذ فرض نبلاؤها الميثاق العظيم على ملكها جون سنة 1215م إلى حين قيام الثورة المجيدة سنة 1688م. كما ظلت قائمة بفرنسا منذ ثورة 1789م إلى حين قيام الجمهورية الخمسة سنة 1958. أضف إلى ذلك الصراع بين المملكة المتحدة ومستعمراتها بشمال أمريكا التي استقلت عنها فانتهى بنشأة الولايات المتحدة سنة 1776م. وأفضت مؤخرا وفقط من بعد منتصف القرن الماضي إلى نشأة الديمقراطية بكل من البرتغال وإسبانيا واليونان.

وما من شك في أن الفكر العربي القديم لم يكن مطلعا على مختلف أنظمة الحكم التي تعاقبت على الشعوب الغربية وعلى مختلف مؤسساتها الدستورية كما تجدها في كتب ميكيافلي وفي كتب غيره. وذلك هو ما ذهب إليه الشيخ الأزهري على عبد الرازق[1] بقوله "من الملاحظ البين في تاريخ الحركة العلمية عند المسلمين أن حظ العلوم السياسية فيهم كان بالنسبة لغيرها من العلوم الأخرى أسوأ حظ، وأن وجودها بينهم كان أضعف وجود. فلسنا نعرف لهم مؤلفا ولا بحثا في شيء من أنظمة الحكم ولا أصول السياسة، اللهم إلا قليلا لا يقام له وزن إزاء حركتهم العلمية في غير السياسة من الفنون... وقد كانت كتب اليونان التي انكبوا على ترجمتها ودرسها كافية في أن تغريهم بعلم السياسة وتحببه إليهم، فإن ذلك العلم قديم، وقد شغل كثيراً من قدماء الفلاسفة اليونانيين وكان له فلسفة في اليونان، بل في حياتهم، شأن خطير."[2]

ثم أضاف متسائلا "فما لهم أهملوا النظر في كتاب الجمهورية لأفلاطون وكتاب السياسة لأرسطو، وما لهم رضوا أن يتركوا المسلمين بجهالة مطبقة بمبادئ السياسة وأنواع الحكومات عند اليونان، وهم الذين ارتضوا أن ينهجوا بالمسلمين مناهج السريان في علم النحو، وأن يروّضوهم برياضة بيدبا الهندي في كليلة ودمنة، بل رضوا بأن يمزجوا لهم علوم دينهم بما في فلسفة اليونان من خير وشر، وإيمان وكفر؟ "[3]

---

[1] علي عبد الرازق (1305 هـ / 1888 - 1386 هـ / 1966) هو مؤلف "كتاب الإسلام وأصول الحكم". حفظ القرآن في كتاب القرية، ثم ذهب إلى الأزهر حيث حصل على درجة العالمية. ثم ذهب إلى جامعة أوكسفورد البريطانية. وعقب عودته عُين قاضيا شرعيا

[2] الإسلام وأصول الحكم ص 128

[3] الإسلام وأصول الحكم ص 128

وأجاب أخيرا على تساؤله ذاك بقوله " الغيرة على الملك تحمل الملك على أن يصون عرشه من كل شيء قد يزلزل أركانه، أو ينقص من حرمته، أو يقلل من قدسيته، لذلك كان طبيعيا أن يستحيل الملك وحشا سفاحا، وشيطانا ماردا، إذا ظفرت يداه بمن يحاول الخروج عن طاعته، وتقويض كرسيه. وإنه لطبيعي كذلك أن فى الملك أن يكون عدوا لدودا لكل بحث ولو كان علميا يتخيل أنه قد يمس قواعد ملكه أو يريد من تلقائه ريح الخطر، ولوكان بعيدا. من هنا نشأ الضغط الملوكي على حرية العلم، واستبداد الملوك بمعاهد التعليم، كلما وجدوا إلى ذلك سبيلا. ولا شك في أن علم السياسة هومن أخطر العلوم على الملك، بما يكشف من أنواع الحكم وخصائصه وأنظمته إلى آخره. لذلك كان حتما على الملوك أن يعادوه وأن يسدوا سبيله على الناس. وذلك هو تأويل ما يلاحظ من قصور النهضة الإسلامية فى فروع السياسة، وخلو حركة المسلمين العلمية من مباحثها، ونكوص العلماء عن التعرض لها، على النحو الذي يليق بذكائهم، وعلى النحو الذي تعرضوا به لبقية العلوم. "[1]

لكن ما كان يكفي المشارقة ترجمة كتب السياسة الإغريقية كي يدركوا فعلا مسميات ومدلولات الأسماء والمصطلحات الواردة فيها. وذلك لجهلهم بواقعها كما عاشه الرومان والإغريق. فالمغربي مثلا لن يستطيع إدراك ما في كتاب عن المطبخ المصري. لما يقرأ فيه أسماء الأطباق لن يدرك بذهنه ماهيتها في الواقع مع غياب الصور والوصف الدقيق لها. الأمور التي ما كان المؤلف المصري في حاجة إليها وهو يكتبه للمصريين.

فالمشارقة ما عرفوا غير الاستبداد. وكان التواصل مع بلاد الغرب المسيحي شبه مقطوع. فما شاهدوا ولا عايشوا أنظمتهم السياسية حتى يدركوا كنهها. وحتى في حال ما وجد من يعرف كل ذلك وأدركه فما كان بوسعه لا نشره ولا بحثه ولا مناقشته خوفا من سيوف السلاطين. وذلك بالنظر لما كان فيه من تهديد لملكهم كما ذكر ذلك الشيخ علي عبد الرازق.

في حين البحث الحر في السياسة وفي مختلف أنظمة الحكم التي عرفها الغرب شمال البحر المتوسط، كان تقليدا عريقا بين نخب شعوبه. فكانت السياسة في الغرب فكرا وواقعا متحركين باستمرار بين مدّ وجزر. كانا متحركين بين مدّ بضغط من الشعوب طلبا للحرية وبين جزر بفعل ضغط الكبار كما يسميهم ميكيافلي، طمعا في تثبيت مصالحهم بالاستبداد على حساب حرية الشعوب. لكن في المحصلة كان مجموع حركات المدّ أكبر من مجموع حركات الجزر في خط تصاعدي عبر الزمن نحو الديمقراطية كما نعرفها اليوم. وما بدأ اكتمالها إلا مع أول إقرار لحق النساء في التصويت والانتخاب بنيوزلندا سنة 1893، ثم إقرار حقّهن في الترشح للانتخابات سنة 1919[2]. أما تصويت السود والملونين في الولايات المتحدة فقد تقرر في الدستور سنة 1890. لكن ما أصبح واقعا ملموسا إلا سنة 1960 مع حقهم في الترشح للانتخابات الذي أعطى البلاد لأول مرة رئيسا من أصول إفريقية سنة 2009.

---

[1] الإسلام وأصول الحكم ص 132

[2] وما تم ذلك بفرنسا إلا سنة 1946

فقد ظلت الثقافة السياسية العريقة بالغرب تدفع باستمرار نحو واقع سياسي أفضل أو بالأحرى أقل سوء كما كان يقول ونسطون تشيرتشل[1] وغيره. وكان ميكيافلي من المدافعين عن الجمهورية المساندة لحرية الشعوب[2]. كما كانت واقعا معاشا في عصره بالبندقية وبسويسرا. تجد ذلك في كتابه "مقالات حول مجموع الكتب العشر الأولى من تاريخ روما لتيت ليف[3]". هو المؤرخ الروماني المتوفي سنة 17م، من بعد ما كتب تاريخ روما منذ تأسيسها حتى وفاة الجنرال داريوس[4] الروماني سنة 9 ق.م.

وفي كتاب "الأمير" يظهر ميكيافلي للقارئ بمظهر المُنظّر للاستبداد حتى عرف واشتهر بصاحب نظرية "الغاية تبرر الوسيلة". وصار اسمه مستعملا للشيطنة. لكنه مظلوم في ذلك، من حيث لم يكتب كتابه ذاك لعموم الناس، بل كتبه خاصة لأمير فلورنسا يعلمه فيه كيف يستولي على مختلف الإمارات الإيطالية التي كانت ترزح تحت مختلف أشكال الاستبداد، كي يجمعها في وطن إيطالي موحد، كباقي الدول القوية من حوله، فلا تبقى عرضة للفوضى ولأطماع الدول المجاورة.

فمنذ ارتحال الإمبراطور قسطنطين إلى بيزنطا بالمشرق، وهي تركيا اليوم، أصبح وضعُ إيطاليا السياسي مشتتا بين عدة إمارات مستقلة ومتنافرة فيما بينها تسودها الحروب الأهلية. وذلك على شاكلة شتات إمارات ملوك الطوائف بالأندلس من بعد انهيار دولة بني عامر سنة 400 هـ \ 1009م. فكانت بذلك إيطاليا عرضة للهجمات والأطماع المتكررة من طرف الممالك القوية من حولها كفرنسا وإسبانيا والإمبراطورية الرومانية المقدسة بألمانيا. وكان ذلك يحزّ كثيرا في نفس ميكيافلي. فكان يتمنى لو ائتلفت بإرادتها كل تلك الإمارات الإيطالية في كيان سياسي ملكي موحد يضاهي تلك الممالك القوية من حولها ويضمن استقرارها ونموّها ويمنع طمع الطامعين الأجانب فيها. لكن الإمارات البابوية، كما يشهد بذلك ميكيافلي، كانت عائقا قويا ضد ذلك الائتلاف. من حيث كانت مختلف الإمارات الإيطالية تخشى أن يتم توحدها في ظل بابا روما القوي حين يجمع بذلك الزعامتين الروحية والزمنية، فيخنق حريتها. كما كانت الكنيسة من جانبها تكره أن تكون جزءا من مملكة يكون فيها البابا تحت رحمة ملك مدني قوي من خارجها. وهذه كل من خريطة أوروبا وخريطة إيطاليا في عصر ميكيافلي:

---

[1] السير ونستون ليونارد سبنسر تشرشل (30 نوفمبر 1874 – 24 يناير 1965) كان رجل دولة وجنديًا وكاتبًا بريطانيًا شغل منصب رئيس وزراء المملكة المتحدة مرتين، من عام 1940 إلى عام 1945، أثناء الحرب العالمية الثانية، ومرة أخرى من 1951 إلى 1955

[2] انظر كتابه "مقالات حول العشرية الأولى لتيت ليف" *Discours sur la première décade de Tite-Live*

[3] *Tite-Live*

[4] *Drusus*



إيطاليا في عصر ميكيافلي، ومن حولها الممالك القوية التي كانت تهدد استقرارها وهي متفرقة

فلورنسا بلد ميكيافلي بالشمال الغربي لإيطاليا والإمارات البابوية بالوسط حول روما والشال الغربي للبلاد

وبقراءة كتاب الأمير تدرك طبيعة الاستبداد الذي يعمل كآلة سياسية صمّاء، البشر فيها مجرد قطاع عيار. فهو كالغابة بحسب تعبير ميكيافلي نفسه الذي يقول إنه لا يصل فيه للقمة سوى من يجمع بين قوة الأسد وحيل الثعلب ويحسن اختيار الظروف التي تتطلب منه خداع الثعلب والظروف التي تتطلب منه زئير ومخالب الأسد. ومسحوق من لم ينتظم فيه بحسب حيل الثعلب وقوة الأسد. وحتى تعرف من هو الأمير المخاطب في كتاب ميكيافلي هذا وتعرف طبيعة حكم إمارته فلورنسا ووضعها السياسي بإيطاليا، نقرب لك ذلك من خلال الملخص التالي.

مثل البندقية كانت فلورنسا جمهورية محكومة من طرف أقلية أرستقراطية. وتعرضت سنة 1378 لثورة ضد تعسف تلك الطغمة الحاكمة. وكان من بين الثوار كوسم ميديسيس[1] وهو الابن الأكبر والوارث لعائلة ثرية. عائلة كانت لها عدة مصانع للصوف بفلورنسا ومصرف أو بنك بلغة الغرب. بنك له عدة فروع بجل إمارات إيطاليا وحتى في بعض دول أوروبا. وتدرك من ذلك مدى قوة التشريع في ذلك الزمان من حيث كان يضمن إنشاء مؤسسات اقتصادية ضخمة تضمنها الدولة كالبنوك والشركات الكبرى والبرصة أو سوق الأوراق المالية. الأمر الذي ساعد دول أوروبا على الانتشار في الأرض بواسطة أساطيلها واكتشاف العالم الجديد وغيره واستعماره وجلب ثرواته. وكل ذلك بفضل ما عرفه الغرب من أنظمة سياسية مختلفة غير الاستبداد الذي ما عرف المشرق غيره.

لكن الثورة فشلت وحُكم على كوسم ميديسيس بالإعدام. ذلك الحكم الذي تحول بدفع رشى إلى النفي من الإمارة لمدة عشر سنوات. فاستقر بجمهورية البندقية وضيق أصدقاؤه الخناق على اقتصاد فلورنسا بطلبهم استرجاع الديون المستحقة على زبناء بنكه. وفي ذلك دليل على أن البنك كمؤسسة مالية كان القانون يحصنها من الضرر بسبب إدانة مالكها، حتى لا يفقد الناس الثقة بالمصارف. الأمر الذي حرك ثورة أخرى وجعل حاكمها يتنازل عن

[1] *Cosme de Médicis*

الحكم، فعُرف لكوسم ميديسيس فضله في ذلك، فتم استقباله استقبال الأبطال ثم عُين رئيسا لحكومة جمهورية فلورنسا سنة 1434 مكان سابقه الذي نفاه بدوره.

وكان كوسم ميديسيس يستعمل ضد معارضيه النفي والإفقار بالمراجعات الضريبية. وبنفوذه وثروته ساهم في النهضة بتمويل مختلف العلوم والفنون. وتعاقب على حكم فلورنسا أبناؤه من بعده حتى سنة 1494[1]. وذلك لما استأذن ملك فرنسا عبورها بجيوشه فأبى حاكمها طلبا للحياد. حينها هاجم الملك الفرنسي الإمارة وما نجت من التدمير إلا بتدخل الراهب صاڤونارول[2] الذي نصبه ملك فرنسا حاكما عليها. فحكمها باسم الدين متشددا ومضيقا على أهلها وعلى عوائدهم المتحررة. وأحرق كل الكتب ودمر كل الفنون التي كان يراها متنافية مع الأخلاق المسيحية. وفي سنة 1498 سئم الناس شططه فثاروا ضد حكمه وقبضوا عليه وتركوه فريسة لحكم كنيسة روما التي أدانته بتهمة انتحال صفة النبوة وحكمت عليه بالإعدام حرقا من بعد تعذيبه للتكفير عن ذنبه.

حينها تولت الحكم لجنة من عشرة أعضاء. وكان ميكيافلي في خدمة دولتهم في المجال الدبلوماسي والعسكري. ثم تعرضت إيطاليا لحروب أهلية ولهجمات من الخارج قضت على الجمهورية الجديدة سنة 1512. حينها عاد لحكمها أحفاد ميديسيس. فسُرّح ميكيافلي مع من سرحوا من النظام السابق واتّهم بالتآمر فسجن. ثم استفاد من عفو البابا العام وهو البابا الذي كان من عائلة مديسيس. ونفي من بعد ذلك إلى ضيعته بالبادية حيث كتب كتابين في السياسة، الأول يمجد فيه الديمقراطية والثاني هو كتاب الأمير الذي يعتقد من يجهل نوايا الكاتب، أنه يمجّد فيه الاستبداد الذي كان على العكس من ذلك يكرهه.

وأصبحت فلورنسا من إمارات الكنيسة تحت حكم البابا من خلال حفيده لورانزو دو ميديسيس[3] الذي أهدى له ميكيافلي كتاب الأمير طمعا في الرجوع للعمل بالبلاط الأميري. الكتاب الذي كان يدعوه فيه للعمل على أن يكون هو الموحد لإمارات إيطاليا في ظل عمه على رأس الكنيسة وعن طريق الاستبداد الذي كان يكرهه والذي حبذه فقط كوسيلة تنتهي بحسب خطة محكمة تجعل في نهاية المطاف من كل إيطاليا دولة حرة كما كان يحبها كغاية. وذلك مباشرة من بعد موت الجد. لكن الأمور سارت بغير ما يشتهي ميكيافلي من حيث ما توصل الأمير بالكتاب إلا من بعد موت الكاتب سنة 1427. ومات الأمير بدوره قبل عمه البابا فخلفه على إمارة فلورنسا أحد الكرادلة الذي خلف بدوره البابا على رأس الكنيسة.

والمهم من كل ذلك، كما تقدم هو مرة أخرى معرفة منطق سير نظام حكم الاستبداد من بقلم خبير بمختلف أنظمة الحكم التي عرفها التاريخ حتى عصره وهو ميكيافلي. أنظمة بوصفها على حد تعبيره آلة سياسية[4] لها منطقها الذي لا يرحم. وكل غاية الحاكم في نظام الاستبداد، كما يصفه الكاتب، هو الحفاظ على حياته وعلى ملكه. وكل شيء يحقق تلك الغاية

[1] سنتين من بعد سقوط الأندلس أو استردادها من منظور الإسبان

[2] Savonarole

[3] de Médicis Laurent

[4] *machine politique*

هو مشروع عنده بمنطق دولة الاستبداد. ولا بد منه مهما كان غير أخلاقي. وكل شيء يضر تلك الغاية فهو مرفوض عنده ومستبعد مهما كان نبيلا. لذا تجد ميكيافلي صادقا مع منطق دولة الاستبداد حين يوصي الأمير في كتابه هذا بالالتزام بكل الفضائل عدى تلك التي تضره، أي عدى تلك التي تهدد حياته وتهدد الحفاظ على ملكه. ويوصيه باجتناب كل الرذائل سوى تلك التي تنفعه أي التي لا بد منها للحفاظ على حياته وعلى ملكه.

لكن في الواقع الاستبداد مثل كل شر هو قائم بذاته مثل الأعشاب الضارة. فلا يحتاج المستبد لمن ينصحه. مصالحه كافية لتدله على كيفية الاحتفاظ بتسلطه. بخلاف حرية الشعوب فهي مثل كل خير في حاجة للرعاية والعناية من أجل الحفاظ عليها. مثلها في ذلك مثل كل المزروعات النافعة التي ما أن يغفل عليها المزارع حتى تتعرض لمختلف الآفات فتتلف. ومع ذلك كتاب الأمير لميكيافلي لا يخلو من فوائد. لأن الأمور تتضح بأضدادها. فبالسواد يعرف البياض وبالليل يعرف النهار. كذلك بتصرفات المستبدين تدرك مسالك حرية الشعوب.

وبخصوص ترجمة كتاب الأمير للغة العربية فتجد في السوق ترجمة من الإنجليزية إ للسيد أكرم مؤمن. إلا أننا وجدنا بها اختلافات كثيرة مع مضمون وشكل الترجمة للغة الفرنسية التي اعتمدناها هنا كمرجع في ترجمة الكتاب إلى اللغة العربية. وذلك بالنظر لما وجدنا فيها من تناسق للأفكار ومنطق أكبر مما وجدناه في الترجمة عن الإنجليزية للسيد أكرم مؤمن.

ذ. المصطفى حميمو

الفهرس

إهداء الكتاب من ميكيافلي لأمير فلورنسا

أما وقد عرفت من التوطئة من هو ميكيافلي ومن هو لورانزو أمير فلورنسا وظروف كتابة الكتاب وهدف المؤلف من كتابته للأمير فستجد كل ذلك مبسوطا بقلم الكاتب نفسه أسفله في رسالة الإهداء علاوة على ما لم تجده في تلك التوطئة. فيقول المؤلف نيقولا ميكيافلي:

"من نيقولا ميكيافلي

إلى لورانزو[1]، الابن العظيم لبيرودي ميديشي

من المعروف أن أولئك الذين يسعون إلى نيل رضا أحد الأمراء يجتهدون في تقديم الهدايا الثمينة ذات القيمة الغالية إليه. أو أنهم يهدونه أشياء يعلمون أنها تدخل البهجة والسرور إلى نفسه ويسعد بها، ويجب رؤيتها . وعلى هذا الأساس نجد أن غالب الأمراء يقبلون هدايا تتمثل في جياد أصيلة أو أسلحة ثمينة أو ثياب مطرزة بالذهب أو الأحجار الكريمة، وما شابهها من تحف تليق بمكانتكم العظيمة[2].

ولكنني على أي حال أود أن أهدي سموكم الكريم شيئًا متواضعًا يدل على إخلاصي لكم . ولم أجد فيما أملك ما هو أغلى من معرفتي بأعمال ومنجزات الرجال العظماء. وهي معرفة اكتسبتها من خلال تجربة طويلة مررت بها وقد صاحبها العديد من الأحداث إضافة على ما درسته حول ما حدث في الماضي[3].

وبعد تفكير عميق وبذل الكثير من الجهد في دراسة وتأمل منجزات العظماء، أهدي سموكم اليوم ما توصلت إليه من نتائج. وقد وضعتها في هذا الكتاب الصغير. ورغم أنني أعتبر أن هذا الكتاب المتواضع قد لا يرقى لقبول سموكم، إلا أنني واثق من عطف سموكم وقبولكم له. فسموكم تعلمون أنني غير قادر على إهدائكم ما هو أعظم أو أكثر قيمة من هذا الكتاب. فهو يمكّن سموكم من التعرف في وقت قصير على كل ما اكتسبته طوال حياتي وما تحملت من أجله الكثير من الأخطار طوال سنوات عمري الطويل. وأنا لم أتعمد بأي حال أن أجمّل كتابي هذا بالمحسنات والكلمات المؤثرة المقنعة. الأمر الذي يتّبعه كثير من الكتاب. كما أنني لا أعتقد أنه من غير اللائق أن يتجرأ رجل بسيط من عامة الشعب مثلي على مناقشة الأمراء وتوجيه الحكومات.

فمصوّرو المناظر الطبيعية يترجلون إلى الوديان ليتمكنوا من رسم الجبال. ثم إنهم يصعدون إلى أماكن مرتفعة حتى يتمكنوا من رؤية السهول والوديان. ولذلك فمن الضروري

[1] *Laurent* بالفرنسية و *Lorenzo* بالإيطالية

[2] في الأنظمة الحرة قديما وحديثا كانت تلك الهدايا تبقى في ملك الدولة.

[3] فحسبُك في ذلك بميكيافلي من خبير في أنظمة الحكم بكل العالم قديما وحتى عصره

أن تكون أميرًا حتى تعرف طبيعة شعبك كما أنه يجب أن تكون أحد الرعية أيضًا كي تعرف الحقائق المتعلقة بالأمراء.

وأنا أستأذن سموكم أن تقبلوا هديتي المتواضعة. فإذا نظرتم إليها مليًا يا صاحب السمو فستجدون أنها تعبر عن رغبتي الصادقة المخلصة في أن يبلغ سموكم شأنًا رفيعًا أنتم أهل له بالنظر لمنبتكم الشريف وصفاتكم الشخصية الفذة.

ولو تفضلتم سموكم بإلقاء نظرة على هذا الكتاب الصغير فسوف يتأكد لكم مدى الجهد الذي بذلته فيه وقدر المعاناة الطويلة التي كانت هي حظي في الحياة."

جرد لمختلف الإمارات ولمختلف طرق امتلاكها[1]

ليس من طبيعة الملك الانفراد بالمجد على الإطلاق، كما يقول ابن خلدون في أحد فصول المقدمة. بل كان ذلك الانفراد بالسلطة من دون غيره قد ظل من طبيعة الحكم بالمشرق فقط. أما بالغرب شمال البحر الأبيض المتوسط، تجد ميكيافلي يقول: «كل الكيانات السياسية التي ظل الناس يعيشون في ظل سلطانها، كانت وما زالت إما جمهوريات أو إمارات". وفي كتابه المقالات[2] المخصص للجمهوريات، كان يقترح نظريته عن التطور السياسي بأوروبا منذ القرن السادس قبل الميلاد بروما وأتينا العتيقتين. فيذكر فيه ثلاثة أنظمة للحكم مع ما يقابل كل منها من خطر في مجتمعات كانت مكونة من طبقيتين وهما طبقة النبلاء أو الكبار كما يسميهم هو وطبقة الشعب. وأنظمة الحكم الثلاثة التي عرفتها تلك المجتمعات في تلك العصور وحتى عصره هي:

1) الملكيات[3] وما كان فيها من مخاطر استبداد الفرد[4].
2) ثم الجمهوريات الأرستقراطية[5] وما فيها من خطر استبداد الأقلية[6]
3) وأخير الجمهوريات الديمقراطية[7] وما فيها من خطر الفوضى.

وكون ميكيافلي ميالا للنظام الجمهوري يطرح في كتابه ذاك السؤال عن أيها أفضل أهي جمهورية النبلاء مع ما فيها من خطر استبداد الأقلية أم جمهورية الشعب مع ما فيها من خطر الفوضى؟ فتجده مع الثانية حيث لا يطمع فيها الشعب سوى في الحرية من دون استبداد. بخلاف الأولى حيث مخاطر استبداد الكبار بالحكم جد وارد. لكنك تجده يستدرك على ذلك بقوله عن تجربة جمهورية النبلاء بكل من صبارطا اليونانية العتيقة والبندقية بإيطاليا في عصره على أنها حققت الإنجازات العظيمة وكانت تُطمئن النفوس من خطر الفوضى الذي كانت تجلبه الجمهوريات الديمقراطية.

الجمهوريات عند ميكيافلي كما كانت في روما وأتينا العتيقتين وفي البندقية وسويسرا وغيرهما حتى عصره، كانت تُحكم حكما جماعيا من طرف النبلاء بالنسب أو الحسب عن طريق امتلاكهم للسلطة التشريعية وعبر مؤسسات دستورية بتفويض منهم. والشعب في لغة ميكيافلي كان هو فقط تلك الكتلة الناخبة من النبلاء مع غيرهم من البرجوازيين الأحرار من دافعي الضرائب ومن دون غيرهم. أما من لا حقوق سياسية لهم من النساء والموالي والعبيد وباقي الأحرار من المستضعفين، فيسميهم الجماهير أو العامة[8]. وتستشف من كتاب ميكيافلي

---

[1] Combien il y a de sortes de principautés, et par quels moyens on peut les acquérir

[2] كتاب ميكيافلي "مقالات حول العشرية الأخيرة لتيت ليف"
Discours sur la dernière décade de Tite Live

[3] *monarchie*

[4] *despotisme*

[5] *aristocratie*

[6] *oligarchie*

[7] *démocratie*

[8] *popolazione* أو *populace* بالفرنسية

الآخر أنه قد عاش في عصر كان هو بنفسه كغيره من النبلاء والأعيان من أمثالهم لا يعترفون فيه لهم بتلك الحقوق السياسية.

والمملكة كانت في الغرب كما سترى ذلك لاحقا عبارة عن مجموع إمارات على رأس كل منها أسرة نبيلة لها سيادة عليها. والملك بالعاصمة من فوق أولئك النبلاء كان هو بمثابة نقيب مجموع أولئك النبلاء له سلطات في المال والجيش محدودة ومقيدة بدستور من تشريعهم تمنعه من التغوّل عليهم ويمنعهم هو بنفس التشريع من التغوّل على بعضهم البعض وعلى عرشه وسلطانه.

فكانت بذلك الملكيات حكم ائتلاف جماعي أرستقراطي. وأولها الملكية الرومانية العتيقة التي دامت قرنا من الزمن ثم عوضها مجلس الشيوخ آنذاك بانقلاب على آخر ملوكها طاركان المتغطرس بنظام جمهوري. وتلك كانت هي القاعدة بكل الغرب حتى عصر ميكيافلي. وكان الاستثناء هو ملك دو سلطة مطلقة وهي الصفة التي كان النبلاء يتعمّدون إطلاقها على حكمه في إشارة منهم على أنها غير طبيعية وغير دستورية إلى حين زوالها.

أما الإمارات كما كانت بإيطاليا فهي التي تجد ميكيافلي يحرض أمير فلورنسا الجديد لورانزو، على السيطرة عليها بالقوة لتوحيدها تحت حكمه في مملكة إيطالية قوية على شاكلة فرنسا وإسبانيا وألمانيا وبريطانيا في ذلك العصر، كي تصبح قوية في وجه ملوك تلك الدول. ومن أجل ذلك يصف له في كتاب الأمير طبيعة كل منها كي لا يخطئ في السيطرة عليها واحدة تلو الأخرى ويحتفظ بها بغرض توحيد إيطاليا تحت حكمه.

فيقول: "أن الإمارات إما أن تكون وراثية أو حديثة النشأة. والوراثية هي التي قد استمرت تحت حكم أسرة واحدة لسنوات طويلة. أما حديثة النشأة فإما مستقلة أو ضمها أمير حديثًا كجزء جديد من إماراته الوراثية. ومنها التي كانت في حوزة أمير آخر أو كانت إمارة حرة[1] والتي ضمها الأمير إلى ملكه بقوته الخاصة أو بقوات غيره ثم تلك التي ساقها إليه القدر من باب الحظ أو بفضل ما له من مزايا وشيم[2] "

[1] الإمارة الحرة عنده هي الجمهورية التي كانت تحكم حكما جماعيا عبر مؤسسات دستورية وبتفويض من الشعب. والشعب عنده هو الكتلة الناخبة من الأحرار دافعي الضرائب من دون غيرهم.

[2] وذلك من حيث كانت بعض الشعوب الحرة، كروما العتيقة مثلا، تبحث لها عن ملك فاضل ولو من خراج قومها مثل نوما الحكيم ثاني ملوكها الذي كان أصله من الصابيين.

طبيعة ومواصفات الممالك الوراثية[1]

يقول ميكيافلي: "إن الرغبة في تملّك الأشياء أمر طبيعي وعادي جدًا. ومن يستطيع تحقيق ذلك يمدحه الناس ولا يلومونه. ولكن من يريد تملكها وهو لا يستطيع تحقيق ذلك ويود أن ينجح مهما كانت كلفة الأمر فسيقع في أخطاء ينال عنها لوم الكثيرين. ولن أتحدث هنا عن الجمهوريات، من حيث تناولتها تناولا شاملا في كتاب آخر[2]. ولكني سأتناول هنا الإمارات فقط. وفي سياق ذكر أنواعها المختلفة التي سبق أن ذكرتها سأتناول كيف يمكن للأمير أن يتصرف فيها ويحافظ عليها" **ونذكّرك هنا بأن ميكيافلي كان ينوي بكتابه هذا تعليم أمير فلورنسا الجديد كيفية السيطرة على مختلف إمارات إيطاليا من دون أخطاء كي يحافظ عليها في مملكة موحدة وقوية كباقي الممالك من حولها.**

فيقول في كتابه للأمير: "وأول ما نلاحظه هو أن صعوبة الحفاظ على عرش[3] إمارة وراثية اعتاد أهلها على الأسرة الحاكمة هي أقل بكثير من صعوبة الحفاظ على الإمارات الحديثة النشأة. حيث يكفي الأمير في الأولى تجنب تعدي الحدود التي وضعها السلف واتخاذ الحذر عند الطوارئ. وتكفيه قدرات عادية كي يستطيع أن يحافظ على عرشه، اللهم في حال ما اضطرته قوة غير عادية وأشد إلى التخلي عنه. وحتى في حال ما فقد عرشه فإنه مع أول خطأ بسيط من المحتل[4]، سيكون قادرًا على استعادة ملكه.

فالأمير الوراثي غالبا ما تجده أقل حاجة لما من شأنه جلب غضب وسخط رعاياه. ومن أجل ذلك تجد شعبه أكثر تمسكا به. وفي حال ما لم يكن مبتلى برذائل غير عادية توجب وتجلب الحقد عليه فغالبا ما يكون محبوبا عند أهل إمارته. ومع مرور الزمن فمن الطبيعي أن يتناسى الناس الأسباب والدواعي التي كانت تدعو أسلافهم لتغيير أميرهم فلا يثورون على خلفهم. "

وإن كنت من المطّلعين على بعض من تفاصيل الحكم في دول المشرق فستعجب وتكاد لا تصدق ما جاء في هذا الفصل من الكتاب. ومعك حق ولا سيّما إن كنت على غير علم بطبيعة مختلف أنظمة الحكم بالغرب قديما وحتى ما بعد عصر ميكيافلي. فكما سترى في فصل آخر، بأن كل مملكة في أوروبا كانت عبارة عن مجموعة من الإمارات على رأس كل منها ليس واليا أو عاملا خادما كالعبد عند السلطان، كما كان الحال بدول المشرق. بل تجد على رأسها بارونا[5] أو دوقا[1] من أسرة نبيلة عريقة لها سيادة على الإمارة بالوراثة أبا عن جد

---

[1] Des principautés héréditaires

[2] كتابه "مقالات حول العشرية الأولى لتيت ليف" *Discours sur la première décade de Tite-Live*

[3] ترجمها أكرم مؤمن خطأ بـ "صعوبة الوصول إلى عرش".

[4] ويعنى به الأمير

[5] البارون لقب نبيل أرستقراطي في الأنظمة الملكية القديمة بالغرب. وتأتي هذه الرتبة بالنظام الأرستقراطي التسلسلي تحت رتبة الفيكونت.

وبرتبة مباشرة أقل من رتبة الملك بالعاصمة. وكان ذلك من ميراث مختلف أنظمة الحكم التي عرفتها روما وأتينا العريقتين واللتين لم يعرف المشرق لهما مثيل. وعلى منواله قائل الشمال التي قضت على غرب الإمبراطورية الرومانية وأنشأت ممالك مكانها.

وكان ولاء الرعية بكل إمارة من إمارات المملكة هو لأميرها القريب من أهلها أكثر مما كان للملك البعيد عنهم. وكانت تربط بين الطرفين علاقة ود وكرم وعناية متبادلة تقتضيها المصلحة المتبادلة. وذلك هو الأمر الذي جعل التعمير والتنمية قويين وكبيرين بكل إمارة مع التنافس القوي على ذلك بين مختلف أمراء إمارات المملكة. وبذلك تجد حتى يومنا هذا آثار التنمية عامة ومتوازنة بمختلف أقاليم كل مملكة غربية كما تدل على ذلك الآثار التي ما تزال قائمة وشاهدة عليه حتى اليوم.

لكنك تجد ميكيافلي يميّز في كتاب آخر[2] بين فئتين من النبلاء. وهم من جهة النبلاء الإقطاعيين من ملاك الأراضي الشاسعة وأصحاب القصور الفخمة الذين كانوا هم الأكثرية في العصور الوسطى[3]، وكانوا جد سيئين مع رعاياهم من الفلاحين والمزارعين المستضعفين. ومن جهة ثانية النبلاء بالحواضر الذين كانت ثرواتهم المنقولة أكبر بكثير من ثرواتهم العقارية، من تجارة وصناعة وخدمات كالنقل البري والبحري والبنوك وغيرها. والذين ساهموا بقوة في التنمية الاقتصادية وفي التشريع وفي دعم مختلف السياسات التنموية التي كانت تقتضيها مصالحهم الخاصة والتي كانت تلتقي وتتقاطع مع مصالح البرجوازيين[4] أصحاب رؤوس الأموال من غير النبلاء ومع الصالح العام بالبلاد علاوة على ما ترتّب عن كل ذلك النشاط الاقتصادي الكبير من رقي عظيم وسريع في مختلف العلوم والفنون والتقنيات والاكتشافات والاختراعات وما ترتب عنه كذلك من ارتقاء اجتماعي واقتصادي متدرج ومستمر بين الفئات المستضعفة. وما كان يعرقل كل ذلك سوى الحروب البينية والأهلية أحيانا والتي كانت تثيرها نفس المصالح الاقتصادية المتضاربة في عصور كانت الحرب هي القاعدة والسلم هو الاستثناء والحدود بين الدول متحركة باستمرار.

كان ذلك هو الحال بالغرب، بخلاف ما كان يمليه نظام الحكم الفردي بالمشرق من تعيين ولاة وعمال على رأس الأقاليم الذين كانوا مجرد خدام عند السلطان بالعاصمة. فكان يعيّن منهم من يشاء ويعزلهم ويعيّن غيرهم مكانهم متى شاء. فما كانت لهم لا صلة ودّ لا رحمة بسكان الأقاليم اللهم صلة الضبط والإخضاع التي كانت تمليها عليهم ضرورات حكم السلطان. لذلك كثيرا ما كانت صلتهم بالأهالي جد سيئة لما كان فيها من شطط وتعسف. وما كانت لهم لا مصلحة ولا صلاحية لتنمية الأقاليم التي كانوا على رأسها سوى مصلحة

---

[1] الدوق هو شخص نبيل، وتبته تحت رتبة الملك بالملكيات الغربية قديما، ويحكم دوقية بصفته أميرا عليها بالوراثة.

[2] كتاب "مقالات حول العشرية الألى لتت ليف"

[3] تبدأ العصور الوسطى المبكرة بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية من سنة 500 للميلاد حتى 1000. وبعد العصور الوسطى المبكرة جاءت العصور الوسطى المتوسطة طيلة القرون 11 و12 و13. ثم تلتها العصور الوسطى المتأخرة والتي غطت القرنين الرابع عشر والخامس عشر، فجاء مباشرة بعدها عصر النهضة سيما بإيطاليا وهو عصر ميكيافلي.

[4] *la bourgeoisie*

الخاصة في النهب والسلب ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا من قبل أن يعزلهم السلطان ويستبدلهم بغيرهم.

وهكذا قلّ ما تجد من عمران باهر في آثار مختلف حواضر الماضين بالمشرق سوى ما كان بالحواضر الكبرى التي كانت يوما ما عاصمة لسلطان من سلاطين تلك العصور، كدمشق وبغداد والقاهرة بمصر وغيرها بالمغرب وقرطبة بالأندلس علاوة على عواصم ملوك الطوائف.

ولأسباب أخرى متعلقة دائما باختلاف نظام الحكم الفريد بالمشرق عن مختلف أنظمة الحكم بالغرب، وكما تقدم، فحتى تلك العواصم المشرقية ما عرفت عمرانا في مستوى ما عرفته مجرد حواضر إمارات كل مملكة من ممالك الغرب لا في الفخامة ولا في فن المعمار ولا في صلابة البناء والتي منها ما عُمرها حتى يومنا هذا أكثر من عشرين قرنا بمختلف أقاليم أوروبا، وما زالت شامخة وتتحدى بوائق الزمن وضربات الطبيعة. وذلك باستثناء عواصم ممالك المسلمين بالأندلس.

ولا يذهب ذهنك بعيدا، فتظن أو تعتقد أن شعوب الغرب هم من عنصر بشري أذكى وأرقى من شعوب المشرق. كل ما في الأمر هو أن الغرب عرف تجربتين سياسيتين فريدتين في تاريخ روما وأتينا العريقتين وفي تاريخ البشرية، فورثت آثارها منهما شعوبه عبر العصور. وقد حصلت تلك التجربتين السياسيتين المتميزتين فقط لأسباب موضوعية كطبيعة الأرض وغيرها لا مجال للتفصيل فيها هنا. ولكن لا علاقة لها بالعنصر البشري الغربي. وهي الأسباب التي لم يعرف المشرق لها مثيل في تاريخه السياسي عدى بلاد الهند كما يُعتقد لكن لأسباب شبيهة كانت لها آثار مختلفة وقريبة من الآثار السياسية بالمدينتين العتيقتين روما وأتينا. بعبارة أخرى وأوضح، لم يكن هناك من مانع ذاتي عند المشارقة كعنصر بشري، كي يعرفوا نفس التجربة السياسية، لو توفرت لهم نفس الأسباب الموضوعية التي توفرت لأهالي روما وأتينا العتيقتين.

الإمارات أو الممالك المختلطة[1]

يقول ميكيافلي: "لا تكمن الصعاب حقًّا إلا في الإمارات الحديثة النشأة. فإذا لم تكن الإمارة جديدة النشأة بالكامل بل مضافة لأخرى كي تشكل كيانا موحدا يمكن وصفه بالمختلط فما من بد أن هناك تغيير يجر معه صعوبة طبيعية كالتي تكمن في كل الكيانات السياسية الجديدة. وذلك لأن الناس يحبون تغيير حكامهم على أمل تحسين أحوالهم فيحملون السلاح ضدهم. ثم تثبت لهم التجربة أنهم أخطأوا وما زادوا بذلك وضعهم سوى سوءا كنتيجة طبيعية وحتمية لكل احتلال من حيث يضطر الأمير الجديد إلى فرض سلطانه عليهم بقوة جيشه علاوة على تبعات مرة أخرى يقتضيها كل احتلال جديد.

فيكون الأمير الجديد بذلك عدوا لكل من أصيب في مصالحه باحتلال الأرض. ومن جهة أخرى لن يستطيع الحفاظ على صداقة وولاء من ساعدوه من الأهالي على الدخول لبلدهم إما بسبب عجزه عن الوفاء بما قطع لهم من وعود وإما بامتناعه عن اتخاذ مواقف زجرية ضدهم لأنه مهما كانت قوته فسيظل في حاجة إلى مساعدتهم كي يبقى ببلدهم.

وصحيح أن من استعادوا إماراتهم من بعد تمرد أهلها عليهم يصعب خلعهم منها من جديد. لأنهم باستعادتها يكونون أكثر حيطة من بعد اتخاذ إجراءات رادعة بمعاقبة المذنبين وبالتحوّط من المشتبه بهم وبتقوية كل مكامن الضعف السابقة في أماراتهم المسترجعة. "

وستجد ميكيافلي يستشهد على نظرياته بأمثل من تاريخ أوروبا القديم والحديث ومن تاريخ الرومان واليونان وغيرهم وهو لم يكتب كتابه سوى لأميره الذي كان بطبيعة منبته النبيل ذا ثقافة عالية كأمثاله وأقرانه فكان يكفي ميكيافلي ذكر اسم بلد أو أحد الرجال العظام حتى يدرك الأمير من هو.

بخلافك أنت، فمثل تلك الأمثلة المطوّلة أحيانا من شأنها أن تتعبك وتنفّرك من استكمال قراءة الكتاب فتخسر بذلك ما فيه من فوائد جمة. لهذا حذفناها واستبدلناها لك بأمثلة من حاضرك ومن تاريخ أسلافك. وإن كنت غير ملم به فلن تضيع وقتك إن أنت عكفت على استيعابه كي تفهم جيدا حاضرك وتستوعب قيمته الحقيقية. فتدرك يقينا أنه على علّاته هو أفضل وبكثير من ماضي أسلافك. والأفضل من حاضرك هو أمامك وليس أبدا وراءك. وما حاضرك وثقافتك إلا نتيجة لسلسلة طويلة من تجارب أسلافك المتراكمة عبر العصور. وجيلك مطبوع بتجارب السلف وسيضيف لها بصمته للأجيال القادمة فتطبعه ويطبعها هو بدوره بتجاربه من أجل ما بعده من الأجيال.

[1] Des principautés mixtes

ولا تأخذ أفكار ميكيافلي على أنها قوانين صارمة كقوانين الفيزياء التي لا تعرف استثناءات. فالأمر يتعلق بالبشر وقوانين الظواهر الاجتماعية ما هي إلا قواعد تحكمها، لكن قد تعرف بعض الاستثناءات التي تؤكد القاعدة كما يُقال.

ثم يقول ميكيافلي: "نتساءل أو لا عن الإمارات المحتلة هل هي متصلة أو منفصلة جغرافيا عن دولة الأمير المحتل لها وهل أهلها لهم أم لا نفس اللغة. ففي حال ما كانت متصلة بإمارات المحتل ولم يكن أهلها متعودين على الحرية فللحفاظ عليها بأمان يكفي إبادة أسرة أميرها السابق والحفاظ على تقاليد الأهالي. وبما أنها لا تختلف عن تقاليد أهل إمارات المحتل فلن يكون بينهم تنافر. وهكذا نشأت المملكة الفرنسية بالتدرج من الإمارات التي تتشكل منها الدولة اليوم بالرغم من بعض الاختلافات في اللغات. لكن التقاليد والعادات الجد متقاربة مكنت مختلف الأهالي من التعايش فيما بينهم بسلام في كيان سياسي موحد.

فيكفي لتملك كل إمارة محتلة من هذا النوع أن يضع المحتل في اعتباره أمرين. أولهما القضاء على الأسرة الحاكمة السابقة قضاءً مبرمًا. وثانيهما عدم تغيير أي قوانين أو ضرائب خاصة بهذه البلاد. وبهذه الطريقة ستصبح الإمارة المحتلة جزءًا من الاتحاد في وقت قصير جدًا وتصبح الدولة كيانًا واحدًا. "

وبخصوص الأمر الأول، وكما تقدم، فميكيافلي يأتي أميره بأمثلة من تاريخ الغرب كي يستشهد بها على ما يقوله. وقد عرف تاريخ أسلافك بالمشرق والمغرب مثل ذلك من إبادة أسر الأمراء المطاح بدولتهم كحل عملي وجذري وقاسي ووحشي كان يمليه على القاتل منطق دولة الاستبداد كآلة سياسية صمّاء لا مجال للأخلاق فيها كي يحافظ على حياته وعلى ما احتل من أرض أو ما ملك من ملك بشوكته. ومن تلك الأمثلة إبادة أوائل حكام العباسيين للأمويين كبارا وصغارا من الذكور عدى من أفلت من قبضتهم كعبد الرحمن الداخل حفيد هشام بن عبد الملك الملقب بصقر قريش والذي أعاد ملك أجداده بالأندلس[1].

وقد سبقهم الأمويون لنفس الحل الجذري في حق العلويين الذين كانوا يناكفونهم في الحكم وينافسونهم عليه. كما نكّل بنفس العلويين بنو عمهم العباسيون لما استولوا على الحكم. وكان من بينهم إدريس بن عبد الله الذي أفلت من بطشهم وأنشأ دولة الأدارسة بالمغرب عن رضى من أهل أول قبيلة أمازيغية آوته ثم بايعته أميرا للبلاد.

وتجد الشيء نفسه في كتب المؤرخين المعاصرين للموحدين حيث كان الأمراء المرابطون ومن يوالونهم من الملثمين من قبيلة صنهاجة ضحايا تقتيل على يد ابن تومرت، ثم على يد خلفه من بعده عبد المؤمن الكّومي. انظر في ذلك إن شئت كتاب " أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين" لأبي بكر بن علي الصنهاجي الملقب بالبيذق. وقد كان

[1] إن كنت ممن تتعبهم القراءة، أو لا تجد لها وقتا، فقد تستفيد بمثل ما في كتب التاريخ وأكثر مع متعة المشاهدة إن شئت تتبع مسلسل "صقر قريش" المتوفر على موقع يوتوب.

تلميذا من تلاميذ ابن تومرت ثم مؤرخا لدولة الموحدين. وانظر كذلك كتاب البيان المغرب لابن عذارى المراكشي.

بل من أجل الحفاظ على الحياة وعلى الحكم تجد في تاريخ الغرب والمشرق أخبارا عن قتل الأب لابنه والأخ لأخيه وحتى بيده أو بأمر منه بعيدا عنه أو أمام عينيه. وكانت طبيعة ومنطق دولة الاستبداد العتيقة يمليان ذلك على القاتل. وتجد في تاريخ المسلمين من الأمثلة على ذلك قتل الحاجب المنصور مؤسس دولة بني عامر لابنه عبد الله بأمر منه وبعيدا عنه لما تبين له أنه كان يتآمر مع أعدائه من عائلة أمه للإطاحة به وأخذ مكانه[1]. وحصل الشيء نفس مع المعتضد ثاني أمير من بني عباد على اشبيليا بالأندلس من ملوك الطوائف الذي لنفس السبب قتل بيديه ولده إسماعيل وأمام أعين أبنه محمد الملقب بالمعتمد وهو صغير آنذاك[2].

ومن مثل ذلك إقدام يعقوب المنصور الموحدي على قتل أخيه الأمير أبي حفص الملقب بالرشيد وقتل عمه الشاعر المعروف بأبي الربيع سليمان[3]. ومن ذلك أيضا الخبر الذي أصبح مشهورا[4] عن سليمان القانوني من بني عثمان الذي أمر بقتل ابنه البكر وولي عهده المصطفى أمام عينه كما أمر بقتل ولد المصطفى الصغير حتى ييأس من تعلّق بعقبه من الشعب. كما أمر بقتل ابنه بايزيد الذي كان في صراع مع أخيه سليم على ولاية العهد وتم ذلك على يد هذا الأخير مع إبادة عقبه من الذكور لنفس السبب.

وبما أن تلك كانت هي الحال مع أقرب المقربين إلى السلاطين بالدولة العتيقة فإن التعامل مع غيرهم لم يكن يتطلب منهم جهدا كبيرا في التفكير قبل اتخاذ قرار القتل. وكان الوزراء من الأكثر عرضة لغضبهم وبطشهم. وحسبك في ذلك نكبة الأديب والوزير لسان الدين بن الخطيب. وكان قطع الرؤوس وتعليقها على شرفات أسوار المدن وفي الساحات العمومية من الأمور المألوفة في تلك العصور لإدخال الرهبة والخوف في نفوس بقية الرعية وردعها حتى لا تفكر في الاقتداء بالمقتولين[5].

ولا تتسرع فتحاكم أهل تلك العصور. قال تعالى: {تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ ۖ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ}[6]. فقد كانوا يعيشون في نظام حكم استبداد لم يعرفوا له بديلا. نظام حكم له منطقه القاهر للبلاد والعباد. فلا ظالم فيه ولا مظلوم. بل الظالم

---

[1] ارجع في ذلك للبيان المغرب لابن عذارى ولموسوعة "تاريخ الإسلام بالأندلس" للمرحوم محمد عبد الله عنان. أو تابع مسلسل "ربيع قرطبة" مع الصبر على الحلقة الأولى والثانية. وإن جمعت بين القراءة والمشاهدة فستكون الفائدة أعظم

[2] ارجع لنفس الكتب ولغيرها، أو شاهد إن شئت مسلسل "المرابطون والأندلس"

[3] انظر في ذلك المعجب في تلخيص أخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي، وغيره من كتب تاريخ المغرب.

[4] بفضل مسلسل "حريم السلطان" الذي بالرغم من بعض ضروريات الدراما الفنية الكاريكاتورية أحيانا، فإن جل الشخصيات الواردة فيه كان لها وجود تارخي حقيقي. ولا يخلو المسلسل من فائدة بالنسبة دائما لطبيعة ومنطق دولة الاستبداد العتيقة. وتبقى قراءة الكتب أفيد وأعمق وأكثر مصداقية.

[5] وكل كتب التاريخ مليئة بمثل تلك الأخبار، ولا سيّما تاريخ ابن كثير.

[6] البقرة 134

هو منطق ذلك النظام الذي كان يفرض نفسه على الجميع في غياب البديل عنه في الثقافة السياسية آنذاك. وأنت كما رأيت مع ميكيافلي فذلك ما استنتجه من تاريخ الغرب نفسه الذي عرف أنظمة حكم أرقى من حكم الاستبداد.

أما بخصوص الأمر الثاني الذي ذكره ميكيافلي من هذا الفصل كعنصر ضروري لتأمين الإمارة المحتلة والقاضي باجتناب تغيير قوانينها وتقاليدها وعاداتها ونمط جبايتها فتجد لذلك مثالا في خبر الداعي أبي عبد الله الفاطمي الذي نجح في القضاء على دولة الأغالبة بإفريقيا [تونس الحالية] من بعد حربٍ عليها دامت خمس سنوات. وبالرغم من حرصه الشديد على تحويل أهالي البلاد من المذهب السني إلى المذهب الشيعي أمر أتباعه من قبيلة كتامة الذين جاؤوا به من المشرق، وقد سبق لهم أن تشيعوا على يده، أمرهم بطمأنة الناس على حياتهم وعلى أرزاقهم ومُمتلكاتهم، وبتأمين كُل خائفٍ كان يتولّى منصبًا في الدولة الأغلبيَّة. فاطمأنَّ بذلك إليه الكثير من الرجال ودخلوا في خدمته. وأوصى دُعاته الكتاميين أن لا يُكرهوا أهل السُنَّة على التشيُّع وأن يستعملوا معهم عوض ذلك الإقناع. فكان يُردد من أجل ذلك قولهُ المعروف "إنَّ دَوْلَتُنَا دَوْلَةُ حُجَّةٍ وَبَيَانٍ، وَلَيْسَتْ دَوْلَةَ قَهْرٍ واستِطَالَةٍ، فَاتْرُكُوا النَّاسَ عَلَى مَذَاْهِبِهِم، وَلَا تُلْزِمُوْهُم بِاتِّبَاعِ الدَّعْوَةِ الهَادِيَةِ المَهْدِيَّة". لكن ما إن جاء بإمامه أبو عبيد الله من مخبئه بسجلماسة، وقد تمكّن حينها من السيطرة على البلاد والعباد، حتى فرض عليهم التشيع.

ويضيف ميكيافلي إلى ما سبق في هذا الفصل قائلا: "ولكن عندما تكون الأرض المحتلة منفصلة عن أراضي الأمير الجديد ويكون شعبها يتحدث لغة مختلفة وتكون قوانينها وعاداتها ومؤسساتها مختلفة فإن الصعوبات التي يجب التغلب عليها للاحتفاظ بها تصبح أكثر وتتطلب حظًا وفيرًا وحنكة. وأفضل الطرق وأكثرها نجاعة هي أن يقيم الحاكم الجديد بنفسه في تلك الأرض. وهذا سيجعل احتلالها وتملكها أكثر أمنًا واستمرارًا. وتلك كانت هي تجربة الأتراك في بلاد الإغريق. فعلى الرغم من كل ما فعلوه هناك للسيطرة على الدولة لم يكن من الممكن المحافظة عليها لولا أن الحاكم ذهب وعاش هناك[1].

فوجوده في موقع الأحداث يمكّنه من الاطلاع على بوادر الاضطرابات المحتملة عن قرب وهي لا تزال في المهد، ومن ثم معالجتها بسرعة. أما إذا عاش بعيدًا عن تلك الأرض فإنه سيعرف بحدوث الاضطرابات فقط عندما تكون قد تفاقمت وغير قابلة للعلاج. وتواجده بها من شأنه أن يمنع ضباط جيشه من نهبها كما سيسعد الرعايا الجدد بقربهم من الحاكم في حال الحاجة للجوء إليه والاحتماء به من شطط رجاله. وقد يجدون كثيرًا من الأسباب إما ليحبوه ويخلصوا له وإما ليظهروا له ما يزعجه فينتهوا لخوفهم من بطشه بسبب قربه منهم. كما أن إقامته بينهم ستردع كل أجنبي يريد انتزاع أرضهم منه. وكلما طالت مدة إقامته فيها يصعب جدًا تجريده منها.

[1] لا ندري عن أي من سلاطين الأتراك يتحدث ميكيافلي، لكن نثق في واسع اطلاعه.

والعلاج الآخر وهو الأفضل يتمثل في زرع المستعمرات في عدة أماكن متميزة من الأرض المحتلة. ومن الضروري أن تفعل ذلك أو أن تحتفظ بعدد كبير من القوات المسلحة في نفس المكان. لأن المستعمرات ستكلف الأمير أموالا أقل. فهو يستطيع إرسال المستعمرين من قومه للإقامة هناك باستمرار وبدون أي تكلفة مادية يدفعها أو بتكلفة أقل من كلفة الحامية العسكرية. "

وتلك كانت سياسة روما العتيقة ثم أوروبا الاستعمارية خلال القرنين الماضيين. لكن ما كان في وسع العرب الاعتماد على نفس السياسة للحفاظ على الأراضي التي كانوا يغزونها. يقول ابن خلدون في آثار بداوة عرب الجزيرة "وانظر إلى ما ملكوه وتغلبوا عليه من الأوطان من لدن الخليقة[1] كيف تقوض عمرانه، وأقفر ساكنه، وتبدّلت الأرض فيه غير الأرض. فاليمن قرارهم خراب إلا قليلاً من الأمصار؛ وعراق العرب كذلك قد خرب عمرانه الذي كان للفرس أجمع؛ والشام لهذا العهد كذلك؛ وأفريقية [تونس الحالية] والمغرب لما جاز إليها بنو هلال وبنو سليم منذ أول المائة الخامسة [للهجرة] وتمرسوا بها لثلاثمائة وخمسين من السنين فعادت بسائطها خراباً، بعد أن كان ما بين السودان والبحر الرومي كله عمراناً، والذي تشهد عليه آثار العمران فيه من المعالم وتماثيل البناء وشواهد القرى والمدر"[2].

وتوكيدا لذلك انظر في البيان المغرب لابن عذارى، ماذا فعل عرب بني سليم وبني هلال، بإفريقية [تونس الحالية] من نهب وتخريب لمّا أطلقهم عنوة الفاطميون بمصر على بني زيري انتقاما من تمردهم على سلطانهم، وذلك من بعد مرور أربعة قرون على الهجرة كما أشار إلى ذلك ابن خلدون أعلاه، وبقوا حتى عصره على حالهم مدة ثلاثمائة وخمسين سنة لم يتغيروا فيه. لذا وللحفاظ على الأراضي المحتلة، كان اعتماد العرب فقط على حاميات الجنود تحت نفوذ والي أو عامل للسلطان، وليس على زرع المستعمرات كما كان يفضل ذلك غزاة الغرب وكما نصح به ميكيافلي في كتابه.

وما كان العرب في حاجة كذلك لتواجد السلطان بالأرض للسيطرة عليها كما يوصي بذلك أيضا ميكيافلي، ولا سيّما الأراضي التي غزوها كانت شاسعة شرقا وغربا، فما كان بإمكان السلطان التواجد بها كلها في وقت واحد. وعوضا عن ذلك ومن أجل الاحتفاظ بما احتلوه من أراضي، كانوا يأخذون عددا من أبناء أعيان الأهالي كرهائن عندهم، حتى يأمنوا على حامياتهم العسكرية وعلى سلامة وهيبة ولاتهم وعمالهم، من ثورات السكان المحليين. وقد تطرق ابن عذارى إلى ذلك في سياسة حسّان بن النعمان مع البربر بقوله: " كان مع حسان جماعة من البربر استأمنوا إليه فلم يقبل أمانهم إلا أن يعطوه من قبائلهم اثني عشر ألفا يجاهدون مع العرب فأجابوه وأسلموا على يديه فعقد لولدي الكاهنة لكل واحد منهما على ستة آلاف فارس وأخرجهم مع العرب يجولون في المغرب يقاتلون الروم ومن كفر من البربر"[3] وزد على ذلك قوله في حق موسى بن نصير من بعد حسان " ولما حمل أبو مدرك

[1] الذي كانت غالبية جند جيوشه منهم

[2] المقدمة: الفصل السادس والعشرون في أن العرب إذا تغلبوا على الأوطان أسرع إليها الخراب

[3] البيان المغرب ج 1\38

زرعة بن أبي زرعة رهائن المصامدة، جمعهم موسى مع رهائن البربر الذين أخذهم إلى أفريقية والمغرب وكانوا على طنجة وجعل عليهم مولاه طارقاً ودخل بهم جزيرة الأندلس"[1].

وبخصوص زرع المستعمرات يضيف ميكيافلي قائلا: "والمضرة ستقع فقط على هؤلاء الذين ستؤخذ بيوتهم أو أراضيهم لمنحها للمقيمين الجدد [من المعمرين من قوم الأمير الجديد]. ولن يشكلوا خطرا على الاحتلال لكونهم قلة ومتفرقين وفقراء. أما الباقون الذين لم تصبهم مضرة فستجدهم سعداء بذلك الحظ، ولن يثوروا خشية لقاء نفس الاغتصاب لأراضيهم وممتلكاتهم. وخلاصة القول أن هذه المستعمرات لن تكلفك أي مال وستكون أكثر ولاءً لك وأقل اضطرابًا.

أما المتضررون فسيظلون، كما أوضحت، غير قادرين على الإضرار بالحاكم الجديد ما داموا متفرقين وفقراء. ولهذا فمن أجل اتقاء شرهم فإما أن يُستمالوا أو تتم إبادتهم. وهم كثيرا ما يثأرون لأنفسهم في الأمور الصغيرة، لكنهم لا يستطيعون ذلك في الأمور الكبيرة. لهذا إذا ما دعت الضرورة لإهانة رجل يجب إهانته بالطريقة المناسبة التي تجعلك لا تخشى انتقامه. "

فلا تُدخل الأخلاق في المسألة لأنك هنا إزاء طبيعة ومنطق نظام حكم الدولة العتيقة في كل العصور. وسياسة المستعمرات هي التي اتبعتها حكومات الشعوب الحرة بالغرب قديما وحتى القرنين السابقين بإفريقيا وآسيا وأمريكا. والشعب الحر عند ميكيافلي في كتاب المقالات[2] هو الفئة من مجتمع أية دولة التي تملك حق التشريع إما مباشرة عن طريق الاستفتاء وإما عن طريق من يمثلونها وبتفويض منها، علاوة على حقها في تدبير الشأن العام وفق القانون وفي إطاره. وتتسع دائرة الحرية بكل دولة بتزايد عدد الفئات المتمتعة بتلك الحقوق السياسية.

ففي روما العتيقة مثلا اقتصرت دائرة الحرية في البداية على النبلاء[3] ثم ثار ضدهم العوام مطالبين بحقهم منها. فتنازلوا لهم على شيء منها على مضض. لكن الصراع ظل قائما بين الفئتين إلى أن صارت كل فئات المجتمع من غير العبيد رومانية في عهد الإمبراطور كراكلا[4] في بداية القرن الثالث للميلاد.

ويقابل الشعب الحر الشعب المستضعف حتى في الدولة الواحدة كالولايات المتحدة في زماننا مع تطور متقطع لكن مستمر إلى حدود بداية منتصف القرن الماضي مع تمتع السود فيها بحق التصويت والترشح عمليا سنة 1960. ويتكون الشعب المستضعف من مجموع

---

[1] البيان المغرب ج 1 \ 41

[2] كتاب ميكيافلي "مقالات حول العشرية الأخيرة لتيت ليف *discours sur la dernière décade de Tite Live*

[3] les patriciens وهي طبقة الأشراف أو النبلاء في في الإمبراطورية الرومانية، تلك العائلات المنتمية إلى الطبقة الحاكمة، أشبهتها إلى حد ما طبقة النبلاء في المجتمعات الأوروبية.

[4] Caracalla

الفئات المحرومة من نفس الحقوق السياسية. فتضيق دائرة الحرية في أي بلد بمقدار اتساع دائرة الفئات المحرومة من الحقوق السياسية.

وهذا ما كان وظل يعيه الغربيون كما ترى مع ميكيافلي كميراث من أنظمة حكم روما وأتينا العتيقتين. فظلت عينهم طيلة سبعة عشرين قرنا من الزمن على توسيع دائرة الحرية تلك حتى شملت كل مواطن بالغ من دون أي تمييز بتحقيق ما يعرف اليوم بالاقتراع العام[1] أي كل رجل بصوت وكل امرأة بصوت.

واستئنافا لما جاء في هذا الاستطراد فحكومات الشعوب الحرة حتى يومنا هذا كانت وستظل لا تشعر بأنها ملزمة خارج حدودها بنفس الأخلاق السياسية الملزَمة بها داخل حدودها مع شعوبها. فلا تنتظر الشعوب المستضعفة بالخارج خيرا من حكومات الشعوب الحرة. قضية التآمر والتخابر والمكر والخداع التي تسمع المسلمين دائما يتشكون منها هي في عالم السياسة مع كونها غير أخلاقية فهي أمور جد طبيعية وعادية بين مختلف الدول وتمليها عليها مصالحها كضرورات سياسية لأن المجال مجال تنافس وتضارب مصالح وليس مجال تعاون بين جمعيات خيرية. فلا صداقة دائمة فيه ولا عداوة دائمة وإنما هناك مصالح فقط كما يقال.

وكلّ حكومة من حكومات الشعوب الحرة هي معرّضة للسقوط في أي لحظة لصالح منافسيها السياسيين إن هي أغضبت شعبها ولن تحقق له ما وعدته به في الانتخابات أو إن هي فاجأته بإجراء سياسي يثير سخطه. فهي إذا مضطرة لخدمة مصلحة الشعب الذي انتخبها فقط، وحتى على حساب مصالح شعوب باقي الدول ما استطاعت لذلك سبيلا. بذلك تكون مصالح الشعوب المستضعفة هي الأكثر عرضة للضرر من بعض سياسات حكومات الشعوب الحرة التي لا تتوانى عن استعمال أي وسيلة ولو غير أخلاقية على حساب مصالح باقي الدول للبقاء في الحكم. فالدائرة الأخلاقية لحكومات الشعوب الحرة هي فقط وطنية وليست دولية. أما الدائرة الأخلاقية لحكومات الشعوب المستضعفة فلا تتسع إلا للفئات المتنفذة في البلد.

فميكيافلي مظلوم حين يوصف منطق الغاية تبرر الوسيلة بالميكيافلية وهو المنطق الذي طبع وسيظل يطبع السياسة. فكما تقدم ما كتب الرجل كتابه لعموم الناس كي يفسد أخلاقهم وإنما كتبه لأمير فلورنسا من أجل توحيد إيطاليا تحت حكمه. وما كان من سبيل لذلك سوى اتباع ما تفرضه طبيعة الدول ومنطقها من آليات وأدوات سياسية وليس ما يمليه ميكيافلي من عقله المتهم ظلما بـالخبث السياسي. فإن كان هناك من خبث ففي طبيعة ومنطق الدول وليس في خلق ميكيافلي الذي ما كان يفعل سوى وصف تلك الطبيعة وذلك المنطق كما هو في الواقع المعيش وفق مقولة ناقل الكفر ليس بكافر.

[1] Le *suffrage universel*

فيقول ميكيافلي: "ووجود القوات للحفاظ على الأرض المحتلة بدلا من استخدام طريقة المستعمرات سيكلف المحتل نفقات في ارتفاع مستمر، مما سيجعله ينفق كل عائدات دولته على هذه المستعمرة للحفاظ عليها. وبذلك يكون ضمُّها إلى أراضيه خسارة مادية علاوة على تضرر سكانها من تواجد قواته العسكرية. ومضايقتهم للأهالي من شأنها أن تجعل من كل واحد منهم عدوًا للمحتل لأن الشعوب تحقد على الأجنبي الذي يهينها وهي على أرضها. وعلى أي حال فستبقى إقامة المستوطنات أفضل من تواجد الجيوش للحفاظ على الأرض المحتلة".

وبهذا الخصوص يسجل تاريخ المغرب أمثلة من شطط ولاة الأمويين وعمالهم. بخلاف الاستيطان وفقا لتوصية ميكيافلي كانت سياسة الوالي أبو المهاجر دينار، وهو أعجمي من موالي الأنصار[1]، سياسته مرنة مع الأمازيغ في القيروان بتونس حاليا. لكنها أدت إلى تراجع مداخيل الغنائم والجباية فقرر يزيد ابن معاوية استبداله بإعادة تنصيب عقبة بن نافع مكانه. وتبدلت حينها السياسية بنقيضها من حيث ما إن وصل عقبة إلى القيروان حتى أمر بالقبض على أبي المهاجر دينار وبتصفيده بالحديد كما أساء إلى ملك البربر كسيلة الذي غضب لذلك غضبا شديدا فغادر فورا المعسكر إلى بلده وتوعد عقبة بالانتقام. حصل ذلك بالرغم من نصح أبي المهاجر لعقبة بعدم الإساءة إلى كسيلة.

ولما كان عقبة قافلا من غزو باقي المغرب، وقد سرّح معظم جيشه منتشيا بما ظهر له من نصر، تصدى له الملك كسيلة ونشبت معركة بين الفريقين في تهودة جنوب جبال أوراس بالجزائر. فقتل فيها عقبة من بعد انهزام جيشه. ولما استولى كسيلة على القيروان بسهولة اتبع نفس سياسة أبي المهاجر دينار الذي قُتل مع عقبة فأمّن الرجال والنساء والأطفال وتركهم إلى أن تتحسن أحوالهم وأرزاقهم وأمنهم أيضاً في أنفسهم وأبنائهم وأموالهم وفي دينهم، ومكث بتلك السياسة المرنة حاكماً لمدة خمس سنوات من دون لا صعاب ولا مشاكل[2].

وكما رأيت فإن المسلمين من العجم مثل أبي المهاجر دينار وكسيلة كانوا كولاة وحكام أرفق من العرب بالأهالي من العجم مثلهم. وذلك لاختلاف الطبائع بين بدو الصحراء وأهالي الجبال والوديان الزراعية، كما ذكر ذلك ابن خلدون في المقدمة. وبذلك كان العجم ألسق بقيم الإسلام من العرب الذين ظلت بداوتهم تحول بينهم وبين قيمه النبيلة كما رأيت مع بني سليم وبني هلال وغيرهم حتى من بعد مرور أربعة قرون على الهجرة كما ذكر ذلك ابن خلدون نفسه.

كما تجد في نفس كتب التاريخ تفاصيل خبر ثورة أمازيغ المغرب بقيادة ميسرة المطغري من بعد أن غض الطرف بلاط هشام بن عبد الملك بدمشق عن مظلمتهم. يقول في

[1] مولى مسلمة بن مخلد الأنصاري

[2] انظر تفاصيل الخبر في المعجب للمراكشي وفي البيان لابن عذارى وفي الكامل لابن الأثير والعبر لابن خلدون وغيرها من الكتب

ذلك ابن عذارى "كان الخلفاء بالمشرق يستحبون طرائف المغرب[1]، ويبعثون فيها إلى عمّالهم بأفريقية، فيبعثون لهم البربريات السَّنيات[2]. فلما أفضى الأمر إلى عبيد الله بن الحبحاب، منّاهم بالكثير، وتكلف لهم أو كلفوه أكثر مما كان. .... فأساء السيرة وتعدى في الصدقات والعُشر وأراد تخميس البربر، وزعم أنّهم فيء المسلمين[3]. وذلك ما لم يرتكبه عامل قبلة. وإنما كان الولاة يخمّسون[4] من لم يجب للإسلام. فكان فعله الذميم هذا سبباً لنقض البلاد ووقوع الفتن العظيمة المؤدية إلى كثير القتل في العباد، نعوذ بالله من الظلم الذي هو وبال على أهله." [5]. فثار البربر بالمغرب سنة 122هـ ضد حاميات الخليفة العسكرية وقتلوا عامليه على طنجة وعلى سوس، وطردوا كل العرب من البلاد.

فأرسل إثرها هشام جيشا جرارا لعقابهم على تمردهم، لكنهم مزقوه شر ممزق، فقُتل منه من قتل وفر من فر، وحوصر منه خمسة آلاف جندي بسبتة لمدة سنة كاملة، وكان على رأسهم بلج بن بشر، إلى حين سماح عبد الملك بن قطن لهم بالعبور للأندلس اضطرارا، للاستعانة بهم على عدوى تمرد البربر بولايته. ولما تمكن والي الأندلس من القضاء على ثورة البربر، بفضل جنود الخليفة الذين أنقدهم من الهلاك بسبتة، طالبهم بالخروج من ولايته، فانقلبوا عليه غاضبين وقتلوه وصلبوه وصلبوا على يساره كلبا وعلى يمينه خنزيرا، وكان عمره تسعين سنة، نكاية في كونه كذلك من الأنصار الذين نجوا من موقعة الحرة بالمدينة في عهد يزيد بن معاوية.

وبخصوص شطط الولاة دائما وشطط عساكرهم فقد استغل العباسيون وهم يتآمرون بالحميمة بفلسطين على حكم الأمويين، استغلوا غضب وسخط العجم ببلاد بفارس من شطط وتعسف ولاة وعساكر بني أمية. فنشروا بينهم دعوتهم التي لقيت ترحابا نكاية في حكامهم. ومن فارس انطلقت الجيوش المناوئة لحكم الأمويين بقيادة أبي مسلم الخرساني الذي قضى على دولتهم، لكن لصالح أسياده الجدد العباسيين. وكاد ينقلب عليهم بدوره لولا أنهم تداركوا الأمر فقتله أبو جعفر المنصور إما أمام أعينه أو بيده[6].

---

[1] الكلام كباقي النص هو للمؤلف. وفيه خير دليل على أن كل ذلك الغزو كان في سبيل الغنائم والسبي، وليس أبدا في سبيل الله، لأن الجهاد في سبيل الله هو فقط لرد أو ردع العدوان على المسلمين، وما كان كذلك في سبيل نشر الإسلام لأن صحيح الإسلام ما نشر يوما بحد السيف وإنما بالحكمة والموعظة الحسنة التي جاءت بها بعثات متتالية ومتلاحقة من البربر لقومهم، من بعد رحلاتهم لطلب العلم بالمشرق، وبفضل من هرب من بطش بني أمية من الخوارج الصفرية والإباضة. وقال في ذلك ابن خلدون " ثم نبضت فيهم [*أى البربر*] عروق الخارجية [*والخوارج كانوا هم المعارضون لنظام حكم الاستبداد، فكان المستبدون يكفرونهم، وكان الخوارج يكفرون بالفعل بدين دولة الاستبداد كما رأيت مواصفتها، وليس بدين الإسلام المحمدي*]، فدانوا بها ولقنوها من العرب الناقلة ممن سمعها بالعراق وتعددت طوائفهم وتشعبت طرقها من الإباضية والصفرية" كتاب العبر ج 6 ص 110.

[2] والمرأة السّنية، بفتح وتشديد السين، هي المرأة الفائقة البياض والجمال.

[3] ويعني بلفظ "المسلمين" العرب.

[4] أي يرسلون خمس الغنائم من الأموال والبشر للخليفة بدمشق.

[5] البيان 52/1. ومع ذلك تجد ابن عذارى يصف زعيم ثورة البربر على ذلك التعسف بـ "ميسرة الحقير" من باب التحيز للنظام الظالم:

[6] شاهد علاوة على القراءة مسلسل "أبو جعفر المنصور"

ولك آخر مثال على ذلك في خبر شراء واستجلاب الخليفة العباسي المعتصم، مماليكه من الجند الأتراك لحماية ملكه من مختلف العصبيات العربية ومن شعوبية الفرس. فعاثوا في بغداد فسادا حتى ضاق بهم أهلها. وخوفا من غضبهم وسخطهم عليه ومن فقدان ولائهم له ولصالح غيره، بنى لجنده من الأتراك مدينة سامراء، والتي يحكى أن اسمها الأصلي كان هو "سُرّ من رأى"، وذلك من أجل إخلائهم لبغداد تجنبا لإزعاج أهلها.

فما كان بوسع عموم العرب بتلك البداوة الصحراوية، وبما كان يتبعها من عنف وتعالي على الناس، سوى نشر دين مشوّه غير دين الإسلام، كما رأيت من مختلف الأمثلة التاريخية التي مرت معك. رأيت فيها قيّم دين آخر مصنوع ومعجون بجاهلية بداوة الصحراء مع منطق وطبيعة الدولة العتيقة التي أخذت مكان دولة المهاجرين. دولة المهاجرين التي نشأت من دون دستور ينظم الحياة السياسية فيها ويحصنها من أي استبداد، وذلك لغياب ثقافة التشريع الدستوري عن تقاليدهم وعاداتهم السياسية، فما هم بذلك بملومين، لقوله تعالى مرة أخرى: {تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ ۖ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ }[1].

ويستأنف ميكيافلي رسالته قائلا: "كما أن الحاكم الذي يحكم إقليمًا أجنبيًا يجب أن يجعل من نفسه قائدًا وحاميًا للمستضعفين من سكانه ويسعى جاهدًا لإضعاف الأقوياء من بينهم. وأن يحذر من أن يتسرب إليهم أجنبي أقوى منه. ومثل ذلك التسرب قد يكون بطلب من الأهالي الخائفين من الأمير الجديد أو الطامعين في مكاسب أكبر مع غيره.

وهناك قاعدة تقول بأن أي أجنبي قوي يدخل إلى بلد ما فإن كل النبلاء والمترفين من أهلها الذين كانوا مستضعفين في عهد الحاكم القديم سيؤيدون هذا الأجنبي مدفوعين في ذلك بحقدهم على من كانوا من بينهم أقوى منهم. ولا يتكبد الأمير الجديد أي عناء في ضمهم إليه لأنهم سيندمجون بإرادتهم في إمارته الموسعة. ويجب على الأمير فقط أن يحتاط من أن ينالوا نفوذا كبيرًا كي يتمكن بذلك من السيطرة على الأقوياء منهم ويكون هو الحكم الوحيد بالبلد. ومن يهمل تحقيق ذلك فسيواجه صعوبات ومشكلات لا حصر لها ما دام فيها وقد يخسر ثمرات جهوده.

وقد اتبع الرومان دائمًا هذه السياسة فيما سيطروا عليه من ولايات. فسلكوا بذلك مسلك الأمراء الحكماء الذين لا ينظرون إلى اضطرابات الحاضر فقط ولكن أيضًا إلى ما سيقع منها في المستقبل، ويتأهبون له قبل وقوعه. فما يمكن التنبؤ به يمكن علاجه بسهولة. أما إذا انتظرنا إلى أن تداهمنا المخاطر فسيصبح العلاج متأخرًا عن موعده حين تستعصي العلة. فالأطباء يقولون إن الأمراض في بدايتها تكون صعبة التشخيص وسهلة العلاج بينما تكون سهلة التشخيص وصعبة العلاج وهي في نهايتها. "

[1] البقرة 134

لماذا لم تتمرد بلاد فارس على المحتلين اليونانيين؟[1]

حتى تعي فحوى سؤال ميكيافلي نذكرك هنا باختصار شديد أن الإسكندر المقدوني هو الملك الشهير الذي حكم اليونان ما بين 336 و 323 ق.م. وهو الذي خرج من بلاده في جيش جرار ليضع حدا لهجوم ملوك الفرس على بلاده. لكنه انتهي في تلك الحملة المشهورة باحتلال كل من الشام ومصر علاوة على بلاد فارس والهند. ثم توفي في طريق العودة وعمره فقط 33 سنة. وترك من ورائه على رأس كل بلاد محتلة أحد كبار ضباطه. ولم تتمرد لا مصر ولا فارس على من خلف الإسكندر، بل صار أحدهما ملك مصر، وهو بطليموس مؤسسا بذلك المملكة البطلمية بمصر التي دامت من 305 ق.م. حتى عهد كليوباترا سنة 30 ق.م. وكذلك الأمر كان مع ضابط يوناني آخر وهو سلوقس مؤسس الإمبراطورية السلوقية ببلاد فارس التي دامت من 312 ق.م. حتى 64 ق.م.



فيطرح ميكيافلي هنا السؤال عن سبب عدم تمرد بلاد فارس على سلوقس الضابط اليوناني الذي خلف الإسكندر بها من بعد وفاته. وأجاب قائلا: "حين نتأمل الصعاب التي تكمن في الاستيلاء على دولة جديدة قد تتعجب مما حصل من بعد وفاة الإسكندر الأكبر الذي ما كاد يصبح سيد آسيا كلها خلال أعوام قليلة حتى وافته المنية. وكان من المحتمل جدا أن تثور جميع تلك الشعوب من بعده. إلا أنها لم تتمرد على من خلفه من ضباط

[1] Pourquoi les États de Darius, conquis par Alexandre, ne se révoltèrent point contre les successeurs du conquérant après sa mort

جيشه. بل ملكوها بسهولة ولم يواجهوا أية متاعب فيما بعد سوى تلك التي حدثت بين بعضهم البعض بسبب مطامعهم الشخصية.

وأفسر ذلك بكون تاريخ حكم الإمارات المعروفة قد سجلت طريقتين للحكم. إما أن يتفرد ملك بالحكم ويكون كل من حوله وتحته مجرد أعوان وأتباع يعملون كوزراء وولاة وعمال وضباط على الأقاليم بتفويض منه فيعين منهم من يشاء ويخلع من يشاء. أو يكون الحكم بيد ملك لكن يشاركه فيه بمختلف الإمارات المكونة للمملكة عدد من النبلاء الذين ليسوا موظفين عنده، بل لهم قواتهم الخاصة ويستمدون شرعية حكمهم لأقاليمهم من نبل وأصالة منبت عائلاتهم القديمة. بذلك تكون إمارات هؤلاء البارونات النبلاء بمثابة دويلات مكونة للدولة. وأهاليها يعتبرون النبلاء أسيادهم ويعتبرون أنفسهم رعاياهم فيرتبطون ببعضهم البعض ارتباطًا وثيقًا".

وبذلك يكون الملك بالعاصمة، كما تقدم، نقيبا لباقي النبلاء الأسياد في أقاليمهم وبين رعاياهم، يستقوون به على عدوهم من خارج البلاد ويحتمون به من عدوان بعضهم على بعض. وكذلك كان حال إسبانيا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا في عصر ميكيافلي. بخلاف إيطاليا التي ظلت متفرقة بين أقاليم البارونات منذ انتقال الإمبراطور قسطنطين لبزنطة فكان ميكيافلي يطمح بكتابه هذا توحيدها تحت ملك أمير فلورنسا.

ويضيف ميكيافلي مفسرا سبب بقاء فارس بيد من خلف الإسكندر بقوله: "وفي الدولة الأولى التي يتفرد بحكمها ملك [وتلك كانت هي القاعدة في بلدان كل المشرق ومن دون استثناء]، يكون له فيها سلطات مطلقة تسع كل الأقاليم، حيث لا يوجد بالدولة من هو أعلى منه مقامًا. ورعاياه لا يطيعون ولاته وعماله وضباطه بمختلف أقاليم المملكة إلا لكونهم نوابا عنه. فلا يتعلقون بأي منهم ولا يعترفون لهم بأية شرعية سوى الشرعية المستمدة من الملك.

وفي عصرنا الحالي يوجد مثال لكل من هذين النوعين من الحكم. كمثال لنظام الحكم الأول نجد سلطان الأتراك[1] وللثاني نجد ملك فرنسا[2]. فالدولة التركية يحكمها سلطان واحد، والباقون من تحته كلهم عبيده وخدّامه. وهو قد قسم الدولة إلى سنجقيات يرسل إليها العديد من الإداريين الذين يغيّرهم أو يستدعيهم حسب هواه. أما ملك فرنسا فمحاط ومقيد في ملكه بعدد كبير من قدامى النبلاء. وليسوا موظفين عنده، بل مكانتهم معروفة جيدًا لرعايا الدولة. وهم أيضًا محبوبون منهم ولهم امتيازات لا يستطيع الملك أن يحرمهم منها، وإلا عرض نفسه لخطر غضبهم وسخطهم.

[1] وهو سليم الأول (1520-1512)

[2] وهو إما لويز الثاني عشر (1515-1498) أو فرانسوا الأول (1547-1515)

ومن ينظر إلى هاتين الدولتين سيجد أنه من الصعب جدًا الاستيلاء على الدولة التركية لتمركز كل قوة جيش البلاد بيد السلطان. لكن في حال هزيمة جيشه فالسيطرة عليها والحفاظ عليها سهل جدًا. وذلك لأسباب عديدة. بخلاف مملكة فرنسا فمن السهل جدًا إسقاطها. لكن السيطرة عليها والحفاظ عليها أمر شديد الصعوبة.

ومن أسباب صعوبة احتلال الدولة التركية هي أن الغازي لن يجد ترحيبًا من الضباط والولاة والعمال الموجودين بكل الأقاليم. فمن الصعب إفساد هؤلاء القوم لأنهم جميعًا عبيد للسلطان ولا يرون خيرا بعيدا عنه ما دام قائما على عرشه. ويستحيل إفسادهم والاستعانة بهم على غزو البلاد، لعلمهم المسبق أنهم لن يستطيعوا ضم الشعب للغازي لشديد تعلقه بالسلطان وليس بغيره من أعوانه.

لذلك فإن على من يرغب في الهجوم على بلاد سلطان الأتراك أن يواجه قواته المتحدة، وأن يعتمد فقط على قواته الذاتية، وليس على ما يمكن أن يحدث من تمرد ضد السلطان. ولكن بمجرد أن يتمكن من هزيمة جيشه في معركة واحدة بحيث لا يمكنه تكوينه مرة أخرى، فلن يكون هناك أي خطر على الغازي سوى من العائلة المالكة. وإذا أبادها فلن يجد بعد ذلك من يخشاه. أما الآخرون الذين كانوا من الأعوان والعبيد والخدم من حول السلطان المطاح به، فلا خوف منهم بعد ذلك. بما أن المنتصر لم يعلق أي أمل عليهم قبل النصر، فهو ليس مدينا لهم بشيء ولا يجب أن يخشاهم بعد النصر.

والعكس صحيح بالنسبة للدولة التي تُحكم مثلما تحكم مملكة فرنسا. وذلك لأنه يمكن الدخول إليها باستمالة بعض باروناتها من النبلاء. فلا بد أن يكون من بينهم الساخطون ومحبو التغيير. وهؤلاء يمكنهم أن يفسحوا لك الطريق، فيجعلوا لك النصر سهلا ميسرًا. ولكن حين تضطر للاحتفاظ بها، حينها تبدأ في الظهور المشكلات التي ليس لها نهاية.

وسيكون سبب تلك المشكلات هم بالضبط أولئك النبلاء الذين ساعدوك والذين تعسفت معهم على ملكهم على حد سواء. فيصبح التخلص نهائيًا من أسرة الملك المطاح به غير كاف للسيطرة على البلاد وللاحتفاظ بها. لأن النبلاء الذين لكثرتهم لا يمكنك إبادة أسرهم، سيبقون يتزعمون الثورات الجديدة عليك. ولن تستطيع لا إرضاءهم ولا القضاء عليهم. وستفقد الدولة عندما تحين أو ل فرصة لذلك.

والآن إذا تأملت طبيعة حكومة دولة فارس التي غزاها الإسكندر المقدوني، فإنك ستجدها مماثلة لنظام حكم الدولة التركية. ولذلك ما كان على الإسكندر سوى أن يهزم جيشها بالكامل ثم غزو جميع أراضيها. وبعد النصر وموت ملكها استتبت له فيها الأحوال. وذلك للأسباب التي ناقشناها فيما سبق. ولو أن خلفاء الإسكندر ظلوا متحدين من بعد وفاته لما ثارت أي مشكلات، ولعاشوا فيها متحدين وفي سلام. ولكن مشكلاتهم قد حدثت فيما بين بعضهم البعض فتفرقوا. فإذا نظرنا إلى هذه الأمور فليس لنا أن نعجب للسهولة

التي سيطر بها الإسكندر على آسيا لأن ذلك لا يعتمد على قدرة الفاتح سواء عظمت أم تضاءلت لكن الأمر يتوقف على طبيعة الحكم بالبلاد التي يغزوها الغازي".

هكذا يؤكد هنا ميكيافلي مرة أخرى بأن كل مملكة في أوروبا كانت عبارة عن مجموعة من الإمارات على رأس كل منها ليس واليا أو عاملا خادما كالعبد عند السلطان، كما كان الحال بدول المشرق. بل تجد على رأسها بارونا[1] أو دوقا[2] من أسرة نبيلة عريقة لها سيادة على الإمارة بالوراثة أبا عن جد وبرتبة مباشرة أقل من رتبة الملك بالعاصمة. وكان ذلك من ميراث مختلف أنظمة الحكم التي عرفتها روما وأتينا العريقتين واللتين لم يعرف المشرق لهما مثيل. وعلى منواله قائل الشمال التي قضت على غرب الإمبراطورية الرومانية وأنشأت ممالك مكانها.

وكان ولاء الرعية بكل إمارة من إمارات المملكة هو لأميرها القريب من أهلها أكثر مما كان للملك البعيد عنهم. وكانت تربط بين الطرفين علاقة ود وكرم وعناية متبادلة تقتضيها المصلحة المتبادلة. وذلك هو الأمر الذي جعل التعمير والتنمية قويين وكبيرين بكل إمارة مع التنافس القوي على ذلك بين مختلف أمراء إمارات المملكة. وبذلك تجد حتى يومنا هذا آثار التنمية عامة ومتوازنة بمختلف أقاليم كل مملكة غربية كما تدل على ذلك الآثار التي ما تزال قائمة وشاهدة عليه حتى اليوم.

لكنك تجد ميكيافلي يميّز في كتاب آخر[3] بين فئتين من النبلاء. وهم من جهة النبلاء الإقطاعيين من ملاك الأراضي الشاسعة وأصحاب القصور الفخمة الذين كانوا هم الأكثرية في العصور الوسطى[4]، وكانوا جد سيئين مع رعاياهم من الفلاحين والمزارعين المستضعفين. ومن جهة ثانية النبلاء بالحواضر الذين كانت ثرواتهم المنقولة أكبر بكثير من ثرواتهم العقارية، من تجارة وصناعة وخدمات كالنقل البري والبحري والبنوك وغيرها. والذين ساهموا بقوة في التنمية الاقتصادية وفي التشريع وفي دعم مختلف السياسات التنموية التي كانت تقتضيها مصالحهم الخاصة والتي كانت تلتقي وتتقاطع مع مصالح البرجوازيين[5] أصحاب رؤوس الأموال من غير النبلاء ومع الصالح العام بالبلاد علاوة على ما ترتّب عن كل ذلك النشاط الاقتصادي الكبير من رقي عظيم وسريع في مختلف العلوم والفنون والتقنيات والاكتشافات والاختراعات وما ترتب عنه كذلك من ارتقاء اجتماعي واقتصادي

[1] البارون لقب نبيل أرستقراطي في الأنظمة الملكية القديمة بالغرب. وتأتي هذه الرتبة بالنظام الأرستقراطي التسلسلي تحت رتبة الفيكونت.

[2] الدوق هو شخص نبيل، وتبته تحت رتبة الملك بالملكيات الغربية قديما، ويحكم دوقية بصفته أميرا عليها بالوراثة.

[3] كتاب "مقالات حول العشرية الألى لتت ليف"

[4] تبدأ العصور الوسطى المبكرة بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية من سنة 500 للميلاد حتى 1000. وبعد العصور الوسطى المبكرة جاءت العصور الوسطى المتوسطة طيلة القرون 11 و12 و13. ثم تلتها العصور الوسطى المتأخرة والتي غطت القرنين الرابع عشر والخامس عشر، فجاء مباشرة بعدها عصر النهضة سيما بإيطاليا وهو عصر ميكيافلي.

[5] *la bourgeoisie*

متدرج ومستمر بين الفئات المستضعفة. وما كان يعرقل كل ذلك سوى الحروب البينية والأهلية أحيانا والتي كانت تثيرها نفس المصالح الاقتصادية المتضاربة في عصور كانت الحرب هي القاعدة والسلم هو الاستثناء والحدود بين الدول متحركة باستمرار.

كان ذلك هو الحال بالغرب، بخلاف ما كان يمليه نظام الحكم الفردي بالمشرق من تعيين ولاة وعمال على رأس الأقاليم الذين كانوا مجرد خدام عند السلطان بالعاصمة. فكان يعيّن منهم من يشاء ويعزلهم ويعيّن غيرهم مكانهم متى شاء. فما كانت لهم لا صلة ودّ لا رحمة بسكان الأقاليم اللهم صلة الضبط والإخضاع التي كانت تمليها عليهم ضرورات حكم السلطان. لذلك كثيرا ما كانت صلتهم بالأهالي جد سيئة لما كان فيها من شطط وتعسف. وما كانت لهم لا مصلحة ولا صلاحية لتنمية الأقاليم التي كانوا على رأسها سوى مصلحة الخاصة في النهب والسلب ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا من قبل أن يعزلهم السلطان ويستبدلهم بغيرهم.

وهكذا قلّ ما تجد من عمران باهر في آثار مختلف حواضر الماضين بالمشرق سوى ما كان بالحواضر الكبرى التي كانت يوما ما عاصمة لسلطان من سلاطين تلك العصور، كدمشق وبغداد والقاهرة بمصر وغيرها بالمغرب وقرطبة بالأندلس علاوة على عواصم ملوك الطوائف.

ولأسباب أخرى متعلقة دائما باختلاف نظام الحكم الفريد بالمشرق عن مختلف أنظمة الحكم بالغرب، وكما تقدم، فحتى تلك العواصم المشرقية ما عرفت عمرانا في مستوى ما عرفته مجرد حواضر إمارات كل مملكة من ممالك الغرب لا في الفخامة ولا في فن المعمار ولا في صلابة البناء والتي منها ما عُمرها حتى يومنا هذا أكثر من عشرين قرنا بمختلف أقاليم أوروبا، وما زالت شامخة وتتحدى بوائق الزمن وضربات الطبيعة. وذلك باستثناء عواصم ممالك المسلمين بالأندلس.

احتلال دول كانت تعيش في ظل قوانينها الخاصة[1]

نذكرك هنا مرة أخرى بأن ميكيافلي كان يُنظّر لاحتلال أمير فلورنسا لباقي الإمارات الإيطالية من أجل غاية نبيلة في نظره، والكامنة في جمعها تحت حكمه كي تقوى وتستقر وتمنع باقي الممالك من حوله من استباحتها متفرقة. ونذكرك بأن المقصود بالحرية عند ميكيافلي في كل فصول هذا الكتاب، كان حتى عصره هو امتلاك فئة من الشعب وهي فئة النبلاء، علاوة على دافعي الضرائب من غير النبلاء لسلطة التشريع الدستوري والتنظيمي والتي بها كانت تتحكم في مراقبة ومحاسبة كل من السلطة التنفيذية والسلطة القضائية. وبذلك كانت تلك الفئة من الشعب تحكم نفسها بنفسها عن طريق مؤسسات دستورية. وقد بدأ ذلك مع أتينا وروما العتيقتين منذ القرن السادس قبل الميلاد. وكان يكفي أن تكون فقط فئة النبلاء من الشعب تملك تلك الحرية كي يوصف الشعب كله بالحر وإن كانت من تحتها فئات مستضعفة، من العبيد والموالي وغيرهم من الأحرار الفقراء تابعة لها وحتى تخدمها.

فيقول ميكيافلي: "عندما تكون الدول المحتلة معتادة على الحياة الحرة في ظل قوانينها الخاصة يمكن للمحتل السيطرة عليها والحفاظ عليها بإحدى الطرق الثلاث التالية. فإما أن يدمرها أو أن يذهب بنفسه كي يقيم فيها أو أن يسمح لها بالاستمرار في استخدام قوانينها السابقة في مقابل دفع جزية، وتنصيب حكومة صغيرة تحافظ لك[2] فيها بالطاعة والولاء. الأمر الذي لن تحيد عنه لعلمها أن شرعيتها ونفوذها من شرعية ونفوذك وتدعمها وتحميها بقوتك. مع العلم أن الدولة التي اعتادت الحياة بحرية تُحكم بيسر من طرف مواطنيها بدلا من غيرهم. "

ثم تجد ميكيافلي يقدم فيما يلي أمثلة من تاريخ اليونان والرومان عن كل من الطرق الثلاث بخصوص احتلال دول معتادة على الحرية، فيقول: "أن دولة صبارطا[3] ذات الطبيعة العسكرية والحربية باليونان قد احتلت كل من أتينا وطيبة المعروفتين بمدى تعود أهاليهما على الحرية. فسلكت معهما الطريقة الثالثة لكنها فشلت. ففي مثل هذه الحالة كان تدميرهما هو الحل الأمثل والأنجع لإخضاع أهلها والحفاظ عليهما. وذلك ما فعله بالضبط الرومان من حيث دمروا مدينة كابّو بوسط إيطاليا ونومانس بشمال شرق إسبانيا وقرطاجة بشمال إفريقيا. لكنهم سلكوا في احتلال دول اليونان نفس مسلك صبارطا معها سابقا أي بالطريقة الثالثة ففشلوا هم أيضا وضاعت منهم. وكان عليهم كذلك تدمير أكبر قدر من حواضرها للسيطرة عليها.

---

[1] Comment on doit gouverner les États ou principautés qui, avant la conquête, vivaient sous leurs propres lois

[2] يعني بذلك أمير فلورنسا لورانزو الذي كتب له هذا الكتاب

[3] مدينة يونانية كانت تعرف بأنها دولة في حجم مدينة باليونان القديمة. تأسست حوالي عام 900 قبل الميلاد، عبر تجمع أربع قرى واشتهرت بمجتمعها العسكري الذي ينشأ أبناءه بصفة أساسية على القتال.

ذلك أنه في مثل دول اليونان الجنوح للتمرد على المحتل كان قائما باستمرار بالنظر لما تعود عليه أهلها من حرية ومن مؤسسات دستورية والتي لا يمحوها من الذاكرة لا طول الزمن ولا حسن معاملة المحتل. فمن دون تدميرها وتشتيت أهلها ستجدهم ينتهزون أدنى فرصة للتمرد على المحتل من أجل استعادة ما خسروه من حرية ومن مؤسسات دستورية.

بخلاف الشعوب المستضعفة المعتادة على العيش تحت سلطان أمير فيكفي إبادة أسرة هذا الأخير كي تجد الأهالي قد تكيفوا مع طاعة الأمير الجديد بسبب غياب أمير من الأسرة القديمة المبادة وبسبب عدم تعودهم على العيش في حرية. فما أن يتمردوا حتى يسيطر عليهم المحتل بيسر وبساطة ويستميلهم إليه.

أما بالجمهوريات فتجد فيها التعلق بمبدأ الحياة بحرية جد قوي. وتجد بها حقدا عميقا ضد المحتل مع رغبة في الانتقام متقدة يحولان دون نسيان الحرية القديمة. فلا يبقى معها للمحتل الجديد سوى تدميرها أو الإقامة فيها للسيطرة عليها والحفاظ عليها. "

وكمثال على ذلك في تاريخ المغرب ما تقدم من ثورة البربر بقيادة ميسرة المطغري[1] على حاميات بني أمية العسكرية وطردهم من البلاد، مع بقائهم مسلمين، وبالضبط بالنظر لما وجدوه من تناقض بين قيم الإسلام النبيلة، وسلوك ولاة بني أمية الذين كانوا غزوا البلاد أو فتحوها بدعوى نشر نفس الدين. لكن من دون تمكّنهم حتى ذلك الوقت من اللغة العربية. فحتى عهد المرابطين (454هـ -541هـ) ما كان أهالي المغرب يتكلمون سوى لغاتهم المحلية الأمازيغية. ومع ذلك هم الذين بغيرتهم على قيم الإسلام النبيلة عبروا إلى الأندلس بقيادة ابن تاشفين أربع مرات لإنقاذها من السقوط بيد ملك قشتالة ألفونسو السادس. وما استُعرب المغرب إلا بإرادة أبنائه الأمازيغ، منذ أن استقدم عبد المؤمن الموحدي إلى البلاد عرب بني هلال وبني سليم من تونس، ومع هجرات أهل الأندلس المتواترة حتى حين سقوطها سنة 1492م.

ووفق ما تقدم من نظرية ميكيافلي دائما فما نجح العرب كذلك في الاحتفاظ بالأندلس من بعد حكمها ثماني قرون من الزمن. لأنهم كما قال، ما استطاعوا لا تدمير ما تبقي بالبلاد من ممالك النصارى القشتالية وبرشلونة وأركون ونڤار وليون بشمال إسبانيا وما تمكنوا من إبادة نبلائها وأسرهم لكثرة عددهم. وكان الحاجب المنصور بن أبي عامر الذي اشتهر بالغزو كل سنة طيلة عهده، هو آخر من وطأت حوافر خيول جيوشه أبعد منطقة من شمال إسبانية لتدمير تلك الممالك النصرانية. لكن ما إن قفل راجعا حتى انبعثت من جديد أكثر قوة وعزما على استرداد البلاد كلها.

[1] انظر تفاصيل الخبر في مختلف كتب التاريخ.



وهذه خريطة لممالك النصارى بالشمال في مقابل أكبر ممالك ملوك الطوائف بالجنوب

وكمثال آخر على نظرية ميكيافلي من تاريخ الأندلس دائما، تجد قبل ذلك معاناة الأمويين من تكرار تمرد ما تبقى من الأسر النبيلة من القوط، التي أسلمت أو أظهرت الإسلام، وظلت مع ذلك متمركزة بعاصمتها السابقة طليطلة، تناكف منها الأمويين بقرطبة، وتثير ضدهم الثورات، إلى أن قرر الحكم بن هشام أبادتهم. وانظر ذلك، إن شئت، في الكامل في التاريخ لابن الأثير تحت عنوان " ذكر الفتنة من أهل طليطلة وهي وقعة الحفرة"[1]، انظر فيه لتفاصيل خبر الحيلة التي تمكّن بها الحكم من ضرب رقاب المئات من كبارهم واحدا تلو الآخر وفي أمسية واحدة وهم عُزّل من السلاح ومطمئنين على أساس أنهم كانوا مدعوّين لحفل يقيمه والي طليطلة على شرفهم.

وكل ذلك وغيره خلّف حقدا كبيرا في نفوس النصارى على الإسلام والمسلمين وفي نفوس المولدّين[2] على العرب. فبقوا منذ سقوط الدولة العامرية والأموية معها سنة 400 هـ، بقوا مصممين على استرداد بلاد أجدادهم إلى حين سقوط غرناطة بني الأحمر آخر معاقل المسلمين بالأندلس سنة 1492م. ولولا ما تبقى من الآثار المعمارية لما خطر على بال أحد اليوم أن المسلمين عاشوا فيها ثمانية قرون وأن العربية كانت هي اللغة الأكثر تداولا بها طيلة كل تلك المدة. انمحى منا كل من الدين واللغة بسبب شدة الحقد على ما اعتبره النصارى مهانة عظمى في حقهم ولا سيما مع دعم الكنيسة الرومانية وباقي ممالك أوربا الكاثوليكية. فانتقموا بإقامة محاكم التفتيش كما تعلم. وكل ذلك وفق ما ذكره ميكيافلي أعلاه.

وما يهمك هنا، ليس هو الاحتلال وطرقه، فنحن في عصر أصبحت فيه بحمد الله حدود الدول مستقرة واحتلال بعضها البعض هو الاستثناء. لكن الذي يعنيك مرة أخرى هو إدراكك

---

[1] راجع في ذلك ابن الأثير ج 6 ص 65 ، وابن خلدون ج 4 ص 126 و127 ، والبيان المغرب ج 2 ص 71 و72 ، وفيه أن من هلك ن كبار أعيان طليطلة في مذبحة الحفرة ، بلغ زهاء سبعمائة شخص.

[2] هكذا كان يحلو للعرب تسميّة من أسلم من أهل البلاد الأصليين لتمييزهم عنهم كأعاجم، والذي ما كان بلا شك يروق لهم أن يسموا كذلك.

لاستمرار وعي النخب الغربية السياسي حتى عصر ميكيافلي بمواصفات الشعب الحر الذي كانت تمتلك فيه حق التشريع شريحة من مجتمعه فتضيق أو تتسع دائرتها وتتمكن بذلك من مراقبة ومحاسبة السلطتين التنفيذية والقضائية ومن فرض سيادة القانون. فكان يصعب مع ذلك حتى على المحتل السيطرة على مثل ذلك الشعب إلى حين استرجاعه لحريته اللهم إذا ما دُمّر وشُتت جمعه. وتدرك في الوقت نفسه الوعي السياسي عند نفس النخب الغربية بما يميز الشعب المستضعف في مقابل الشعب الحر كما رأيت.

الإمارات الحديثة النشأة والمملوكة بقوة السلاح[1]

يقول ميكيافلي: "فلا عجب إن قدّمت أمثلة كبيرة بخصوص الأمراء والدول حين حديثي عن الإمارات الحديثة النشأة. فالناس يسيرون دائمًا في الدروب التي سار عليها من سبقهم ولكن قلّما يتبعون بالضبط طرقهم وقلّما يصلون إلى درجة مجد من ينوون تقليدهم. فعليهم إذا اتخاذ أعظمهم قدرا وحسبا كمثال يُحتذى به حتى إذا ما تعذر عليهم الوصول إلى مقامه فستصيبهم ولو نفحة من مجده. فعليهم السير في ذلك على منوال الرماة المحترفين الذين يعرفون أن رماحهم وسهامهم غير قادرة على الوصول للهدف المقصود فيصوّبونها إلى ما أبعد منه علّها تصيبه.

فأقول أولا أن تفاوت الصعوبات في الحفاظ على الإمارات الحديثة النشأة هو بمقدار تفاوت مهارات من يستولي عليها. وعلى العموم تبقى تلك الصعوبات غير كبيرة. ويمكن الاعتقاد بأن الفرد العادي الذي ارتفع بالاحتلال إلى مرتبة الأمير يكون إما ماهرا وحاذقا أو ممن حالفهم الحظ السعيد. وأضيف أنه يستطيع الحفاظ على ما احتله بقدر ما قل اعتماده على الحظ في الوصول إلى مرتبة الأمير. وزد على ذلك لكونه لا يملك إمارات أخرى فستجده مضطرا للإقامة في الإمارة المحتلة فتقل بذلك الصعوبات.

أما إذا أردنا الحديث عن هؤلاء الحكام بفضل ما لهم من قدرات ذاتية وليس بفضل ضربة لازب فسنجد أن أعظمهم جميعًا كان هو موسى وسيروس أو كورش[2] وروميلوس[3]. وتيسيوس[4] وآخرين غيرهم.

على الرغم من أننا لا ينبغي لنا أن نتحدث عن موسى، لأنه رسول الذي نفذ ما أمر به الرب إلا أنه يظل جديرًا بالإعجاب بالنظر لما حاز من فضل وشرف الحديث مع الإله. لكن بالنظر للإنجازات التي حققها غيره كمؤسسين لممالك فهم يستحقون نفس التقدير ونجد منها ما يوافق إنجازات موسى بالرغم مما تميز به عنهم من تسديد الخبير العليم.

وسنرى أن ما جاد عليهم به القدر من حظ سعيد ما شكّل لهم سوى مادة خام فأعطوها بقدراتهم الذاتية الشكل الملائم. لكن من دون ذلك الحظ السعيد ما كانت قدراتهم الذاتية لتنفعهم بشيء. وفي الوقت نفسه فلولا تلك القدرات الذاتية ما أتيحت لهم حقا الفرصة. قُدّر على موسى أن يجد بني إسرائيل عبيدا مضطهدين بمصر فكان ذلك حافزا قويا كي يتبعوه فينعتقوا من العبودية. وكي يصبح روميلوس مؤسسا وملكا لروما العتيقة كان يجب أن يُرمى هو وأخوه خارج مدينته ألبا وهما رضيعان فور ولادتهما. أما سيروس فوجد الفرس

[1] Des principautés nouvelles acquises par les armes et par l’habileté de l’acquéreur

[2] أول إمبراطور بفارس سنة 559 ق.م

[3] المؤسس الأسطوري لمملكة روما العتيقة سنة 753 ق.م

[4] ملك أتينا الأسطوري

غاضبين من احتلال واضطهاد قوم الميديين الذين كانوا قد ضعفوا حينها وتخنثوا بسبب مدة طويلة من دون حرب. أما تيسيوس اليوناني فما كان ليظهر لولا تشتت وتفرق أهل أتينا.

فهذه الفرص هي التي سمحت بظهور عظمة هؤلاء الرجال. لكن قدراتهم الذاتية هي التي ساعدتهم على الاستفادة منها لصالح ازدهار ومجد بلدانهم. وأمثالهم الذين يصبحون أمراء بنفس الوسائل لن يتملكوا إماراتهم إلا بكثير من الصعاب ولكن ما إن سيطروا عليها حتى تيسّر لهم الحفاظ عليها. والصعاب في ذلك ستأتي من المؤسسات الجديدة ومن جديد الأشكال التي يجب إدخالها لتكوين الحكومات ولضمان سلامتها."

ولاحظ مرة أخرى في هذه الجملة الأخيرة نوعية الثقافة السياسية التي كانت سائدة في الغرب حتى عصر ميكيافلي. تجده هنا يتكلم عن الاختيار بين مؤسسات نظام حكم وأشكال حكومات مختلفة. معنى ذلك أنها كانت وظلت متعددة ومتنوعة منذ فجر نشأة دولتي روما وأتينا العتيقتين ومتراوحة في ذلك بين الحرية والاستبداد. ونذكرك هنا أن تاريخ أوروبا السياسي عرف مدّا وجزرا بين الحرية والاستبداد طيلة سبعة وعشرين قرنا لكن في خط تصاعدي نحو الحرية حتى وصل إلى ما تراه اليوم من أشكال الحكم الديمقراطي المختلفة بالعالم الحديث.

ثم يقول ميكيافلي: " وتجدر الإشارة إلى أنه ليس هناك بالفعل من شأن أصعب وأخطر في التدبير وأقل حظا في النجاح من إقامة مؤسسات جديدة. ومن يتصدى لذلك سيواجه أعداء من جميع الذين كانوا يستفيدون من النظام القديم. ولن يجد من بين الذين سيستفيدون من النظام الجديد سوى مدافعين أقل حماسة. وفتورهم في الدفاع عن النظام الجديد ناتج عن أمرين. أو لهما خوفهم من خصومهم الذين ما تزال تخدمهم القوانين الجاري بها العمل. وثانيها قلة ثقتهم بموعود محاسن وفضل النظام الجديدة المزمع إقامته إلا من بعد تجربته. وبسبب كل ذلك لا يتوانى خصومهم من أعمدة وركائز النظام القديم عن انتهاز كل فرصة للهجوم وبشراسة على النظام الجديد بقدر ما يجدون أمامهم مقاومة فاترة تجعل من الخطر الوقوف في صفها."

وخير مثال على ذلك تجده اليوم في دول الربيع العربي. فحتى تونس، بالرغم من تخطيها للعديد من الصعاب والمخاطر ما تزال في منطقة الخطر لأن الجمهورية الثانية ما يزال لها خصوم من الداخل والخارج وليس فقط من المتشبثين بالنظام القديم بل حتى من بعض المستضعفين في النظام القديم الذين، عن حسن نية، يوجّهون لها ضربات موجعة من أجل إعادة إنتاج نظام الحكم التاريخي العتيق وهم يجهلون أنه كان أسوأ وبكثير من النظام الذي قامت ضده الثورة. فهؤلاء لا يدافعون بفتور عن النظام الجديد الذي من شأنهم أن يستفدوا منه، كما ذكر ذلك ميكيافلي، بل يحاربونه. وتسمع من المتتبعين للأحداث أن من ورائهم أعيان وأباطرة النظام القديم، وحلفاؤهم من الخارج الذين لا يخدم مصالحهم ببلدانهم مثل ذلك التغيير.

وبخصوص صعوبة إقامة مؤسسات ونظام حكم جديد بإمارة حديثة النشأة، يضيف ميكيافلي قائلا: " للتفصيل في ذلك لا بد من التساؤل عن كون المُصلحين هل هم أقوياء بقدراتهم الذاتية أم يعتمدون في ذلك على غيرهم. وبعبارة أخرى هل هم مضطرين للاكتفاء بالدعاء لتنفيذ مشاريعهم أم لهم ما يكفي من الإمكانيات لفرض إرادتهم.

في الحالة الأولي فغالبا ما يفشلون ويعرّضون أنفسهم للمخاطر. بخلاف في الحالة الثانية حيث لا يعتمدون إلا على أنفسهم وبحوزتهم ما يكفي من القوة للسيطرة على الأحداث فقلّ ما يتعرضون للفشل ولمخاطره. وهكذا نجد كل الأنبياء الذين كانوا مدعومين بقوة مسلحة قد أفلحوا في مساعيهم الإصلاحية. بخلاف من كانوا منهم من دونها. زد على ذلك كون الشعوب بطبيعتها متقلبة المزاج. فيمكن إقناعها بيسر بشيء ما جديد ولكن يصعب تثبيتهم على تلك القناعة. وعليه يجب اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتثبيتهم عليها بالقوة عند الحاجة.

فلا شك أن موسى مع بني إسرائيل، وسيروس مؤسس أول إمبراطورية بفارس، وتيسوس ملك اليونان الأسطوري وروميلوس مؤسس مملكة روما العتيقة ما كان بوسع أي منهم المحافظة طويلا على مؤسساته الجديدة من دون قوة مسلحة. فمن دونها كان مصيرهم سيكون كمصير الراهب جيروم صاقونارول [بفلورنسا] الذي ما لبث أن رأى مؤسساته بالإمارة تنهار بمجرد ما فقد كثرة الأهالي ثقتهم فيه. فما كان بوسعه لا تقوية ما تبقى من الثقة عند غيرهم ولا إكراه من كفر به على الولاء له.

على كل حال فالرجال العظام تعترض طريقهم دائما صعاب جمة ومخاطر كثيرة. ويجب عليهم تخطيها والتغلب عليها. وما إن يفلحوا في تخطيها حتى يبدأ تعظيمهم وتمجيدهم ولا سيما حين يتخلصون ممن هم في مثل مقامهم ويغبطونهم. وهكذا يبقون أقوياء ومطمئنين ومشرّفين وسعداء."

وتذكر أن ميكيافلي بكتابته لذلك كان ينوي نُصح أميره بفلورنسا وتشجيعه على جمع كل إمارات إيطاليا المتفرقة تحت حكمه حتى تصير قوية ومستقرة ومحصنة من أطماع باقي الممالك من حولها. فينبّهه للأخطاء التي كان يجب عليه تجنبها كي يفلح في تحقيق ذلك المشروع الذي يقترحه عليه.

الإمارات الحديثة النشأة بقوة سلاح الآخرين أو بفضل حسن الطالع[1]

يقول ميكيافلي: " الرجال العاديون الذين يرتقون إلى منصب الأمير بمجرد حسن الطالع يصلون لتلك المكانة بمتاعب قليلة لكن يصعب عليهم البقاء فيها. هم لا يجدون أية صعوبة في الارتقاء وكأنهم يطيرون إلى الأعلى. لكن الصعوبات تعترضهم فور الوصول للقمة. وتلك هي حالة من مُنحت لهم إمارات في مقابل قدر من المال أو عن طيب خاطر من المانح. فهكذا حصل مع عدة إمارات إيوونية[2] احتلها دارا أو دريوس إمبراطور فارس ونصّب عليها أمراء كي يضمن بهم ولاءها له. وهكذا حصل أيضا مع رجال عاديين كذلك فأصبحوا أباطرة بمجرد شراء ذمم ضباط الجيش.

تواجد مثل هؤلاء الأمراء مرتبط بأمرين غير مضمونين ومتقلّبين. وهما إرادة وقوة من نصّبوهم. وهكذا فهم لا يعرفون كيف يبقون حيث هم ولا هم قادرون على ذلك. فلا يعرفون كيف يحافظون على مناصبهم لكونهم في الأصل رجالا عاديين اللهم من كان له فكر ثاقب وكانت له مواهب عالية. ولا يستطيعون ذلك لافتقارهم لقوة مسلحة متعلقة بهم وتدين لهم بالولاء.

علاوة على ذلك، الدول الناشئة فجأة، هي كغيرها من أمور الطبيعة تكون سريعة النمو لكن من دون ما يكفي من الجذور العميقة التي من شأنها أن تحميها من الاقتلاع من الأرض عند أو ل عاصفة. اللهم في حال ما كان لهؤلاء الأمراء الجدد ما يكفي من الحنكة والدهاء كي يستعدوا مسبقا لمواجهة كل الطوارئ فيحافظوا على ما ساق لهم الحظ من سلطان ويضعون له الأسس المتينة التي كان من المفروض أن توجد من قبل."

وحتى لا تنفر من ثقل ترجمة تلك الأمثلة التي يستشهد بها ميكيافلي على من اعتلى من الرجال العاديين إلى مرتبة أمير بدهائه أو بحسن الطالع من تاريخ إيطاليا التي كانت ممزقة في عصره إلى ممالك على شاكلة ملوك الطوائف بالأندلس نختصر لك تلك الأمثلة ونقربها لذهنك كما يلي. بالنسبة للرجل العادي الذي وصل لمنصب الأمير بدهائه تجد ميكيافلي يستشهد بفرنشيسكو سفورزا الذي كان مجرد مرتزق خلفا لأبيه في نفس الحرفة. وكان يقدم خدماته العسكرية لمن يدفع أكثر من سادة إمارات إيطاليا في الحروب الأهلية فيما بينهم. ودعت حاجة أهالي إمارة ميلانو في النهاية للاستنجاد به لما تحولت إلى جمهورية من بعد موت أميرها وتزاحم النبلاء لخلافته. لكن أكبر حواضرها اختلفت فيما بينها فاستولى عليها الجيران. فاستطاع سفورزا تجميعها مرة أخرى بطلب من أهاليها الذين أقاموا الجمهورية، لكن في مقابل أن يصبح هو أميرها الجديد. وهكذا من حسن طالعه أصبح هو دوق ميلانو من بعد ما كان مجرد زعيم عصابة مرتزقة. إلا أنه استطاع بدهائه السياسي المحافظة على منصبه الجديد حتى وفاته وخلفه عقبه من بعده.

---

[1] Des principautés nouvelles qu’on acquiert par les armes d’autrui et par la fortune

[2] على شاطئ غرب تركيا الحالية

أما بخصوص الرجل العادي الذي وصل لمنصب الإمارة في عصر ميكيافلي بفضل قوات غيره ثم فقدها فتجده يستشهد بـ سيزار بورجيا[1] الذي كان ابنا لبابا الكنيسة بروما أليكسندر السادس[2] وحليف ملك فرنسا في غزوه لبعض إمارات إيطاليا. فدخل حينها سيزار في ركاب جيش الملك إلى نفس إمارة ميلانو وصار بمباركة الملك أميرا عليها من بعد إزاحة آخر أمير فيها من عقب سفورزا. لكن كل ما بدله سيزار من جهود للحفاظ عليها باءت بالفشل. فخسر الإمارة بسبب ما كان ينقصه من حنكة ودهاء ولا سيّما وقد تولى المنصب بفضل قوات غيره وما كانت له قوات خاصة به يسيطر بها على الوضع بإمارته الجديدة.

ثم يضيف ميكيافلي قائلا: " ليس من المستحيل على رجل حكيم أن يضع أسس حكم جديد من بعد اعتلائه عرش الإمارة. غير أن مثل هذا العمل شاق بالنسبة للمهندس وخطير على البناية. ولو نظرنا بإمعان إلى الإجراءات التي اتخذها الدوق سيزار بورجيا للمسنا فيها قوة الأسس التي وضعها لبناء سلطانه الناشئ. وكونها لم تؤتي الثمار المنتظرة منها فلا ذنب له في ذلك. وإنما كان الأمر من سوء طالعه."

ونعفيك من ذكر بقية قصة الأمير سيزار بورجيا المعقدة حتى لا تنفر من قراءة بقية الكتاب. قصة من حروب أهلية ومطامع وجشع ومكائد ودسائس تمليها طبيعة ومنطق الدولة الممزقة كإيطاليا في ذلك العصر، والتي تذكّرك بما عرفه ملوك الطوائف بالأندلس، قبلها بأربعة قرون. عرفوا تناحرا فيما بينهم وصراعا على توسيع ممالكهم على حساب بعضهم البعض. واستعانوا في ذلك حتى بممالك النصارى بالشمال وبالتحالف معهم علاوة على واجب دفع الجزية لهم. ففيما عدى المتوكل من بني الأفطس ببطليوس كان كل ملوك الطوائف يدفعون الجزية لملك قشتالة ألفونسو السادس. كما كانوا يتنازلون له على ما أخذوه من بعضهم البعض في مقابل حمايتهم. وزد على كل ذلك استعانتهم بالمرتزقة من النصارى وقائدهم الشهير بلقب "ألسيد"[3].

ولعلمك، كان من بين أولئك المرتزقة بالمغرب روبرتو القطلوني[4] قائد مرتزقة الروم أو النصارى في جيش المرابطين أيام علي بن يوسف بن تاشفين في حربه ضد طلائع الموحدين. وكان استخدام مرتزقة النصارى في جيوش المسلمين في المغرب أمرًا شائعًا بين دولهم منذ عهد المرابطين[5]. ويقول في ذلك المؤرخ محمد عبد الله عنان "ونحن نعرف أن علي بن يوسف كان يضم إلى حرسه الخاص فرقة كبيرة من المرتزقة النصارى. وقد كانت

---

[1] *César Borgia*

[2] *Alexandre VI* أو ل بابا تحدى الجميع وصرح بأن له أبناء من صلبه، لكن الرهبان بالكنسية بوجودهم أمام الأمر الواقع الذي لا رجعة فيه كانوا يطلقون على أبنائه أبناء أخ وأخت البابا

[3] Al Cid وهو Rodrigo Díaz de Vivar

[4] EL-Reveter

[5] انظر في ذلك "أخبار المهدي بن تومرت وابتداء دولة الموحدين،" لأبي بكر الصنهاجي البيذق ص 87 و93. و"نظم الجمان" لابن القطان ، ص 96 ؛ و"الحلة السيراء" لابن الآبار،ج 2\147و148

هذه الفرقة الأجنبية تشترك إلى جانب الحشم أو جند الحرس الخاص في كثير من المعارك وتبدي في القتال براعة وبسالة وتُعرّف الرواية العربية هذه الفرقة "بالجند الروم"[1].

[1] دولة الإسلام في الأندلس ج 3\232

ماذا بخصوص من وصلوا لسدة الحكم بالخديعة؟[1]

يقول ميكيافلي: " هناك أيضا طريقتان للوصول إلى منصب الأمير من دون الحاجة لا لحسن الطالع ولا للمقدورات الذاتية وهما طريقتان لا ينبغي السكوت عنهما. ومنها ما يستحق الحديث مطولا لأن الأمر يتعلق هنا بجمهوريات. وهاتان الطريقتان هما الصول إلى السلطة السيادية بالمكر والخديعة أو بدعم من المواطنين. وللتعريف بالطريقة الأولى التي لن أبحث فيها من زاوية العدل والأخلاق. سأكتفي ببسط مثالين. أحدهما قديم والآخر عصري ويظهر لي أنهما سيكونان كافيين لمن كان في حاجة للاقتداء بهما.

أغاثقلس الصقلي[2] (ت 289 ق.م.) وصل إلى منصب ملك مدينة سيراكوز[3] بجزيرة صقلية ليس من وضع رجل عادي بل من أسوء وأقبح وضع اجتماعي. كان ابن صانع فخار وعُرف بالخداع والاحتيال. لكن اجتمع له مع تلك الأخلاق الذميمة قدر من قوة الشكيمة مع قوة الجسد.



و هذا هو موقع مدينة سيراكوز بجزيرة صقلية

وبانخراطه في الجيش ظل يرتقي حتى منصب قائد جيش سيراكوز الرفيع. حينها طمع في منصب أمير المدينة نفسها ولو بالقوة ومن دون منّة من أحد. وللوصول لهدفه تواطأ مع ضابط كبير على رأس فرقة من الجيش القرطاجني المستقرة بصقلية واستدعى صباح يوم الشعب ومجلس الشيوخ بدعوى مناقشة مواضيع تخص الجمهورية. ثم بإشارة منه انقض عساكره على الحضور فقتلوا أعضاء مجلس الشيوخ مع المواطنين الأكثر ثروة ونفوذا[4] بالمدينة. وبذلك استولى هو على كرسي الإمارة ومن دون منازع."

[1] De ceux qui sont devenus princes par des scélératesses

[2] Agathocle de Syracuse

[3] Syracuse

[4] وكما تقدم كان أولئك هم الشعب الحر في جمهوريات ذلك العصر وكان غيرهم مستضعفين.

حتى هنا سجل معي مرة أخرى أنه في القرن الثالث قبل الميلاد كانت هناك بصقلية جمهورية بمدينة سيراكوز لها مؤسسات دستورية ومن بينها مجلس الشيوخ. وكما رأيت وبغض النظر عن الجريمة كان القائد العسكري بموجب الدستور ملزما باستدعاء الشعب[1] والمجلس لمناقشة شؤون الجمهورية. وذلك في زمن نظام حكم الشعب بكل من أتينا وروما العتيقتين. وفيه دلالة على امتداد جذور الديمقراطية الحالية بالعالم الحديث.

ثم يضيف ميكيافلي قائلا في حق صاحبنا أغاثقلس أنه:" قد ذهب إلى أبعد من ذلك. هُزم مرتين في حرب مع القرطاجنيين ثم حاصروه في سيراكوز. ولم يكتفي بالنجاح في الدفاع عنها بل ترك جزءا من جيشه لمقاومة الحصار وعبر هو البحر بالجزء الآخر إلى إفريقيا **(تونس الحالية)** معقل القطاجنيين، فضغط عليهم فيها بقواته إلى حد أن اضطروا لرفع الحصار عن مدينته ولعقد اتفاقية سلام معه تقضي بترك كل جزيرة صقلية في يده في مقابل خروجه من إفريقيا.

وكل من فكّر في سيْر وإنجازاته لن يجد فيها أدنى شيء يستحق أن ينسب للحظ. إنما تحقق له ما تحقق من إنجازات فقط بقراراته وإجراءاته الجريئة والخطيرة. لكنها كانت محسوبة العواقب. إلا أنه بمثل تلك الوسيلة الشنيعة في حق مجلس الشيوخ والمواطنين الذين قتلهم غدرا قد حصل على السلطة وليس على المجد. وبغض النظر عن تلك الجريمة فليس هناك من داع وجيه لاعتباره أقل قدرا من كبار القادة في حسن التدبير. لكنه من الناحية الأخلاقية كان بالطبع دون مقام الرجال العظام".

وفي مقابل ذلك، وكمثال للطريقة الثانية في وصول رجل وضيع لسدة الحكم بفضل دعم الشعب، يقول ميكيافلي: "في عصرنا هذا وفي عهد حكم بابا الكنيسة بروما الإسكندر السادس[2] (ت 1503م) كان أوليڤريطو دا فيرمو[3] قد تمرّس منذ أن صار شابا على فنون الحرب في مدرسة مرموقة بقصد الوصول لمرتبة عليا بالجيش. وذلك من بعد ما نشأ يتيما في كنف خاله. ثم أصبح فعلا من كبار ضباط الجيش. لكن لم يرق لطموحه الجامح أن يوجد من فوقه من يتحكم فيه. فقرر الاستيلاء على مدينته ومدينة خاله فيرمو[4] بدعم من بعض مواطنيها الذين كانوا يفضلون الاستضعاف على حرية بلدهم وبمساعدة قوات المرتزق الشهير ڤيتلوزو[5].

[1] المكون في ذلك العصر من الذكور دافعي الضرائب من دون غيرهم.

[2] Alexandre VI

[3] Oliverotto da Fermo

[4] Fermo مدينة بوسط إيطاليا على شاطئ بحر الأدرياتيك

[5] Vitelozzo



و هذا موقع مدينة فيرمو بإيطاليا على شاطئ البحر الأدرياتيك

من أجل ذلك كتب لخاله الذي ربّاه صغيرا بأنه بعد غربة طويلة يريد العودة لزيارة بلده فيرمو لكن في حفل رسمي يليق بمقامه راكبا على حصان ومع مائة من أصحابه وخدمه من حوله حتى يُظهر لأهل مدينته أنه مواطن يشرفهم من حيث لم يضيّع وقته وهو بعيد عنهم. فيستحق منهم استقباله استقبالا مشرفا يليق بقدره ويرفع من قدر خاله الذي رباه صغيرا. استجاب الخال لكل مطالبه. فدخل إلى المدينة كما أحب. واستقر في بيت خاله حيث استدعى يوما كبار أعيان المدينة لمأدبة فاخرة. وفي نهايتها جرّ الحديث إلى أمور خطيرة عن مقام البابا وعن ابنه وعن مجازفاتهما. ولما أخذ الضيوف في الحديث قام فجأة وهو يصيح أن مثل هذه الأمور تستحق الجلوس في مكان مناسب غير هذا. فانتقل إلى قاعة مجاورة وتبعه الضيوف. وما أن جلسوا حتى دخل عليهم الجنود وقتلوهم جميعا بما في ذلك خاله. ثم خرج هو راكبا على حصانه وفي قواته صوب قصر الإمارة حيث حاصر أميرها. فجعل الخوف منه الجميع يخضع له ويطيعه. وشكل حكومة هو أميرها. وظل في الحكم مستقرا إلى أن تمكن ابن البابا من استدراجه إلى كمين قتل فيه هو والمرتزق الذي ساعده انتقاما للمذبحة التي قام بها من أجل اغتصاب الإمارة".

ثم يقول ميكيافلي: "ويحق التساؤل عن سبب نجاة أغاثقلس وهلاك أمثاله بالرغم من أن الجرائم المقترفة متشابهة والهدف واحد. والجواب يكمن في حسن أو سوء استعمال القسوة. فيكون استعمالها ناجعا حين النزول بها جملة واحدة لخدمة الهدف. ويكمن سوء استعمالها في إنزالها بالتقسيط ومن دون توقف. وهكذا من يريد اغتصاب سلطة عليه النزول بكل القسوة اللازمة مرة واحدة حتى لا يضطر لاستعمالها بالتقسيط كل يوم. بذلك تطمئن النفوس ويمكن للأمير الجديد اكتسابها. أما من يسلك مسلكا مغايرا إما بسبب التردد أو سوء المشورة فسيضطر لحمل السيف كل يوم. فلا يطمئن له الناس ويستمر الاضطراب. القسوة المستعملة دفعة واحدة تُنسى مع مرور الزمن. بعكس بذل المعروف الذي يجب ألا يُمنح دفعة واحدة بل بالتقطير حتى يستلذه الناس طلبا للمزيد منه.

والمطلوب من الأمير الجديد أن يتصرف مع رعاياه باتزان. فلا يتغير فجأة بحسب الظروف الحسنة أو السيئة في تعامله مع الناس. ولا ينتظر الحين الذي يضطر فيه لبذل المعروف. لأنه حينها لن يعترف له أحد بأي فضل فيه لمعرفتهم بأنه كان ممنوحا فقط من باب الاضطرار."

وفي ختام هذا الفصل، نسجل معك أن ميكيافلي، لم يعطينا في المثال الثاني سوى قصة مشابهة أو تكاد تكون مطابقة للمثال الأول. فلم يأتينا بمثال عن وصول رجل عادي للإمارة بدعم من الشعب كما وعد بذلك. لكن هذا لا يعنينا كثيرا. وهو إذ تراه يبجّل القسوة الواردة في المثالين فليس لإفساد أخلاق الناس. ولكنه كما علمت كان يخاطب أمير فلورنسا من أجل توحيد إيطاليا تحت حكمه. وينبّهه لكل الاحتمالات التي قد تعترض سبيله. فيكون أحيانا مضطرا لمثل تلك الوحشية من أجل ذلك المقصد النبيل في نظره. ومثل تلك الوسائل الشنيعة لا تستساغ اليوم. وذلك بفضل منظومة القيم السائدة في عالمنا الحديث. وإن حصلت وتحصل فعلا، فإنها تلاقي فورا الإدانة.

ومن حقك أن تسأل ماذا عساك أن تستفيد أنت من مضمون هذا الفصل. هل نحن في حاجة اليوم إلى علم الانقلابات؟ كلا. تعرف بذلك فقط أن مثل تلك الانقلابات كانت حتى إلى عهد قريب هي القاعدة في كل دول العالم الثالث. وقد حدث أن فشل انقلابان على فرنسا بمستعمرتها الجزائر سنتي 1958 و1961. كما تعرض رئيس فرنسا الجنرال دوڭول نفسه لخمس محاولات اغتيال ما بين سنتي 1961 و1964. وقد فشل انقلاب على الديمقراطية حين كانت فتية بإسبانيا سنة 1981. واندهش العالم لمحاولة انقلاب رئيس الولايات المتحدة الجادة على الرئيس بايدن الفائز في انتخابات 2020 باقتحام أنصاره في السادس من يناير 2021 للكابطول. هكذا حتى الديمقراطيات العريقة اليوم ليست محصنة تماما من مثل تلك الانقلابات، سوى أنها ضئيلة الاحتمال. فلا تستغرب إن حصلت في دول العالم الثالث بتدبير محلي أو خارجي.

ماذا بخصوص الحكم المدني؟[1]

تذْكُر معي أن ميكيافلي وعد في الفصل السابق بتقديم مثال لكل من الطريقتين لوصول رجل عادي لسدة الحكم إما بالخداع أو بدعم من الأهالي. وما بسط فيه سوى مثالين عن الطريقة الأولى. ثم ما أشار فيه إلى أنه سيخصص هذا الفصل للطريقة الثانية. بذلك يكون هذا الفصل تتمة للسابق. فيقول: "ولنتحدث الآن عن الرجل العادي الذي يصل إلى سدة الحكم ببلده ليس بالمكر والعنف القاسي بل بدعم من المواطنين[2]. حينها يمكن وصف الحصيلة بالحكم المدني الذي يصله الرجل العادي ليس فقط بدهائه وخصاله لكن بما له بين الناس من صيت في حسن التدبير.

وأقول إن الوصول لسدة الحكم المدني يحصل إما بدعم من الشعب[3] أو من طرف الكبار[4]. ففي كل بلد نجد فئتين متعارضتين. نجد فئة الشعب التي تكره وترفض حكم وتعسف الكبار وفئة الكبار التي بجشعها تحب الحكم والعسف على الشعب. وعن هذا التعارض يحصل أحد ثلاثة أمور، وهي: إما الاستبداد أو الحرية أو الفوضى."

وهذا الحكم المدني كما وصفه ميكيافلي، والسائد اليوم في العالم الحديث، كان تحصيل حاصل قرونا قبل الميلاد. كان عبارة عن دول كل منها دولة في حجم مدينة باليونان منها أتينا وطيبا وصبارطا وبإيطاليا ومنها روما. عد في ذلك إن شئت إلى كتابنا قصة الصراع بين الحرية والاستبداد بروما العتيقة. وهو عبارة عن ترجمة وقراءة في كتاب المؤرخ الروماني تيت ليف لتاريخ الرومان حتى نهاية عهد الجمهورية عقدين فقط قبل الميلاد.

وقد اخترنا في المقطع السابق كلمة "الاستبداد" بدلا من كلمة "*prince*" في الترجمة الفرنسية للكتاب. وذلك بالنظر لتقابلها مع كلمتي الحرية والفوضى. وكما سترى فالأمر يتعلق باستبداد فئة من الشعب ضد فئة أخرى، لكون الأمير المُنصّب في سدة الحكم يكون إما بدعم من الشعب أو بدعم من الكبار. وفي كل من الحالتين فهو حاكم مدني بالنسبة لمن اختاروه ومستبد بالنسبة للفئة التي لم تختره. وبما أنه اجتمعت فيه الصفتين من زاويتين مختلفتين فسنطلق عليه صفة الحاكم بدلا من صفة الأمير الذي كما رأيت فيما سبق من الكتاب أنه غالبا ما يلج الحكم بالقوة أو الجاه أو المكر، وليس باختيار حر من فئة من الشعب.

ووصف الحكم بأنه مدني فلِكوْن الحاكم اعتلى سدة الحكم فيه بإرادة الشعب أو على الأقل بإرادة فئة من الشعب. وذلك بخلاف ما جاء في الفصول السابقة حيث الحديث عن حكام اعتلوا سدة الحكم بقوة السيف أو بالمكر والخداع. فالحكم هنالك غير مدني. ويفسر ميكيافلي هذا الأمر بقوله: "فالحكم المدني يمكن أن ينتج عن غلبة الكبار أو غلبة الشعب

[1] De la principauté civile

[2] والمواطنون في ذلك العصر هم فقط دافعو الضرائب من النبلاء ومن غيرهم

[3] الفئة المتوسطة وما دونها من دافعي الضرائب

[4] أصحاب الثروات الكبرى والنفوذ

بحسب الظروف. فحين يشعر الكبار أنهم غير قادرين على مقاومة ضغط الشعب يلجؤون لاختيار أحذقهم وأقواهم شكيمة كي ينصبوه حاكما ويحققوا مآربهم في ظل سلطانه. والشيء نفسه يحصل مع الشعب حين يدرك أنه غير قادر على مقاومة جموح مطامع الكبار فيضع كل ثقته في رجل عادي لرفعه لسدة الحكم كي يحميهم بسلطانه من جشعهم.

والحاكم المُنصّب من طرف الكبار يكون في وضع أصعب للحفاظ على السلطة من وضع من يرفعه الشعب لسدة الحكم. فالأول يجد من حوله أن من نصّبوه يعتبرون أنفسهم أندادا له. فيصعب عليه التحكم فيهم والتصرف معهم بحرية. بخلاف من ينصبه الشعب فيجد نفسه وحيدا في مقامه الأعلى من دون من يجرؤ على الخروج عن طاعته.

علاوة على ذلك، فلا يمكن ترضية كل الكبار. والميل لبعضهم يجلب سخط البعض الآخر. والأمر غير وارد مع الشعب الذي ما له من مطمح سوى العدل والإنصاف من جشع الكبار. وهؤلاء لا تتحقق مطامعهم سوى بالتعسف على الشعب. والشعب يرفض عسفهم.

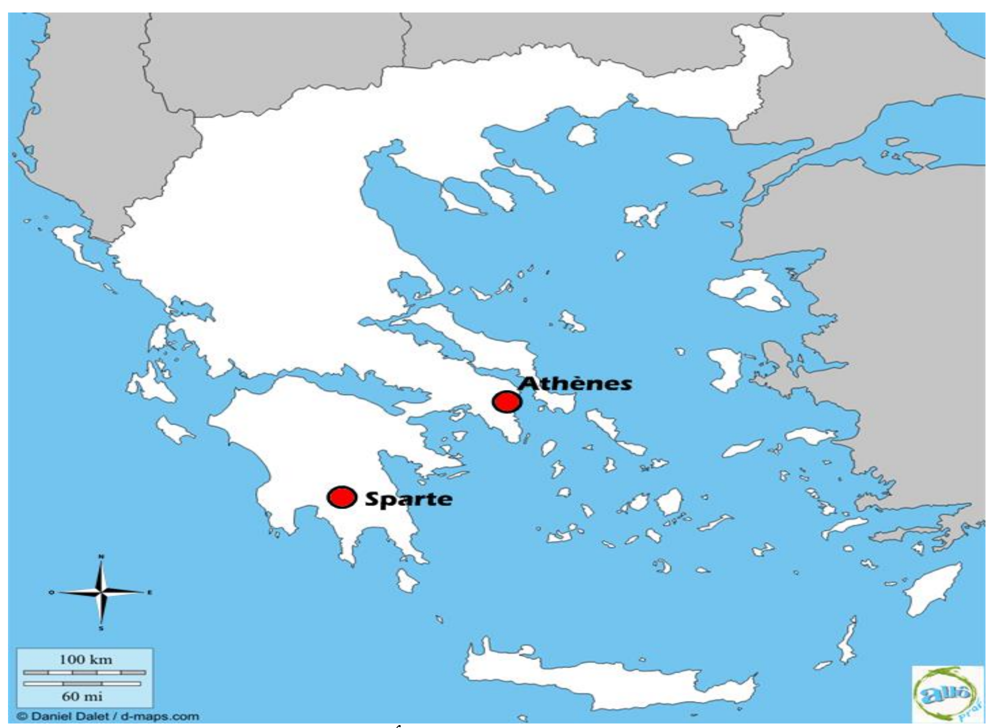
صحيح أن الحاكم بإرادة الشعب يكون أقل اطمئنانا على منصبه لتوجسه من غضب نفس الشعب الذي نصّبه. وذلك بسبب كثرة عدده. في حين يكون الحاكم بإرادة الكبار أكثر اطمئنانا على مقامه من غضبهم لقلة عددهم. وفي أسوأ الحالات قد يكون منبوذا من طرف الشعب لكن من دون خوف من الكبار مع هامش كبير للمناورة يمكّنه في الوقت المناسب بشيء من الدهاء والحنكة من الميل والانقلاب للجهة الغالبة من بين الشعب والكبار للبقاء في الحكم.

زد على ذلك أن الشعب ببساطته هو واحد من دون تفاوت بين أفراده. فلا سبيل للحاكم المنصّب بدعم منه للتفرقة فيه لصالحه في حال ما غضب عليه. بخلاف الكبار، فالتغيير فيهم يسير بمنطق فرّق تسود. هم متفاوتون في الثروة والنفوذ. فيمكن للحاكم المنصّب باختيارهم أن يرفع بسلطانه من قدْر من يوالونه منهم وإضعاف نفوذ خصومه من بينهم. فيتمكن بذلك من تغيير موازين القوة لصالحه فيما بينهم. وهذا الأمر يحتاج لبعض التوضيح.

بالنسبة للكبار في هذا الصدد لا بد من التمييز بين من ثروتهم ونفوذهم متعلقة بنفوذ وسلطان الحاكم وبين من هم مستقلون عنه. فالأوائل يجب تقريبهم ومحاباتهم ما داموا غير جشعين. أما غيرهم فيجب التميز بينهم أيضا. الجشعون منهم لضعف في نفوسهم مع الجبن يمكن استعمالهم ولا سيّما إذا كانوا يحسنون المشورة. فيتشرف الحاكم بتواجدهم من حوله في وقت الرخاء ولا يخشاهم في وقت الشدة. أما المعلنون عن جشعهم بجسارة ومن دون خوف فمن الواضح أنهم أنانيون ولا يقيمون وزنا للحاكم. فلا بد من أخذ الحيطة والحذر منهم واعتبارهم من الخصوم الذين لا يتوانون عن المساهمة في هلاك الحاكم عند الشدائد.

وخلاصة القو، أن الحاكم بإرادة الشعب يكفيه للحفاظ على سلطانه الحفاظ على صداقة من اختاروه. وهو أمر يسير لأن الشعب لا يطلب أكثر من ألا يكون ضحية للتعسف. أما الحاكم فقط بإرادة الكبار فيجب عليه قبل كل شيء العمل على اكتساب رضا الشعب وثقته وولائه. وهو الأمر اليسير كذلك لأنه يكفي الحاكم أن يحميه من جشع الكبار. حينها يكون الشعب أكثر خضوعا لحكمه وأكثر ولاء له من خضوعه وولائه لحاكم منصب باختياره. وذلك لأن الناس حين يصيبهم خير ومعروف ممن لا ينتظرونهما منهم يكونون أكثر امتنانا واعترافا لهم بالجميل. سيّما وكل حاكم يملك ما يكفي من الوسائل لاكتساب رضا الشعب. وبما أن تلك الوسائل تختلف بحسب الظروف فلن أخوض فيها هنا. أؤكد فقط أن كل حاكم مدني في حاجة ماسة لتعاطف الشعب معه وإلا افتقر لكل مقومات البقاء في السلطة عند الشدائد.

نابيس[1] (ت 192 ق.م.) الطاغية الأخير بحاضرة صبارطا اليونانية لم يجد سوى قلة من الشعب حين حاصرته باقي حواضر اليونان مع الجيش الروماني. فما وجد سندا من باقي الشعب عند الحاجة إليه بسبب ما كان منه من قسوة نحوه، فتخلى عنه.



وفي هذه الخريطة ترى موقع كل من أتينا وصبارطا باليونان

فلا يعترض عليّ أحد بمقولة "من يعتمد على الشعب يعتمد على الوحل". هذا صحيح فقط في حق أمثال نابيس طاغية مدينة صبارطا والذين تجدهم مع ذلك ينتظرون دعم الشعب حين محنهم مع أعدائهم أو مع القضاة. فلا عجب أن يخيب أملهم. وخطر خذلان

[1] Nabis

الشعب للحاكم عند الشدائد يحيط كذلك بمن يحوّل الحكم المدني إلى سلطة مطلقة إما بيده أو عن طريق القضاة".

انظر في الجملة الأخيرة من هذا المقطع الوعي بالتفريق بين الحكم المدني من جهة والسلطة المطلقة من جهة ثانية. هذا الوعي السياسي الذي له كما ترى جذور في الماضي السحيق باليونان وبإيطاليا وحتى عهد ميكيافلي. وننبّهك إلى أن صفة القاضي[1] في النظم الديمقراطية العتيقة كانت تطلق على أصحاب كل المناصب السامية بالبلاد، ولا سيّما بكل مرافق السلطة التنفيذية التي كانت تشتمل أيضا على السلطة القضائية. فرئيس كل مرفق من مرافق السلطة التنفيذية كان يعتبر قاضيا لالتزامه في تدبير الشأن العام بما يقتضيه القانون. فكانوا كلهم من رجال القانون الذين درسوه ومعترف لهم رسميا بحسن الإلمام به. وكانت تتم ولاية كل منهم بالانتخاب المباشر في "المدن الجمهورية". وننتهز الفرصة لنبسط لك في نهاية هذا الفصل وباختصار شديد نظام حكم جمهورية روما العتيقة حتى تكون على علم ببعض تفاصيل جذور الديمقراطية بالعالم الحديث.

ويستأنف ميكيافلي تحليله قائلا: " وفي حال ما حوّل الحاكم نظام الحكم المدني لسلطة مطلقة بيد القضاة فسيكون أكثر ضعفا وأكثر عرضة للهلاك لأن مصيره يكون حينها بيدهم في وقت الأزمات. وغالبا ما يقضون على سلطانه إما بمعارضته وإما فقط بعصيانه. ولا ينفعه وقتها محاولة استرداد سلطانه بسبب تعوّد الناس على تلقي الأوامر من القضاة وليس منه مباشرة. وفي هذه الظروف الصعبة سيتعذر عليه أن يجد أصدقاء وموالين له من حوله يستطيع الاعتماد عليهم.

ومثل هذا الحاكم المتسلط لا يمكنه الاعتماد على ما تعوّد عليه من طمأنينة في وقت الرخاء حين يكون الناس في حاجة لسلطته ولسلطانه. حينها تجدهم كلهم يهتفون بحياته ويعدونه بالتضحية بحياتهم من أجله في وقت يكون الموت بعيدا عنهم. لكن وقت الشدة لن يجد من بينهم بجانبه سوى القليل منهم ليدافعوا عنه. وهذا ما لا يتعلمه بعضهم سوى بالتجربة لكن حين تكون تلك التجربة الفريدة حاضرة وتحيط به بكل مخاطرها. ولهذا الحاكم الحذق هو من يتصوّر ثم يقيم نظام حكم جيّد بحيث مهما كانت الظروف متقلبة سيجد الناس دائما في حاجة إليه بفضل نظامه ذاك. حينها فقط يكون على يقين من دوام ولائهم الذي لا يختلّ مهما كانت الصعاب والشدائد."

والذي يستحق أن يسترعي انتباهك في هذا الحكم المدني الذي عرفه الغرب من بين مختلف نظم الحكم ومنذ حكم جمهوريتي روما وأثينا العتيقتين، هو كون الطبقة المتوسطة وما دونها من دافعي الضرائب والتي يسميها ميكيافلي الشعب في مقابل طبقة الكبار، كان لها وزن سياسي في ذهن الحاكم المدني سواء كان منصّبا بنفوذ الكبار أو بنفوذ الشعب.

[1] Magistrat

وذلك بخلاف من كان ينصب نفسه بشوكته. فقد كان هو الراعي وكانت كل فئات الشعب من تحته هي الرعية. وبفضل سيفه فما كان مدينا لأحد بشيء حتى يقيم وزنا سياسيا لأية فئة من الرعية. فما كانت تلك الرعية سوى كتلة بشرية يتقاذفها المستبدون في صراعهم الدائم على السلطة كبضاعة السوق. ما كان لها أي حق سياسي كمغنم في مقابل دفع الضرائب كمغرم كما كان ذلك هو الحال، كما رأيت، في الحكم المدني.

والمعادلة القاضية بتلازم واجب دفع الضرائب كمغرم بالحق في التصويت والانتخاب كمغنم هي معادلة، كما سترى لاحقا، قد دشّنها نظام حكم كل من روما وأتينا العتيقتين. والأفضل منها اليوم بالعالم الحديث هو منطق "الكل شخص صوت"[1] أي كل إنسان بالغ ذكر أو أنثى ينعم بنفس حق التصويت بغض النظر عن كونه من دافعي الضرائب أم لا. من لا يدفع الضرائب المباشرة فهو حتما مثقل بدفع الضرائب غير المباشرة ما دام يستهلك ليعيش ولو كان فقيرا وحتى متسولا.

وبخصوص الحكم المدني كما عرفته مع ميكيافلي في عصره، ولا سيّما ما أعجبك فيه بلا شك، من اعتبار سياسي للشعب فهو كما سترى لاحقا جد متــخلّف بالنظر لما كان عليه نظام حكم كل من الجمهورية الرومانية ومن الديمقراطية اليونانية بأتينا العتيقتين. وذلك أمر طبيعي بالنظر للتخلف السياسي الذي عرفته أوروبا طيلة العصور الوسطى التي دامت خمسة عشر قرنا انطلاقا من سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية سنة 476م إلى سنة 1492م تاريخ استرداد الأندلس.

ومن بين ما تميز به عصر ميكيافلي مع بداية عصر النهضة هو إحياء ذلك التراث السياسي العتيق من بين شتى الفنون والعلوم. وساهمت في نشره بين النخب كل من الطباعة ومختلف المؤسسات التعليمية. فانبعث بذلك الفكر السياسي الغربي نحو إيجاد نظام حكم أفضل مما عرفه اليونانيون والرومان في العصور العتيقة. وهو التراث السياسي اليوناني والروماني العتيق الذي لو علمَ به حكام شعوب باقي العالم لفرضوا عليه تعتيما مطبقا خوفا منه على سلطانهم، كما تقدم ذلك مع الشيخ علي عبد الرازق. وبسبب ذلك الفقر في الفكر السياسي، ظلت جل باقي شعوب العالم تتصور أن ظلام دامسا قد خيّم على كل حقب ما قبل حاضرها بكل العالم من وراء حدود بلادها.

وللتذكير بالتاريخ السياسي بكل من أتينا وروما العتيقتين والذي ما يزال يسحر عقول الغربيين حتى يومنا هذا فيعظمون مؤسساتهما الدستورية ويقدسون فيهما سيادة القانون أيما تقديس نسوق لك هنا باختصار ما يبقى منه في أذهانهم من بعد اطلاعهم عليه. واخترنا لتلك المدينة الفاضلة تاريخ الجمهورية الرومانية لتشابهها على العموم بالجمهوريات اليونانية، ولغزو واحتلال الأولى للثانية سنة 146 ق.م.

[1] *Un homme une voix*

نشأت الجمهورية الرومانية عام 509 ق.م. من بعد إسقاط النظام الملكي[1]. ودامت حوالي 450 سنة حتى سقوطها سنة 44 ق.م. وذلك من بعد حروب أهلية نشبت بسبب الفساد السياسي والأخلاقي لتصبح إمبراطورية[2]. والذي يهمك منها هنا هي المؤسسات الدستورية التي حكمتها. ونذكرك بأن كل عضو من أعضاء الهيئات التنفيذية بما فيها سلك القضاء في ذلك العصر كانت له صفة قاضي[3] بالنظر لتكوينه الحقوقي اللازم علاوة على تكوينه العسكري ولواجب التزامه بالقانون في كل قراراته والإجراءات التي يتخذها وهو يزاول مهامه كعضو في السلطة التنفيذية المكونة من ثمانية قضاة كما سيأتي تفصيل ذلك لاحقا.

ومن حاد منهم عن الالتزام بالقانون كان لا يفلت من المحاسبة أمام القضاء المختص مع حقه في الدفاع عن نفسه بنفسه أو بتوكيل محام للدفاع عنه. وإذا ما ثبتت إدانته كان يعاقب إلزاما وفق ما ينص عليه القانون وليس أبدا وفق أهواء أحد مهما علا مقامه بالدولة. ويمكن تقسيم تلك المؤسسات الدستورية[4] إلى ثلاث تشكيلات،

1) مجلس الشيوخ[5]

وكان أعضاؤه من طبقة النبلاء حصريا. وعددهم 300 عضو.

والعضوية فيه تمتد لمدى الحياة سوى من تعرض منهم لحكم قضائي من مجلس الشيوخ نفسه يقضي بإلغاء عضويته وفق القوانين المعمول بها.

وكان يعوّض العضو المتوفى أو المُعفى، بعضو يختاره قضاة النظارة[6] من بين من قضى أطول مدة في السلطة التنفيذية بالدولة.

وكان من أهم مهام مجلس الشيوخ

- ✓ مراقبة التزام كل أعضاء السلطة التنفيذية وفق القانون،

  وهكذا كانت كل قرارات السلطة التنفيذية عُرضة للمراجعة

- ✓ الحسم في الحرب والسلم،

  فلا يخرج الجيش للحرب ولا تُرصد له الاعتمادات اللازمة سوى بموافقة مجلس الشيوخ

- ✓ مقاضاة المتهمين من أعضاء السلطة التنفيذية ومن أعضاء المجلس نفسه.
- ✓ إعلان حالة الطوارئ عند الضرورة لحل أزمة معينة تهدد النظام، بتعيين دكتاتور[1] مكان منصب القنصل، كما سيأتي تعريفه، إلى حين حل الأزمة. وكانت مدة ولاية

[1] لم يتم التأكد سوى من قدر ضئيل من تاريخ المملكة الرومانية، حيث لم تبقَ تقريبًا أي سجلات مكتوبة خلال هذه الفترة الزمنية، وكُتبت الأحداث التاريخية المتعلقة بها خلال فترتي الجمهورية والإمبراطورية واعتمدت إلى حد كبير على الأساطير. على أية حال، فقد بدأ تاريخ المملكة الرومانية مع التأسيس، والذي يرجع إلى عام 753 قبل الميلاد مع إنشاء مستوطنات حول تل البلاطين بطول نهر التيبر في وسط إيطاليا، وانتهى بالإطاحة بالملوك وإنشاء الجمهورية في حوالي عام 509 قبل الميلاد.

[2] الإمبراطورية الرومانية هومصطلح أطلق على المرحلة التى تلت الجمهورية الرومانية. وقد تميزت بالحكم الاستبدادي مع بقاء جل مؤسسات الجمهورية قائمة لكنها فقدت استقلاليتها وأصبحت تدار بحسب أهواء الإمبرطور الذي يحكم مدى الحياة ويورث الحكم لوارثه الشرعي وفق قوانين الحياة المدنية بروما.

[3] *magistrat*

[4] مؤسسات دستورية نشأت بحسب فوستيل ليس بالتدريج بل مرة واحدة بناء على العبرة من فشل الملكية. أنظر المدينة العتيقة لفوستيل دوكولانج

[5] *le sénat*

[6] *Les censeurs*

الدكتاتور لا تزيد عن ستة أشهر. وقراراته كانت نافذة وغير خاضعة لا للمشورة القبلية ولا للمراجعة البعدية في وقت الشدة كما كان الحال مع القناصلة في وقت الرخاء.

2) الكتلة الناخبة[2]

مكونة من مجموع المواطنين الذكور من طبقة النبلاء البطريقيين[3] من دون لا الموالي ولا العبيد ومن دون مجمل طبقة العوام الأحرار[4] الذين لم تكن لهم حقوق سياسية.
وكان المواطنون الذي يحق لهم التصويت من دون غيرهم مرتبين في لوائح انتخابية بحسب ما كان لكل منهم من ثروات عقارية ومنقولة ومن رجال حرب بعشيرته وبحسب مقدار مساهمته في خزينة الدولة وفي جهدها الحربي.
وكان يتم ذلك الترتيب في اللوائح الانتخابية وفق إحصاء يتم كل خمس سنوات. وأول إحصاء تم سنة 508 ق.م.
وبذلك الترتيب كان ثقل وزن الصوت كمغنم بمقدار مبلغ المستحقات الضريبية والمساهمة في الحرب كمغرم.
وكانت عملية التصويت تتم بحضور كل الكتلة الناخبة دفعة واحدة. وكان المقترعون مرتبين بحسب الاستحقاق في التصويت. فتبدأ عملية الاقتراع بأكثرهم دفعا للضرائب ثم الذين يلونهم ودواليك. وينتهي الاقتراع فور الحصول على عدد الأصوات اللازمة لقبول أو رفض مشروع القانون أو انتخاب المرشح لمنصب من مناصب السلطة التنفيذية. ولا حاجة من بعد ذلك لتصويت من لم يصله دوره في الاقتراع. ويسمى هذا النمط من التصويت الاقتراع الفئوي[5]
وكان من أهم مهام الجسد الناخب ما يلي:

- انتخاب القضاة الذين يرشحهم القنصلان لمناصب السلطة التنفيذية، كما سيأتي تفصيل ذلك لاحقا.
- التصويت على مشاريع القوانين المعروضة عليه من طرف القنصلان.

وبذلك كانت السلطة التشريعية بيد تلك الكتلة الناخبة كمغنم في مقابل ما تدفعه من الضرائب كمغرم.
وبامتلاك الشعب للسلطة التشريعية كان وما يزال يوصف بالشعب الحر في الفكر السياسي الغربي كما جاء ذلك في أدبيات ميكيافلي. فالشعب الحر هو الشعب المشرِّع بنفسه لنفسه لكل قواعد العيش المشترك الدستورية والتنظيمية بالتصويت المباشر أو بواسطة ممثليه المنتخبين من طرفه.

---

[1] الديكتاتور في نظام حكم الرومان كان منصبا شرعيا، بخلاف الطاغية *le tyran* الذي يغتصب الحكم بالقوة.

[2] *Les comices centuriates*

[3] *les patriciens*

[4] *la plèbe*

[5] *suffrage censitaire*

وفي دفاعها عن حق النساء في الاقتراع قالت إحداهن "لا أصوت لا أدفع الضرائب" وكانت تقول بذلك المنطق لست ملزمة بالمساهمة في ميزانية الدولة من دون حق في المشاركة في التصويت على قواعد إنفاقها وفي انتخاب من يتكلف بالتصرف فيها. واليوم أصبح الاقتراع من حق كل مواطن بالغ من دون أي تمييز.

3) السلطة التنفيذية: مكونة من ثمانية قضاة [وهم بمثابة وزراء الحكومة اليوم]
وكل منهم منتخب من طرف الجسد الناخب كما تقدم،
وحدد المشرّع الروماني مدة كل ولاية في سنة واحدة، كما تعمّد سنّ ثنائية العضوية في كل منصب من مناصب السلطة التنفيذية، اجتنابا للاستبداد. فلا يمر أي قرار من قراراتهما إلا من بعد اتفاقهما عليه.
وزيادة في التحري عن اجتناب الاستبداد، فقد سنّ المشرع الأسطوري ***Lycurgue*** لمدينة صبارطا اليونانية العتيقة تولية ثلاث ملوك مرة واحدة في كل ولاية مدتها سنة واحدة.
وأعضاء السلطة التنفيذية هم بالترتيب التنازلي :
أ) قاضيان للنظارة: *Les censeurs*
مدة ولايتهما خمس سنوات، قلصت من بعد بقانون إلى ثمانية عشر شهرا. وهما مكلفان

- ✓ بمراقبة حسن سير كل المؤسسات
- ✓ بالإحصاء العام للمواطنين النبلاء على رأس كل خمس سنوات، والتي على أساسها يتم تحديد مقدار الضرائب السنوية المستحقة على كل مواطن. ومن تغيب عن ذلك الإحصاء يحرم من حقوقه السياسية طيلة خمس سنوات الموالية. وما كان من مصلحة أي مواطن إخفاء كامل ثروته حتى لا يخفّ بذلك ثقل وزن صوته عند كل اقتراع.
- ✓ باختيار وتعيين أعضاء مجلس الشيوخ، لتعويض من نقص من عددهم الثلاثمائة، إما بالوفاة أو بالإعفاء إثر إدانة قضائية.

ب)قاضيان قنصلان[1]عوض منصب الملك في نظام الملكية الملغاة.
ومدة ولايتهما سنة واحدة. ومن مهامهما

- ✓ السهر على تطبيق القانون، وعلى حسن سير باقي مؤسسات السلطة التنفيذية
- ✓ تسمية ضباط الجيش وترقيتهم.
- ✓ قيادة الحملات العسكرية التي يقررها مجلس الشيوخ.
- ✓ تقديم مشاريع قوانين للجسد الناخب من أجل مناقشتا والمصادقة عليها أو دفعها

ت)قاضيان لمزاولة مهمة القضاء[2]
مدة ولايتهما سنة واحدة. ومن مهامهما النظر والحكم في النزعات بين المواطنين وفي الجرائم التي يقترفونها
ث) قاضيان لتدبير الشؤون الداخلية[3] الذين صار عددهم أربعة فيما بعد)
مدة ولايتهما سنة واحدة. ومن مهامهما:

---

[1] *Les consules*
القنصلية هي الصفة التي أطلقت على نظام الحكم الثاني من بعد الثورة الفرنسية بتعيين ثلاث قناصلة على رأس الدولة وكان أبرزهم نابليون بونبارت

[2] *Les prêteurs*

[3] *Les édiles*

- ✓ السهر على تزويد المدينة بالماء وبالقمح
- ✓ العناية بالمباني العمومية والخاصة وبالطرق والأزقة والشوارع وبمجاري المياه العادمة
- ✓ تحقيق الأمن وتنظيم السوق والألعاب الرياضية الفرجوية

ج) قاضيان للمالية[1] الذين صار عددهم عشرون فيما بعد
مدة ولايتهما سنة واحدة.
ومن مهامهما :

- ✓ تدبير شؤون خزينة الدولة تحت رقابة القنصلان
- ✓ تحصيل الجبايات المستحقة على المواطنين وفق إحصائيات وسجلات القاضيين الناظرين،
- ✓ المصادقة على النفقات وفق أحكام القانون
- ✓ التحقيق في المخالفات المالية
- ✓ استخلاص الغرامات

وكانت نفقات كل تلك المناصب تقع على عاتق العضو المنتخب. الأمر الذي كان يجعل الحق فيها تلقائيا من نصيب الطبقة الأكثر ثراء من بين النبلاء. ومن أجل ذلك لم يكن في صالح أي منهم إخفاء مقدار ثروته الحقيقي، بالرغم مما يترتب عن ذلك من ضرائب مستحقة.

وهذا الحكم المدني الذي عرفته أتينا وروما العتيقتين، وإن مع بعض الاختلاف بينهما في التفاصيل، كانت له ميزتان، وهما:

1) نظام مؤسسات وليس نظام أشخاص
2) سيادة القانون. فلا يوجد أحد مهما بلغ مقامه بالجمهورية فوق القانون.

وفي سنة 495 ق.م. قام العوام[2] بثورة سلمية ضد حزب النبلاء للمطالبة بحقوق سياسية تحميهم من شطط الكبار. وتمت الاستجابة لها بعد مفاوضات طويلة وعسيرة أسفرت عما يلي :

- سنّ قانون الألواح الاثني عشر ونشرها
- القبول بمنصب النائب عن العوام[3] بسلطات واسعة والمحصّن والمختار كل سنة من طرفهم ومن بينهم ليدافع عنهم أمام قضاة المدينة. وصار عددهم عشرة فيما بعد.
- وفتح الباب أمام العوام لتشكيل بيوت على غرار البيوت ذات النسب العريق، من بعد ذلك بمدة طويلة وصراع مرير، كي يتمتعوا بكامل حقوق المواطنة بالمدينة، لكن بشروط استحقاق متشددة، جعلت العملية تمتد على مراحل طويلة طيلة قرون عديدة،

---

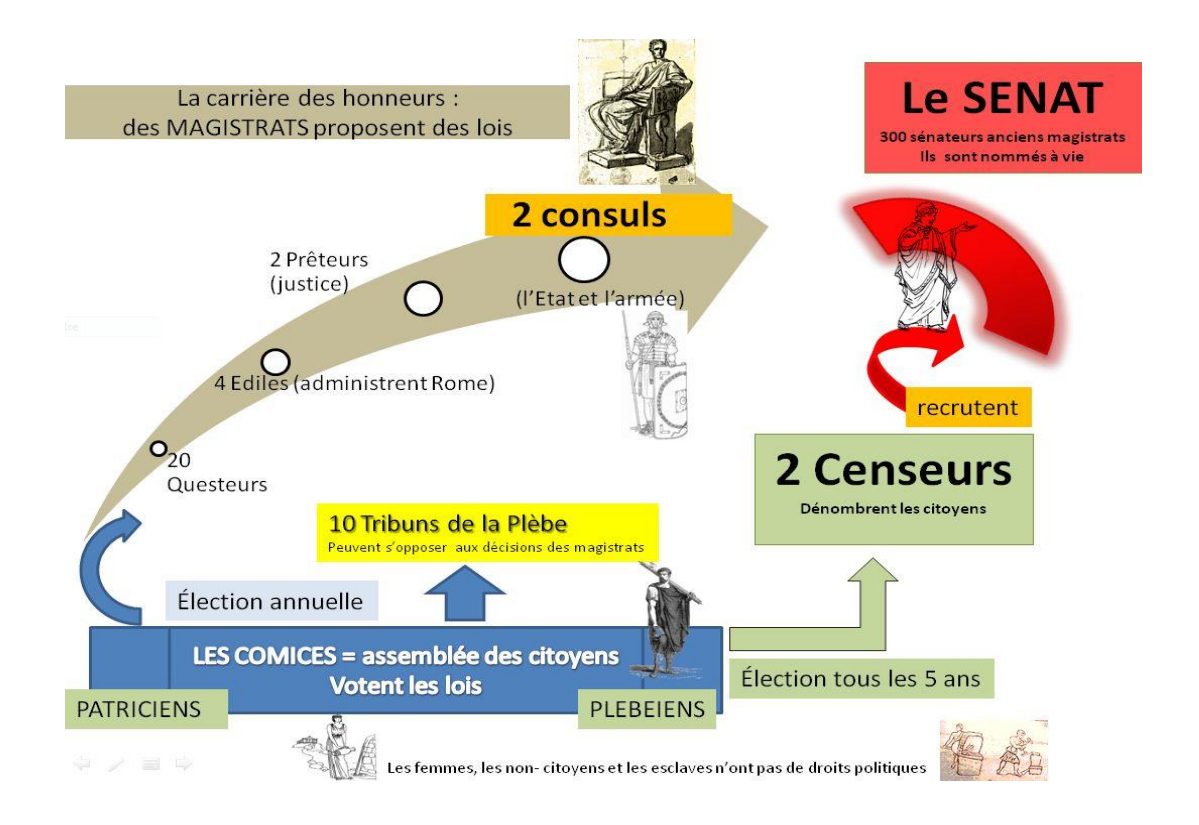
[1] *Les questeurs*
وهي الصفة التي ما زالت تطلق حتى اليوم على أمين مال كل من الغرفتين التشريعية بالجمهورية الفرنسية

[2] *la plèbe*

[3] *le tribun*

كي تشمل في النهاية كل سكان الإمبراطورية الرومانية في القرن الثالث للميلاد، بمرسوم صادر عن الإمبراطور كراكلا[1] (ت 217م).

وهذا تصميم للمؤسسات الدستورية بالجمهورية الرومانية العتيقة في مرحلتها المتأخرة:



وكون نظام حكم روما المدني دام مدة أربعة قرون متتالية فبفضل نوعية تصميم أسسه الدستورية ومتانتها. الدولة الحرة ـ بمعنى أنها من صنع الشعب ـ هي مثلها مثل أي بناية من حيث مدة وطول عمرها ومتانة هيكلها الذي يكون بمقدار جودة تصميمها وأسسها وقواعد بنائها. ونظام هذا الحكم المدني، على علو شأنه، كما رأيت، سيما في ذلك العصر العتيق، ما خلى أبدا من نقائص، ككل عمل بشري. فما كان كل ذلك سوى نصف، وحتى أقل من نصف الكأس المملوء، بالنظر لديمقراطيات العالم الحديث، والذي مع ذلك ما يزال يحلو للغربيين الافتخار به واعتباره نظام حكم مدينتهم الفاضلة، مع غضهم الطرف عن نصف الكأس الفارغ فيه. وحسنا فعلوا. لأنهم بنوا وحققوا أحلامهم على أساس ذلك الجزء المملوء، مع الأمل في ملء الجزء الفارغ منه والعمل عليه. وقد نجحوا في ملء قدر لا يستهان به من ذلك الجزء الفارغ من الكأس، وإن بعد جهد مضني وطويل، استغرق عبر أجيال عديدة مدة سبعة وعشرين قرنا من الزمن. وعلى أمل المزيد من ملء ما تبقى من الجزء الفارغ من تلك الكأس، مع العلم أنه مهما تقدم الإنسان في أي ميدان فلن يبلغ درجة الكمال.

---

[1] *Caracalla*

مقياس قوة مختلف الإمارات[1]

يقول ميكيافلي: " في معرض الحديث عن مختلف الإمارات هناك أمر آخر يستحق أن يؤخذ بعين الاعتبار. يتعلق الأمر بالسؤال عن كون الأمير قويا بما يكفي لحماية نفسه بنفسه عند الحاجة أم يجد نفسه دائما مضطرا للاحتماء بغيره. ولتوضيح فكرتي أكثر اعتبر أن الأمير القادر على حماية نفسه بنفسه هو الذي يتوفر على ما يكفي من الرجال والمال لإنشاء جيش مكتمل يستطيع الدخول به في حرب مع كل معتدي. وبخلاف ذلك أعتبر الأمير المفتقر لغيره لحماية نفسه هو من ليس له ما يكفي من الإمكانيات لخوض أية معركة عسكرية ضد المعتدي فيضطرون للاحتماء بالأسوار من داخل مدينته.

تكلمت عن الأول وسأذكر شيئا مما يحصل له. أما الآخر فما بوسعي سوى نصحه بحسن تزويد مدينته وتقوية أسوارها من دون التفكير في باقي البلاد خارج الأسوار. في كل الأحوال الأمير الذي يحسن تجهيز عاصمته للدفاع عنها سيمكنه كسب عطف رعاياه بباقي إجراءات حكومته، فلا يعتدي عليه مُعتدي كما قلت ذلك وأكرره، إلا من بعد تخمين وتحوّط كبير. لأنه غالبا ما لا يحب الرجال الإقدام على المجازفة في أعمال محاطة بكثير من الصعاب. والصعاب كبيرة فعلا في الهجوم على مدينة جيدة التحصين وأهلها يحبون أميرهم. فالمدن الألمانية تتمتع بحرية موسعة بالرغم من محدودية مساحاتها. فلا تستجيب للإمبراطور إلا بقدر ما يحلو لها ذلك ولا تخشى قوته ولا قوة ما يحيط بها من الإمارات."

وهكذا يؤكد ميكيافلي مرة أخرى، طبيعة الدول الأوروبية الكبرى حتى عهده، من حيث كانت كل منها عبارة عن اتحاد إمارات مستقلة عن بعضها البعض، وعلى رأس ذلك الاتحاد إما ملك أو إمبراطور تحتمي تلك الإمارات بقوته وتحت رايته ضد كل خطر خارجي. بمعنى أن أقاليم المملكة أو الإمبراطورية بدول الغرب كانت عبارة عن مجموع دويلات صغيرة على رأس كل منها أمير يستمد شرعيته من أهالي إمارته وليس من الملك أو الإمبراطور لأنه ليس خادما عنده كما كان الحال بأقاليم دول المشرق.

وكان لتلك الميزة في تركيبة دول الغرب، كما تقدم، آثار جد إيجابية على المجتمع والتنمية والاقتصاد والعلوم والفنون، ولا سيما بكبريات مدن تلك الإمارات وبموانئها، وبالأخص منذ عصر النهضه – وهو عصر ميكيافلي - وما بعده. الأمر الذي انطلق منه الفرق في التنمية المستمر في الاتساع بين الدول المتقدمة بأوروبا. بخلاف باقي دول العالم حيث الأقاليم في كل منها كانت تُدار من طرف ولاة وعمال كخدم بل حتى عبيد عند السلطان بالعاصمة. فما كانت لهم لا مصلحة ولا صلاحية في تنميتها. وهذا ما يفسر اليوم ذلك البون الشاسع بين العالمين في كل المجالات.

[1] Comment, dans toute espèce de principauté, on doit mesurer ses forces

وبخصوص حصانة تلك الإمارات، يضيف ميكيافلي، مفسرا صعوبة حصارها بقوله: " ذلك أن مناعة أسوارها تجعل من كل حصار عملية صعبة وخطيرة. لأنها محاطة بخندق لصيق بواجهة أسوارها العالية والسميكة والمجهزة بما يكفي من المدفعية. ولأن مخازنها العمومية مليئة بما يكفي لمدة سنة من المؤن الغذائية وماء الشرب ووقود النار. وبها ما يكفي لسنة أيضا من الشغل العادي الذي يضمن لعموم الأهالي ما يكسبون به قوت يومهم ويزيد من غنى الحياة ومن ثروة المدينة. كل ذلك علاوة على ما تحتاجه المدينة من تداريب عسكرية تقوي من شكيمة جنودها ومن انضباطهم.

وهكذا أمير الإمارة الجيدة التحصين والمحبوب من رعاياه لا يخشى الهجوم على مدينته. وإذا ما تجرأ أحد على محاصرتها سيتولى مهزوما يجر معه ذيول الخيبة. وذلك لكون الأمور غير مستقرة من حوله كي يستطيع الاستمرار طويلا مع جيشه في الحصار من دون مخاطر. ولمن يعترض على هذا الطرح بالقول أن من لهم من الأهالي المحاصرين ممتلكات خارج الأسوار لن يبقوا ينظرون إليها من دون حراك وهي فريسة للنهب النيران وأن ولاء الناس للأمير لن يصمد أمام الملل من طول الحصار وأمام ضياع المصالح الخاصة، أجيبه بأن الأمير القوي والشجاع بإمكانه تخطي كل تلك الصعاب إما بوعد رعاياه بقصر مدة الحصار أو بتخويفهم من شدة قسوة العد مع التعامل بحذر مع كل من لهم جرأة زائدة.

وغالبا ما يحرق المعتدي المزارع في بداية حملته. وذلك حين يكون حماس الأهالي المحاصرين في الدفاع عن أنفسهم قويا فلا يبالون بتلك الخسائر. ومن بعدها يكون الضرر قد حصل والنفوس قد هدأت ولا سبيل لإصلاح ما أتلف من محاصيل. فيلتف الناس من حول أميرهم مع التفكير في أنه مدين لهم بثمن ما احترق من مساكنهم ومن محاصيل حقولهم في سبيل الدفاع عنه وحمايته. وتلك هي طبيعة البشر. يتعلقون بالغير بسبب ما يبذلون له بقدر ما يتعلقون به بسبب ما يتلقون منه. وهكذا وفي المجمل لا يجد الأمير المحاصر بمدينته صعوبة في تحسيس وإشعار رعيته بحزمه وشجاعته وبالإبقاء عليهم هادئين ما دامت المؤن ووسائل الدفاع متوفرة."

وإذا ما توقفتَ عند تفاصيل حصار المدن في عصر ميكيافلي فلن تستفيد الكثير. الحاذق هو من ينظر للتطور الذي عرفه التاريخ حتى عصرنا هذا. فأسوار المدن العتيقة أصبحت من الآثار السياحية. وحين يفكر السائح في الذين بنوها يخال وكأنهم كانوا مخلوقات من كوكب غير كوكب الأرض. وذلك بفضل ما ينعم به عموم الناس اليوم من اطمئنان في مدن مفتوحة أي من دون أسوار. عهد حصار المدن قد ولّى منذ أن تطورت الأسلحة بدخول سلاح الجو في المعارك الحربية. لكن الذي تغيّر حقا ويحصّن مدن اليوم من ويلات الحروب، هو الفكر السياسي الحديث بدلا من الأسوار العتيقة التي كانت من بنات الفكر السياسي العتيق. فبحساب الربح والخسارة حروب الكبار حتى الحرب العالمية الثانية والحروب الاستعمارية بالوكالة لم تعد تنتهي دائما برابح وخاسر بل غالبا ما صارت تنتهي بخاسر وخاسر حتى مع الصغار كما حصل للحلف الأطلسي بأفغانستان وللولايات المتحدة بالصومال وبالعراق. لذا

قلما عادوا يستطيعون إقناع شعوبهم الحرة بالسماح لهم بالزجّ بأبنائها في حروب برّية حتى ضد دول ضعيفة، اللهم في إطار الأمم المتحدة. عدى جنود فرنسا من فرقة "الكتيبة الأجنبية" ببعض دول إفريقيا، وذلك هو الاستثناء الذي يؤكد القاعدة والذي صار بدوره يتهاوى مؤخرا. أضف إلى ذلك قوة الدولة العصرية من الناحية الأمنية ضد الأعمال الإجرامية. فلم تعد البوادي كما كانت مرتعا لقطاع الطرق حتى في جنح الظلام.

الإمارات الدينية الكنسية[1]

يقول ميكيافلي: " بقي لي الآن الحديث عن الإمارات التابعة للكنيسة. ولا صعوبة فيها سوى في العزم على امتلاكها. وتُمتلك فعلا إما بحسن الطالع أو بعلو الهمة والشأن. وللحفاظ عليها من بعد ذلك فلا حاجة لا لهذا ولا لذاك بفضل قوة المؤسسات الكنسية التقليدية والعتيقة التي تحتفظ بمن تأمّر عليها كيفما كانت تصرفاته وسياساته.

فمثل هؤلاء الأمراء لهم دول لا يدافعون عنها ولا يعتنون فيها برعاياهم. وبالرغم من كون دولهم من دون دفاع فلا ينتزعها منهم أحد. ولا يستاء منهم رعاياهم ولا يريدون ولا يستطيعون الانفصال عنهم بالرغم من إهمالهم لهم. بذلك تكون تلك الإمارات آمنة وسعيدة. وبما أن ذلك له علاقة بأمور علوية بعيدة عن إدراك العقل فلن أتحدث عنها. فالله هو الذي يرفع من شأنها ويحفظها. ومن يتجرأ على تفسير ذلك يكون من المفترين والمتهورين."



وكما ترى ذلك في الخريطة، فقد كانت لكنيسة البابا بروما عدة إمارات متصلة ببعضها البعض بوسط وشرق إيطاليا، وذلك منذ انتقال الإمبراطور قسطنطين الأول (ت 337م) إلى الجزء الشرقي من الإمبراطورية الرومانية. وقد أشهر أحد الباباوات في بداية الألفية الأولى

[1] Des principautés ecclésiastiques

وثيقة مؤرخة بسنة 335م[1] تقضي بأن الإمبراطور قسطنطين الأول قد وهب لكنيسة روما الزعامة الزمنية على غرب الإمبراطورية الرومانية لمّا انتقل هو إلى مشرقها. وثيقة يعترف فيها بجميل البابا في عهده الذي يعتقد أنه شُفي ببركته من مرض الجذام. وكما رأيت فميكيافلي يعتقد أن تراب إمارات الكنيسة كان محاطا بالعناية الربانية. وكما سترى لاحقا معه فقد كان للكنيسة بروما حتى ذلك العصر ما يكفي من القوة كي تخشاها باقي الإمارات بإيطاليا وحتى باقي ملوك أوروبا.

ويستأنف ميكيافلي قائلا: " ولكن إذا ما قيل من أين حصلت الكنيسة على هذا المقام العالي من السلطة الزمنية وقد كان قبل البابا الإسكندر السادس (ت 503م) وحتى عهده كل من لهم قدر قليل من القوة بإيطاليا، ليس فقط الأمراء بل حتى صغار البارونات والسادة النبلاء، كانوا قليلا ما يخشون سلطانها إلى أن صار يرتعد منها ملك فرنسا الذي طردته من إيطاليا وخربت قوة جمهورية البندقية. وبالرغم من علم الجميع بذلك يظهر لي أنه من المفيد التذكير به إلى حد ما.

قبل هجوم ملك فرنسا شارل الثامن(ت 1498) على إيطاليا كان هذا البلد مقسما بين حكم البابا وبين أمراء باقي أقاليمه وهي البندقية وفلورنسا وميلانو ونابّلي [انظر الخريطة أعلاه]. وكل من هذه القوى كان لها همّان. أولهما، حماية إيطاليا من أي هجوم خارجي. وثنيهما يكمن في منع كل إمارة من توسيع ترابها على حساب الآخرين. والحذر بهذا الخصوص كان من جشع كنيسة البابا ومن جمهورية البندقية. الأمر الذي حتّم على الباقين البقاء متحدين. ومن أجل إضعاف البابا كان هؤلاء يستغلون انقسام بارونات روما بين عائلتين كبيرتين وهما عائلة أورسيني[2] وعائلة كولونا[3] كي يزرعوا بينهما الفتن حتى يبقيان شاهرين للسلاح في جه بعضهما تحت أنظار البابا العاجز عن ضبطهما. وبذلك يُبقون على قوته ضعيفة ومتأرجحة فلا يستطيع أن يهاجم أيا منهم.

ومن بين باباوات كنيسة روما كان بعضهم من ذوي الحزم والشجاعة. لكن ما استطاعوا التخلص من مشاكلهم الداخلية، علاوة على قصر مدة عهد كل منهم. لأنه في مدة عشر سنوات كمدة متوسطة لعهد كل منهم كانت فقط كافية للقضاء على إحدى العائلتين القويتين اللتين كانتا تقتسمان النفوذ بروما. ولو تمكن أحدهم من لجم إحدى العائلتين كانت ستجد البابا الذي يليه يحييها من جديد بسبب عدائه للأخرى التي لا يبقى له ما يكفي من الوقت للقضاء عليها بدورها. ولهذا كانت إيطاليا لا تقيم وزنا لسلطان بابا الكنيسة الزمني بروما.

[1] والتي أصبح مشكوك في صحتها منذ سنة 1440م،

[2] Orsini

[3] Colonna

وجاء أخيرا عهد البابا الإسكندر السادس الذي ظهر معه، من بين كل من سبقه، ما كان بوسع كل منهم أن ينجزه كي يتوسع في الأرض بفضل ما كان للكنيسة من مال وقوة عسكرية. وانتهز فرصة تحالفه مع فرنسا في هجومها على دوقية فلورنسا كي ينصب إبنه سيزار أميرا عليها. وحدث أن مات هذا الأخير فورث منه الإمارة أبوه بابا الكنيسة فضمّها لتراب الكنيسة.

ثم جاء عهد البابا يوليوس الثاني (ت 1513م) الذي وجد الكنيسة قوية وموسعة، وقد قضى سلفه على كل البارونات المزعجين ونمّى ثرواتها إلى حد لم يُعرف له مثيل من قبل. فعزم على احتلال ما تبقى من شمال إيطاليا مع طرد الفرنسيين. وأفلح في ذلك بما يتناسب مع مقام ومجد الكنيسة أكثر مما نال هو شخصيا من مجد. وتمكن من ضبط العائلتين الرومانيتين الكبيرتين حيث تركهما سلفه. فما زادتهما اتساع قوة الكنسية سوى رهبة. سيما ولم يعد من بينهم كرادلة ببلاط البابا الذين كانت كل المتاعب تأتي منهم. فهم الذين بإيعاز من البابا الذي كان يجري وراء مطامحه كانوا يزرعون الفتن بين القوى السياسية بإيطاليا بقصد ضبطها والتغلب عليها. ولقد وجد البابا ليون العاشر (ت 1521)[1] الكنيسة قوية بفضل توسيع نفوذها من طرف من سبقه بقوة السلاح. ونتمنى أن يرفع من قدرها ومجدها بالخير والرحمة وبكل الخصال الحميدة."

سبق لنا أن أشرنا في التوطئة إلى أن أمير فلورنسا لورانزو الذي يكتب له ميكيافلي كتابه هذا، قد نصبه أميرا عليها عمه بابا الكنيسة هذا ليون العاشر. وذلك إثر الحملة المقدسة ضد حكم ملك فرنسا لنفس الإمارة. وكما رأيت فقد كان للكنيسة كل النفوذ في شمال إيطاليا. وقد سُرّ بذلك ميكيافلي فكتب للأمير كتابه هذا يحرضه فيه على ضم ما تبقى من البلد كي تؤول لحكمه موحدة من بعد وفاة البابا عمه. لكن ليس ذلك هو ما من شأنه أن يهمّك من هذا الفصل. وتُخطئ إن أنت ظننت أنه خالي من كل فائدة بالنسبة لك. بل إذا عمقت التفكير فستجد لك فيه فائدة عظيمة بالنظر لما تراه حتى اليوم من فرق شاسع بين نوعية الحياة السياسية بالغرب وبين نظيرتها بعموم دول المشرق. كيف ذلك؟

تذكر فقط أنه أخطر ما يصيب أي شعب بالعالم في حياته السياسية هو حين يكتسي الاستبداد في بلده صبغة دينية. الاستبداد باسم الدين هو أفضل وسيلة لاستضعاف الشعوب. وما ذكره هنا ميكيافلي، كشاهد على عصره، هو كون بابا الكنيسة بروما كان يجمع بين الزعامة الروحية والرياسة الزمنية في الإمارات الكنسية كما رأيت تلك الإمارات في خريطة إيطاليا. فما كان بإمكان شعوبها اختيار حكامها كما كان الحال على الأقل في جمهورية البندقية وفي سويسرا حتى ذلك العصر.

صحيح أنه كان من بين حكامها نبلاء. لكن ليس من دون موافقة ومباركة البابا وليس باختيار من الشعب. ومن علامات الاستبداد فيها باسم الدين قول ميكيافلي أعلاه في أمرائها وفي رعاياهم " مثل هؤلاء الأمراء لهم دول لا يدافعون عنها ولا يعتنون برعاياهم... ولا

---

[1] وهوالبابا الذي كتب ميكيافلي كتابه الأمير هذه في عهد ولايته. (1521-1513)

يستاء منهم رعاياهم ولا يريدون ولا يستطيعون الانفصال عنهم بالرغم من إهمالهم لهم. بذلك تكون تلك الإمارات آمنة وسعيدة."

فرعايا تلك الإمارات البابوية، كما تقرأ ذلك بقلم ميكيافلي، كانوا مستاءين من أمرائهم. لكنهم كانوا لا يستطيعون الانفصال عنهم. أما قوله " لا يريدون الانفصال عنهم " ونسبة ذلك من ميكيافلي للعناية الربانية فليس فيه فقط نظر. بل كان فيه مجرد تملق وتزلف واضح من المؤلف للأمير ولعمّه بابا الكنيسة ولو على حساب العناية الربانية وكأن الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا كان يبارك ما يعانيه العباد من الاستبداد باسم الدين لترضية قداسة البابا. والسبب الحقيقي في تحمل الرعايا ذلك الإهمال من الأمراء كان هو القمع باسم الدين. فإذا كان بارونات روما لا يخشون سلطان الكنيسة كما يشهد بذلك ميكيافلي نفسه فما كان الأمر كذلك بالنسبة للمستضعفين من رعياها كما شهد بذلك أيضا ميكيافلي نفسه.

وبما أن الزعامة الدينية لم تكن من اختيار الشعب فرياسة الكنيسة الزمنية لا تكون حتما إلا استبدادا باسم الدين. لذلك ما كان الحاكم ملزما في إمارته بالعناية برعاياه كما رأيت. وإذا ما حصلت منه عناية بالرعية ففقط كمنّه منه يجود عليها بها. لذلك تجد ميكيافلي متوجها لبابا الكنيسة عمّ الأمير الذي جمعت له معظم إمارات شمال إيطاليا تجده يستعطفه كي يجود بعطفه على الرعية بقوله: " ولقد وجد البابا ليون العاشر الكنيسة قوية بفضل توسيع نفوذها من طرف من سبقه بقوة السلاح. ونتمنى أن يرفع من قدرها ومجدها بالخير والرحمة وبكل الخصال الحميدة. "

لكن لاحظ في هذا الفصل نفسه أن النبلاء بكل إيطاليا من داخل وخارج الإمارات الكنسية ما كانوا يقيمون وزنا للزعامة الروحية لبابا الكنيسة. بل كانوا لا يتورعون عن الدخول معه في صراع عنيف وبقوة السلاح على السلطة الزمنية التي كان ينافسهم عليها. ويقول ميكيافلي في ذلك " إيطاليا كانت لا تقيم وزنا لسلطان بابا الكنيسة الزمني بروما."

وبذلك حُرم الاستبداد باسم الدين من اكتساب قدسية في وعي الشعوب الإيطالية. مما جعل النهضة في كل العلوم والفنون تنطلق من كبريات وأغنى مدنها وحواضرها. وهذا أمر جد مهم. بحيث تواجدت بها كما عرفت عدة جمهوريات ولا سيما بالمدن الغنية والموانئ الكبرى تحت نفوذ وحكم الكثير من نبلائها ومن نظرائهم من غير النبلاء في الثراء بفضل مختلف الأنشطة الاقتصادية، والذين بجمهورياتهم حيث الشعوب كانت حرة كانوا يتحدّون استبداد كنيسة روما باسم الدين. ونزعوا بذلك عن استبدادها القداسة في نفوس شعوبهم وفي وجدان باقي شعوب إيطاليا.

بخلاف نبلاء باقي أوروبا طيلة القرون الوسطى من أصحاب الممتلكات العقارية الزراعية الشاسعة والذين كانوا هم الأكثرية في تلك العصور، كانوا يحْتمون بقدسية الكنيسة للعسف على المستضعفين من أهالي الأرياف الذين صاروا من ممتلكاتهم المنقولات بوصهم

أقنانا[1] والتي كانت تباع مع الأراضي الفلاحية التي يشتغلون فيها. فكان من مصلحتهم الدفاع عن الاستبداد باسم الدين حيثما وُجدوا بباقي بلدان أوروبا التي لم تفقد الكنيسة فيها قدسيتها الدينية. وذلك بخلاف إيطاليا حيث كانت تلك القدسية مهتزة كما يشهد بذلك ميكيافلي نفسه.

فكان ملوك فرنسا مثلا، مع من حولهم من نبلاء الأرياف، يصرون على مباركة الكنيسة لتتويج أي ملك جديد حتى يتمكنوا بذلك من الاستبداد باسم الدين افتراء عليه. وكمثال على تدجين الدين كي يزكّي الاستبداد باسمه بفرنسا، نورد لك، من بين من كانوا يدافعون عنه الفرنسي جان بودان[2] القريب جدا من عصر ميكيافلي والذي يقول في ذلك:"لا يوجد شيء أكبر في الأرض من بعد الله سوى الأمراء أصحاب السيادة. وأن الله اختارهم ضباطا ليقودوا الآخرين. وتدعو الحاجة إلى أخذ مقامهم بعين الاعتبار وإلى الاحترام والتبجيل والطاعة لجلالتهم وللكلام عنهم بوقار لأن من يستخف بأميره يستخف بالله الذي هو صورة له في الأرض"[3]. ومن عنوان الكتاب تدرك أن الجمهور المقصود بهذا الخطاب كانت هي الشعوب الحرة بالجمهوريات المعادية للاستبداد سواء باسم الدين أو بالسيف.

وتجد الأمر نفسه مع ابن نفس الدولة المستبدة باسم الدين جاك بينيني بوسويه[4] الذي يقول " ان سلطة الملك مطلقة ولا يمكن لأحد أن يحاسبه سوى الله. وفي حالة سوء سياسة الملك فما على الناس سوى الدعاء إلى الله بأن يهديه الصراط السوي فتستقيم اموره. لأن الملك ظل الله في أرضه وموهوب بعقل أرجح من غيره من بقية الناس. ويجب ان لا يُنظر إليه كمجرد شخص اعتيادي انما كشخصية عامة يتمثل فيها الشعب كله"[5].

وكما تعلم، فقد كان لهم نظراء من رجال الدين والفكر والأدب والسيف في كل دولة مستبدة باسم الدين في كل العصور. فقط الفرق بين العالمين الغربي والمشرقي هو تعدد أنواع أنظمة الحكم بالأول ونظام الاستبداد الفريد والوحيد في عموم دول المشرق. سوى أن هناك فرق شاسع بين الحكم باسم الدين المذموم كما رأيت وبين الحكم وفق أحكام الدين المحمود، من حيث لا يُحرم حلالا ولا يُحل حراما.

---

[1] les *cerfs*

[2] *Jean Bodin* (1529 -1596)

[3] "*Puisqu'il n'y a rien plus grand en terre, après Dieu, que les Princes souverains, et qu'ils sont établis de lui comme ses lieutenants, pour commander aux autres hommes, il est besoin de prendre garde à leur qualité, afin de respecter et révérer leur majesté en toute obéissance, sentir et parler d'eux en tout honneur, car qui méprise son Prince souverain, il 1 méprise Dieu, duquel il est l'image en terre*." Jean Bodin. *Les six livres de la République Page 151 CHAPITRE X Des vraies marques de souveraineté.*

[4] *Jacques-Bénigne Bossuet* (1627-1704)

[5] من كتابه "السياسية من الكتاب المقدس"

POLITIQUE TIREE DE L'ECRITURE SAINTE

جرد لأنواع المليشيات وكتائب المرتزقة[1]

يقول ميكيافلي: " تحدثت عن المواصفات الخاصة بكل نوع من أنواع الإمارات. وفحصت بعضا من أسباب الشدة والرخاء فيها. ووضّحت الطرق التي سلكها الكثيرون لامتلاكها وللحفاظ عليها. فبقي لي النظر في وسائل الدفاع عنها والهجوم على غيرها.

تكلمت فيما سبق عما هو ضروري لكل أمير كي يقيم سلطته على أسس متينة والتي من دونها لا محالة من سقوطه. وأهم تلك الأسس هي قوانين وقوة مسلحة جيدة. وذلك بالنسبة لكل دولة سواء كانت قديمة أو حديثة النشأة أو مختلطة. سوى أنه حيث لا توجد قوة مسلحة جيدة فلن توجد قوانين جيدة، بمعنى القوانين الجيدة يلزمها حتما قوة مسلحة جيدة.

وأقول أن القوات المسلحة التي بإمكان الأمير استعمالها للدفاع عن دولته تكون إما قواته الخاصة أو قوات مرتزقة أو قوات حليفة أو مختلطة. وأسلحة القوتين الحليفة والمرتزقة ليست فقط عديمة الفائدة بل قد تكون حتى خطيرة على الأمير. السلطة المدعومة فقط بالقوات المرتزقة لن تكون أبدا لا آمنة ولا هادئة. وذلك لأن مثل تلك القوات غير متماسكة وطموحة ومن دون انضباط وغير مضمونة الولاء وجسورة مع الأصدقاء وجبانة في وجه الأعداء ولا مروءة لها مع العباد ولا خوف لديها من رب العباد وتهدد حياة الأمير بقدر ما تُأخّر الانقضاض عليه. تنهبه في فترة السلم وينهبه العدو في وقت الحرب.

والسبب في كل ذلك هو كون تلك القوات المرتزقة تخدم الأمير من دون تعاطف معه، وقد أجّرها لحمل السلاح بمبلغ زهيد. الأمر الذي لا يغريها بالتضحية بحياة أفرادها في سبيله. المرتزقة يحبون أن يكونوا جنودا ما داموا بعيدين عن الحرب. وما أن تندلع المعارك حتى يلوذوا بالفرار. والإقناع بذلك يسير. وقد حصل في إيطاليا الحالية سنين طويلة. اعتمد فيها الكثيرون على القوات المرتزقة مع بعض النجاحات في البداية. وظهرت بعضها بوجه مشرف ما دامت في مواجهة مع قوات مرتزقة مثلها. وما أن واجهت قوات نظامية أجنبية حتى بدت كما ذكرت. وهكذا دخل ملك فرنسا شارل الثامن بجيوشه إلى إيطاليا بيُسر. ومن يقول أن ذلك حصل بسبب ذنوبنا فمعه حق. لكنها الذنوب التي ذكرت وليست التي يفكرون فيها. وهي الذنوب التي ارتكبها الأمراء وأدوا ثمنها.

ومع ذلك أريد عرض المزيد من التوضيح بخصوص المآسي المتعلقة بهذا النوع من القوات. قوادها قد يكونون من خيرة المقاتلين وقد يكونوا من أسوئهم. وإذا ما كانوا جيدين فلا ثقة فيهم، لأنهم لا يعملون إلا لإعلاء مقامهم وشأنهم إما بقمع الأمير الذي يستأجرهم أو

[1] Combien il y a de sortes de milices et de troupes mercenaires

بقمع من حوله من غير رضاه وهو ينظر. وفي حال ما لم يفعلوا ذلك بمن يخدمونه فلن يفلت من الهلاك.

ولمن يقول بأن ذلك هو سلوك كل قائد سواء كان مرتزقا أم لا أرد بأن الحرب الجيدة تقوم بقيادة الأمير أو بأمر من الجمهورية. الأمير يتحكم في المعارك حين يقود الحرب بنفسه. والجمهورية تجند لها مواطنيها. ومن تختاره للقيادة تعوضه بغيره وقتما وجدته قليل الخبرة. وفي حال ما كان مقتدرا فإنها تقيده بالقوانين التي تمنعه من تجاوز الحدود."

لاحظ معي في هذه الفقرة الأخير، في أدبيات ميكيافلي من الفكر السياسي في عصره، والذي أشرت إليه سابقا، الفرق بين الأمير كحاكم مستبد لإمارة ومن تحته رعية مستضعفة من جهة، والجمهورية من جهة ثانية، حيث الشعب حرّ وقيادته المدنية والعسكرية مقيدة بالقوانين التي يسنّها الشعب نفسه، إما مباشرة أو بتفويض منه. ولاحظ معي في نفس الفقرة حماس المواطنين في الدفاع عن جمهوريتهم، في مقابل الأمير الذي يفتقر بصفة طبيعية لمثل ذلك الحماس في رعيته فيحتاج لقوات مرتزقة لحماية إمارته. ولاحظ مدى تحكم المواطنين في قيادات جمهورياتهم. وذلك مرة أخرى من ميراث الفكر والواقع السياسي بروما وأتينا العتيقتين. ثم يؤكد ذلك ميكيافلي باستشهاده من تاريخ الرومان واليونان، علاوة على سويسرا كجمهورية حتى عصره، قائلا: " عاشت شعوب روما وصبارطا وسويسرا بذلك حرة وطيلة قرون عديدة. وسويسرا بكون كل رجالها جنودا [وهي كذلك حتى يومنا هذا]، تعيش حرة تماما. وفي مقابل ذلك يمكن ذكر القوات المرتزقة التي خدمت القرطاجنيين والتي في حربهم مع روما كادت تفتك بهم بالرغم من أنها كانت تحت قيادات قرطاجنية. "

وحتى لا نطيل عليك ولا ننفّرك من الكتاب نعفيك من باقي الأمثلة التي جاء بها ميكيافلي في بقية هذا الفصل من تاريخ أوروبا القديم والحديث حتى عصره، للاستشهاد بها على ما فهمته أنت مما سبق ذكره. سوى أن بداية انهيار الدولة العباسية المتزامن مع تراجع حضارتها وازهارها كانت مع بداية اعتماد الخليفة المعتصم على أخواله المرتزقة من جند الأتراك خوفا من نفوذ الفرس أخوال باقي الأمراء من إخوته. زد على ذلك ما ذكرناه من اعتماد ملوك الطوائف على المرتزقة من النصارى أعدائهم جميعا في الصراعات القائمة فيما بينهم. الأمر الذي ساهم في سقوط الأندلس بأكملها.

الأمور التي يلام عليها الساسة أو يمدحون[1]

يقول عنها ميكيافلي: "وهي الأمور التي بقي لي النظر في كيفية استعمال الأمير لها وتصرفه فيها سواء مع رعاياه أو مع أصدقائه. كثير من الكتاب تحدثوا في الموضوع وقد أوصف بالغرور إن خضت فيه بدوري، ولا سيّما مع عزمي على الخوض فيه بطريقة غير مسبوقة. وبما أنني أخذت على نفسي الكتابة في الأمور المفيدة لمن سيقرأ لي يظهر لي أنه من الأفضل الوقوف على حقائق الأمور بدلا من المجازفة بما لا نفع فيه.

العديد من الناس يتصورون جمهوريات وإمارات لم يُرى ولم يعرف لها مثيل من قبل. لكن ما الفائدة من تلك التصورات؟ فهناك بون شاسع بين الواقع المعاش والواقع المأمول العيش فيه، بحيث البحث في هذا الأخير يؤدي حتما إلى الهلاك بدلا من النجاة. من يحب الظهور بمظهر الرجل الطيب لن يفلت من الهلاك في وسط متوحش. ولهذا الأمير الذي يريد الحفاظ على ملكه فعليه أن يتعلم كيف يجتنب الظهور دائما بمظهر الرجل الطيب وكيف يحسن استعمال الطيبوبة عند الضرورة.

بغض النظر عن واجبات الأمير وبالنظر لما نراه في الواقع كثيرا ما تُنسب للرجال المرموقين ولا سيّما الأمراء بعض الصفات الخاصة التي بها يمدحون أو يذمون. فمنهم من يعرف بالكرم والأخر بالبخل ومنهم السخي الجواد وأخر جشع ومنهم القاسي في مقابل الحليم والأمين ومن لا عهد له والمخنث الجبان والحازم الشجاع والضحوك المبتهج والمتكبّر المتعجرف والعفيف المتخلق والماجن المتسيّب والصريح الصادق والخادع الكذوب والصعب المزاج واللين الجانب والجاد والمتهور والمتدين والكافر الخ...

والجميل الذي يوافق عليه كل منا هو بلا شك أن تجتمع في الأمير كل الخصال الحميدة التي ذكرتها. وبما أن ذلك غير ممكن بالنظر للطبيعة البشرية التي تأباه فعلى الأمير الكيس الابتعاد ما أمكن عن كل الخصال الأكثر خسة والتي من شأنها أن تُفقده ملكه. أما باقي الرذائل فأنصحه بالامتناع عنها ما أمكنه ذلك. وفي حال ما استعصى عليه ذلك فلن يخسر الكثير إن هو تمادى فيها. وعليه ألا يحرم نفسه من تلك التي من دونها قد يصعب عليه الحفاظ على ملكه. لأنه بإمعان النظر نجد أنه بقدر ما توجد خصال حميدة في ظاهرها ومدمرة لمُلك الأمير توجد كذلك خصال في ظاهرها ذميمة لكن من شأنها أن تحفظ سلامته وتحفظ طمأنينته."

---

[1] Des choses pour lesquelles tous les hommes, et surtout les princes, sont loués ou blâmés

حتى لا نثقل عليك، أعفيناك من ترجمة فصلين من كتاب الأمير، تخص الحرب دائما. وإن شئت الاطلاع عليهما فارجع إلى ترجمتهما باللغة التي تحب.

قد تعجب من نصائح ميكيافلي وقد تعتبرها نصائح شيطانية فتظلمه كما ظلمته الكنيسة لما حكمت بمنع تداول كتابه من بعد ما نشر سنة 1532م خمس سنوات من بعد وفاته. وستُنصف الرجل حين تتذكر أنه يتحدث عن أمير في نظام استبدادي الرعية فيه مثلها مثل حريم الأسد في البراري. كما سبق لك أن رأيت ذلك في البرامج الوثائقية، فالفهود من فصيلة الحيوانات التي لا تقبل تركيبتها الاجتماعية الطبيعية إلا بذَكر واحد من حقه التزاوج بكل إناث القطيع. ولا يتم له ذلك سوى بإظهار ما يكفي من خشونة في وجه باقي الذكور كي تخشاه وتبتعد عن مغنمه الذي لا يحق لأحد مشاركته فيه. وذلك ما تمليه عليه طبيعة جنسه وإلا فقدَ مقامه لصالح من هو أخشن منه. بذلك تبقى خشونة الذكر هنا ضرورة تمليها على طبعه الطبيعة نفسها ولا محل لإصدار أي حكم قيمة في حقها. بل تجد كل أسد جديد على رأس المجموعة يبدأ بقتل وافتراس أشبال من سبقه والأم تنظر لذلك متحسّرة كي يمكنه التزاوج معها.

هكذا طبيعة مملكة البشر تشبه طبيعة مملكة الوحوش كلما ساد فيها منطق الراعي والرعية. أما في مملكة الإنسان فيسود منطق الشعب الحر. والصراع فيها على الحكم لا يختفي أبدا. لكن يطغى فيه التنافس السياسي على الصراع الوحشي الدموي. التنافس السياسي الشرس الذي نعرفه بين الأحزاب السياسية. بل تنافس أكثر شراسة بين أعضاء الحزب الواحد. تنافس لا يخلو من كذب ومكر وخداع وخشونة، لكن قلّما ينزلق إلى الوحشية. وهنالك يتم الحديث عن السياسي الكيس بدلا من الأمير الكيس. والسياسي الكيس، كما يقول ميكيافلي، هو الذي يعرف متى وبأي قدر ومع من يلجأ لاستعمال الخصال الحميدة أو التصرفات الذميمة.

بخصوص سخاء وتقتير الأمير[1]

يقول ميكيافلي: "ولنبدأ بأول خصلتين مذكورتين أعلاه. فأقول إنه من الأفضل للأمير أن يكون مشهورا بالعطاء. لكن السخاء قد يُستخدم بطريقة لا تأتي منها سوى المتاعب ومن دون فائدة في المقابل. مثله كالذي يتحرّى في البذل وفق قواعد الحكمة لكن لا يُعرف سخاؤه ولا يُحدث ضجيجا فلا يضمن له ذلك زوال وصفه بالبخل.

وإذا ما أراد أمير الاشتهار في العالم بالعطاء والسخاء فعليه عدم توفير أي مظهر من مظاهر الفخامة والأبهة. الأمر الذي سيضطره لإنهاك خزينته. وإذا ما أصر على الحفاظ على سمعة الأمير السخي سيجد نفسه مضطرا لإنهاك رعيته بالجبايات غير العادية ولسلوك أي مسلك يغذي خزينته بالمال. وبذلك سيكون مكروها من رعيته. فيفقد هيبته بقدر ما يفتقر للمال. ويكون قد أحسن للبعض وأغضب الكثرة. فيصبح عرضة لمخاطر أدنى مشكلة وأخف طارئ. وإذا ما هم بإصلاح سيرته سيوسم للتو بعار البخل والشح.

والأمير الذي لا يمكنه الاشتهار بالسخاء من دون تلك المشاكل عليه ألا يستنكف كثيرا في أو ل الأمر من وصفه بالشحيح. وذلك على أمل أن يوصف في نهاية المطاف بالسخاء لكن بالتدريج ومع طول الأيام. وذلك بالاقتصاد في الإنفاق من موارده المالية، بحيث تمكنه من الدفاع عن ملكه وبإنجاز مشاريع نافعة، ومن دون إثقال كاهل الرعية بمزيد من الضرائب. حينها سيُعرف بالسخاء من طرف الكثرة التي لا يأخذ منها شيء. أما وصفه بالشح فلن يصدر حينها سوى عن القلة التي ستُحرم من عطائه ومن دون أن تضره في شيء.

وفي زمننا هذا لا نرى ما يستحق الذكر من الأعمال العظيمة سوى من الأمراء المشهورين بالبخل. أما الباقون فمكثوا في مغمورين. وبابا الكنيسة يوليوس الثاني[2] اشتهر بالسخاء كي يصل لمقام البابوية. لكنه امتنع بعد ذلك عن تكريس تلك السمعة الطيبة بالتركيز على دحر ملك فرنسا من إيطاليا. تلك الحرب التي خاضها مع غيره في الحلف المقدس من دون الحاجة لفرض مزيد من الضرائب على رعاياه، لأنه بالاقتصاد استطاع تغطية كل النفقات اللازمة لتدبير شؤونه. ولو اشتهر ملك إسبانيا الحالي بالسخاء[3] لما أنجز مثل تلك الإنجازات.

الأمير الذي يخشى نهب رعاياه من أجل الدفاع عن ملكه ويخشى الفقر والمهانة بتحوّله إلى طاغية عليه ألا يخشى كثيرا وصفه بالشح. لأن تلك من الخصال الذميمة اللازمة للحكم الجيد. وإذا قيل أن القيصر (ت 44 ق.م.) ارتقى لمنصب الإمبراطور بروما بفضل سخائه وأن تلك الخصلة أوصلت غيره للمقامات العليا، أقول حينها أنك إما أمير قديم أو

---

[1] De la libéralité et de l’avarice

[2] *Jules II*

[3] الملك **فرناندو الثاني**. وقد كان هو قائد الحلف المقدس وحليف البابا في الحرب على ملك فرنسا

مقبل على أن تصبح أميرا. في الحالة الأولى يكون السخاء مضرا بك. وفي الحالة الثانية لا بد لك من أن تكون مشهورا بتلك الخصلة. والقيصر كان في الحالة الثانية التي انطلاقا منها كان يسعى لاعتلاء سدة الحكم بروما. ولو أنه عاش طويلا من بعد وصوله للحكم ودام فيه من دون تعديل إنفاقه بسخاء لكان أحدث بنفسه انقلابا على ملكه.

ولمن يُصر على القول بأن هناك الكثير من الأمراء الذين حكموا وحققوا إنجازات عظيمة مع اشتهارهم بالسخاء، أعقّب عليه وأقول بأن الأمير ينفق إما من ماله الخاص أو من مال الرعية أو من مال غيره. في الحالة الأولى عليه الاقتصاد وفي الحالة الثانية لا يسعه أن يكون كثير السخاء. أما الحالة الثالثة فتنطبق بالفعل على الأمير الغازي بجيوشه وينفق من أموال غيره من غنائم ومن منهوب الأراضي المحتلة ومما يفرض من ضرائب على أهاليها. فالسخاء ضروري في حقه لأنه من دونه لن يتبعه جنود جيشه. ولا شيء يمنعه من الإنفاق السخي ممّا ليس له ولا لرعاياه مثل كورش إمبراطور الفرس والقيصر إمبراطور روما والإسكندر ملك اليونان الشهير. بالإنفاق السخي من مال الغير فلا خوف على سمعة الأمير السخي. بل بالعكس من ذلك يرفع به من شعبيته. أما السخاء من ماله الخاص فهو الذي من شأنه إهلاكه.

والسخاء في الأخير هو أكثر شيء يفترس نفسه. باستمرار الأمير في مزاولته يفقد القدرة على التمادي فيه. فإما يصبح فقيرا ومهانا أو يتحول إلى طاغية مكروها. والمهانة والكراهية هما المخاطر التي على الأمير الكيّس تحصين نفسه منهما. لكن السخاء يؤدي حتما لإحداهما. فمن الحكمة إذا الاستسلام للوصف بالشح الذي يجلب المهانة من دون الكراهية بدلا من السعي لتجنب ذلك الوصف مع مخاطر النعت بالطاغية الذي يجلب كلّا من المهانة والكراهية."

فذلك كان شأن ما يسمى اليوم "المال العام" بدول الاستبداد بالغرب. وكما رأيت مع ميكيافلي، فقد كان نفس المال العام هو المال الخاص للمستبد فيفعل به ما يريد وكيفما يحب. والمتخصصون في السياسة وخبراؤها كان دورهم عند الحاجة هو الإشارة عليهم ووعظهم فقط بكيفية استعماله لتثبيت ملكهم والحفاظ عليه، وفقط من باب النصح ليس إلا. وكما رأيت أيضا، فموارد خزينة المستبد كانت تُغذَّى حصريا ودائما من جيوب الرعية عبر استخلاص ما يشتهيه من الضرائب ومختلف المكوس. وكانت تُغذّى أحيانا من نهب وسلب ممتلكات رعايا الدول المجاورة عبر غزوها. فالضحايا في الحالتين كانوا دائما رعايا دول الاستبداد، سواء داخل الحدود أو من ورائها بدول الجوار بسبب الغزو.

فلا تسأل عن مصاريف ذلك المال فيما ينفع عموم الناس، لكونه كما رأيت مال خاص. والإنفاق منه على الخاصة من رجاله وأعوانه من حوله أو صرف بعضه على ما ينفع الرعية، وهو في الأصل مالها، فقد كان يعدّ مجرد عطاء وسخاء ومنّة من المستبد. وإذا ما صادف أن أنفق منه على مرافق الدولة، فلتقاطع تلك المصالح العمومية مع مصالحه

ومصالح رجاله وأعوانه الخاصة، ومنها النفقات على الدفاع في بيئة عدوانية وعلى الأمن الداخلي الذي يتم به ما يكفي من الاستقرار لإنتاج المزيد من الخيرات التي منها تُقطتع قهرا الجبايات. كذا الشأن بالنسبة للبنية التحتية من طرق وقناطر وموانئ وأسوار من حول المدن وغيرها، اللازمة لصالح الجيش والتجارة وباقي الأنشطة الاقتصادية.

أما الإدارة فكانت حصريا سلطوية[1] وبامتياز، وما كانت أبدا إدارة عمومية. وكانت مكونة في الغالب من ثلاثة مرافق. أهمها وأكثرها كرها من العباد وأشدّ خشية من شطط أعوانها هي إدارة تقدير واستخلاص مبالغ الضرائب والمكوس، ثم الشرطة وأخيرا القضاء. ولا تسأل لا عن تعليم عمومي ولا عن صحة عمومية. فقد كانا بالأداء. والمجاني منها كان موكولا للمجتمع المدني من المحسنين، اللهم ما كان يتقاطع منها مع مصالح المستبد وأعوانه، كالإنفاق على بناء بعض المدارس بكبريات الحواضر، وعلى أماكن العبادة حيث يتم التعليم المجاني بكل مستوياته. وتسمع عن بعض البيمارستانات هنا وهناك مقامة على نفقة البلاط. أما استصلاح الأراضي الزراعية وحفر الآبار وتزويد المدن بالماء الطاهر وتصريف المياه العادمة وتنظيم السوق والحرف، فغالبا ما كان يقع على كاهل الفئات المترفة من الرعية لتقاطعها أيضا من مصالحها الخاصة.

ولن نتحدث لك عن "المال العام" بجمهوريات الشعوب الحرة، منذ عهد روما وأثينا العتيقتين، حيث المناصب العامة بما فيها القضاء، كان يَنفق على تكاليفها رجال الدولة المنتصبين فيها من مالهم الخاص. أما الضرائب ومصاريفها، فكانت لها وزارة خاصة. وكانت محددة بمقتضيات القانون، وتذهب للصالح العام. وخير دليل على ذلك الآثار الهائلة والصلبة البنيان التي عمّرت أطلالها قرونا طويلة وما زالت شامخة تتحدى الزمن. هذا علاوة على ما تركوه من آثار موثقة بالكتابة والنقوش.

ومن أكبر التهم الخطيرة التي كان يخشاها رجال الدولة بجمهوريات الشعوب الحرة، هو تبديد المال العام واستغلال النفوذ. وذلك بالنظر لما في الإدانة بها من نفي وحتى الإعدام مع استصفاء الأموال. وهذا لا يعني أبدا أنهم كانوا ملائكة ولا خلت بيئتهم السياسية من الفساد. كان الفساد المالي والسياسي تحصيل حاصل لكنه كان خفيّا وغير مشروع. فكانت لهم طرقهم الملتوية للمغامرة بتصيّد تلك المغانم غير المشروعة.

وما يزال ذلك واقعا معيشا حتى يومنا هذا حتى بأعرق الديمقراطيات، من مثل ميزانية مجلس الشيوخ التي يشرّع لها نفس المجلس من دون أن يضع لنفسه حدودا ولا قيودا. وكيف يفعل وهو سيد نفسه؟ فتؤول أموالها نقدا أو خدمات أو عينا لصالح كل من أعضائه. لكن ذلك ومثله من أثمان الديمقراطية التي ما خلت يوما ولن تخلو يوما من عيوب، بالنظر للطبيعة البشرية. ومع ذلك تبقى حتى يومنا هذا هي نظام الحكم الأقل سوء في تاريخ البشرية، عدى طبعا الدول النبوية. فالفساد السياسي والمالي سيبقى فيها دائما لكن بقدر أقل وبكثير مما كان

[1] *bureaucratie*

وما يزال متاحا ومشروعا بدول الاستبداد التي لا يعد فيها ذلك فسادا لغياب المعيار التشريعي أو الأخلاقي بنظام حكمها حتى يحكم به على ما هو مشروع وما هو فساد غير مشروع.

وحتى لا تُشمت أنت في طبيعة نظير الاستبداد الغربي بالمشرق، فاعلم أنه نفس الاستبداد مع بعض الاختلاف فقط في تركيبة الدولة الذي أشرنا إليه سابقا، والذي يجعل ضرره على الرعية وعلى الاقتصاد وعلى التنمية بالأقاليم أشد وأفظع. بخصوص حرية تصرف الحاكم المشرقي وأعوانه في مجمل الأموال الواردة لخزينته من كل جهات الإمبراطورية الشاسعة، يكفيك النظر في كتاب الخراج لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم، تلميذ أبي حنيفة النعمان، والذي ألّفه في مالية الدولة بطلب من أبي جعفر المنصور العباسي. ففيما عدى الصدقات التي حدد الوحي مواردها ومصاريفها، تجد الباقي من أبواب الكتاب بخصوص الموارد المالية التي تؤول لخزينة الخليفة لن تجد فيها ذكرا لمصاريفها. وليس ذلك أبدا تقصيرا من المؤلف بل تلك كانت طبيعة الدولة المشرقية الموروثة عن نظام حكم فارس حيث مال الدولة كان هو المال الخاص بخزينة الملك. فينفقه على ضروريات عزة وزينة ملكه، وعلى حاجياته ومحسناته، وعلى النحو الذي يرضيه من دون أي تشريع يحد أو يقيد حريته فيه.

وابن خلدون (ت 1406م) في وصفه لطبيعة الدولة المشرقية هو نظير ميكيافلي بالغرب، وإن كان بينهما ما يقرب من قرن من الزمن. وقد اختلف وازع الكتابة عند كل منهما إلا أن لكليهما مسارين وخبرتين سياسيتين متشابهتين، كما تشابهت محنة عزل كل منهما عن السلطة وظروف الكتابة.

فتجد ابن خلدون قد خصص بدوره بعض فصول المقدمة لمالية دولة العرب. ومن ذلك قوله : "فمن كلام الموبذان بهرام بن بهرام[1] في حكاية البوم التي نقلها المسعودي : "أيها الملك إن الملك لا يتم عزه إلا بالشريعة والقيام لله بطاعته والتصرف تحت أمره ونهيه ولا قوام للشريعة إلا بالملك ولا عز للملك إلا بالرجال ولا قوام للرجال إلا بالمال ولا سبيل للمال إلا بالعمارة ولا سبيل للعمارة إلا بالعدل والعدل الميزان المنصوب بين الخليقة نصبه الرب وجعل له قيماً وهو الملك"[2]. وإذا ما قرأت تلك السلسلة، المغلقة الحلقات، مبتدأ بآخر حلقة، تصير قراءتها على النحو التالي "الرب جعل الملك قَيما على العدل والعدل يُيسر العمارة والعمارة تتيح وفرة المال الكثير وبالمال الكثير يقوم الرجال وبالرجال من حول الملك يتم عز الملك وبعز الملك تقوم الشريعة". وفي المحصلة تجد الشريعة وعز الملك يخدم بعضهما البعض عبر وفرة المال وكلما تيسر تكاثره.

ولاحظ هنا في قول المسعودي مذهب الفرس في نظام الحكم الذي سارت عليه دولة العرب، ويؤكد ذلك ابن خلدون نفسه بقوله "وأهل الدول أبداً يقلدون في طور الحضارة وأحوالها للدولة السابقة قبلهم. ففي أحوالهم يشاهدون ومنهم في الغالب يأخذون ومثل هذا

[1] من بلاد فارس كمرجع لنظام الحكم المتبع
[2] المقدمة ص: 70

وقع للعرب لما كان الفتح وملكوا فارس والروم واستخدموا بناتهم وأبناءهم ولم يكونوا لذلك العهد في شيء من الحضارة"[1].

ومما تستنتجه من قول المسعودي على لسان الفرس، أن "الشريعة والقيام لله بطاعته والتصرف تحت أمره ونهيه". جاءت لخدمة عز الملك. والمرجع في كل ذلك هو دائما نظام حكم فارس، من حيث قد استشهد ابن خلدون بما جاء به المسعودي من فارس، ويستشهد هو بنفسه بكلام أحد ملوك الفرس فيقول "ومن كلام أنوشروان في هذا المعنى بعينه الملك بالجند والجند بالمال والمال بالخراج والخراج بالعمارة والعمارة بالعدل والعدل بإصلاح العمال وإصلاح العمال باستقامة الوزراء ورأس الكل بافتقاد الملك حال رعيته بنفسه واقتداره على تأديتها حتى يملكها ولا تملكه"[2].

وحسنا فعل كل من المسعودي وابن خلدون حين لم ينسب أي منهما ذلك القول للإسلام، وأنت تعلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان هو إمام الدولة المحمدية وهو الذي جاء بالشريعة. لكنه ما كان ملكا فما سخر الشريعة ولا القيام لله من أجل عزة وزينة أي ملك. بل الشريعة التي يتحدث عنها كل من المسعودي وابن خلدون هي من صنع نظام حكم بلاد فارس التي نسج العرب على منوالها شريعة لدولتهم. وهذا ما سبق أن أشرنا إليه فيما تقدم حين حديثنا عن اجتماع السلطة الزمنية والسلطة الروحية بيد الحاكم لا في الغرب ولا في الشرق، فيدجّن الدين الأصلي لخدمة ملكه كي يصنع منه دينا على مقاسه.

والعبارة لابن حزم الأندلسي لما تحدث عن المصادر المحلية لمالية الدولة، فقال في نقودها المسكوكة من الذهب " لا أعلم لا أنا ولا غيري بالأندلس درهما ولا ديناراً طيّباً يقطع على أنه حلال، حاشا ما يستخرج من منجم وادي لاردة من ذهب"[3]. ويقصد بذلك ما يستخرج من منجم الذهب الخالص قبل سكه نقودا وتداوله في الأسواق[4]. ثم يقول " فما هو إلا أن يقع الدرهم في أيديهم [ويقصد أيدي عمار الأرض من الرعية المنتجة للثروة]، ويستقر فيها حتى يؤدوه بالعنف ظلماً وعدواناً[5] بقطيع [ضريبة] مضروب على جماجمهم كجزية اليهود والنصارى. إنما هي جزية على رؤوس المسلمين يسمونها بالقطيع، ويؤدونها مشاهرة وضريبة على أموالهم من الغنم والبقر والدواب والنحل. يرسم على كل رأس وعلى كل خلية شيء ما وقبالات ما، تؤدى على كل ما يباع في الأسواق، وعلى إباحة بيع الخمر من المسلمين

[1] الفصل الخامس عشر في انتقال الدولة من البداوة إلى الحضارة

[2] المقدمة ص: 70

[3] من كتاب الرد على ابن النغريلة اليهودي

[4] راجع الروض المعطار ص 503

[5] راجع في ذلك كتاب "موسوعة العذاب" لعبود الشالجي في سبعة مجلدات. وهو كتاب يعرض فيه مؤلفه مختلف صنوف التعذيب التي عانى منها المسلمون طوال التاريخ من حكامهم، ومن بينها صنوف وألوان التعذيب من أجل استخلاص الضرائب الظالمة،

في بعض البلاد. هذا كل ما يقبضه المتغلبون اليوم[1]، وهذا هو هتك الأستار ونقض شرائع الإسلام وحل عراه عروة عروة، **وإحداث دين جديد**"[2]

وفي معرض حديثه عما كانت تستخلصه ممالك الطوائف من ضرائب على حساب عمّار الأرض قال: " اللهم إنا نشكو إليك تشاغل أهل الممالك من أهل ملتنا بدنياهم عن إقامة دينهم، وبعمارة قصور يتركونها عما قريب عن عمارة شريعتهم اللازمة لهم في معادهم ودار قرارهم، وبجمع أموال ربما كانت سبباً إلى انقراض أعمارهم وعوناً لأعدائهم عليهم، وعن حياطة ملتهم. بها عزوا في عاجلتهم وبها يرجون الفوز في آجلتهم حتى استشرف لذلك أهل القلة والذمة، وانطلقت ألسنة أهل الكفر والشرك بما لو حقق النظر أرباب الدنيا لاهتموا بذلك ضعف همنا، لأنهم مشاركون لنا فيما يلزم الجميع من الامتعاض للديانة الزهراء والحمية للملة الغراء، ثم هم متردون بما يؤول إليه إهمال هذا الحال من فساد سياستهم والقدح في رياستهم، فللأسباب أسباب، وللمداخل إلى البلاء أبواب، والله اعلم بالصواب "[3].

أما وقد رأيت مع ابن حزم من أين كانت دول الممالك تستخلص الأموال اللازمة من أجل زينة الملك بقي لك أن تعلم مع ابن عبدون كيفية استخلاصها من العباد وتعلم مع ابن خلدون المقصود بزينة الملك وعزته.

بخصوص عزة وزينة الملك كضرورة تقتضيها الدولة المشرقية التي اعتمدها العرب كنظام حكم، يقول ابن خلدون في المقدمة : " الترف يزيد الدولة في أولها قوة إلى قوتها، والسبب في ذلك أن القبيل إذا حصل لهم الملك والترف كثر التناسل والولد والعمومية فكثرت العصابة واستكثروا أيضاً من الموالي والصنائع وربيت أجيالهم في جو ذلك النعيم والرفه فازدادوا به عدداً إلى عددهم وقوة إلى قوتهم بسبب كثرة العصائب حينئذ بكثرة العدد فإذا ذهب الجيل الأول والثاني وأخذت الدولة في الهرم لم تستقل أولئك الصنائع والموالي بأنفسهم في تأسيس الدولة وتمهيد ملكها لأنهم ليس لهم من الأمر شيء إنما كانوا عيالاً على أهلها ومعونةً لها فإذا ذهب الأصل لم يستقل الفرع بالرسوخ فيذهب ويتلاشى ولا تبقى الدولة على حالها من القوة."[4]

وبخصوص المقصود بالترف اللازم لعزة وزينة ملك دولة الاستبداد، يضيف ابن خلدون قائلا "فإن الغلب الذي يكون به الملك إنما هو بالعصبية وبما يتبعها من شدة البأس وتعود الافتراس ولا يكون ذلك غالباً إلا مع البداوة في طور الدولة من أولها بداوة ثم إذا حصل الملك تبعه الرفه واتساع الأحوال. والحضارة إنما هي تفنن في الترف وإحكام الصنائع

[1] وهويعني بذلك ملوك الطوائف، البربر والعبيد الصقالبة منهم بالخصوص، لأنه لا يعترف لهم ابن حزم كغيره ميكيافلي العرب بالحق في الملك لكونهم أعاجم بحسب نفس الدين الجديد كما وصفه هوبنفسه.

[2] من كتاب الرد على ابن النغريلة اليهودي

[3] انظر كتاب الرد على ابن النغريلة اليهودي.

[4] الفصل السادس عشر في أن الترف يزيد الدولة في أو لها قوة إلى قوتها

المستعملة في وجوهه ومذاهبه من المطابخ والملابس والمباني والفرش والأبنية وسائر عوائد المنزل وأحواله. فلكل واحد منها صنائع في استجادته والتأنق فيه تختص به ويتلو بعضها بعضاً وتتكثر باختلاف ما تنزع إليه النفوس من الشهوات والملاذ والتنعم بأحوال الترف وما تتلون به من العوائد. فصار طور الحضارة في الملك يتبع طور البداوة ضرورة لضرورة تبعية الرفه للملك"[1]

وذلك من مظاهر الحضارة التي تجد المؤرخ المصري، المرحوم محمد عبد الله عنان، يتغنّى بها في موسوعته القيّمة "دولة الإسلام بالأندلس". وقد كانت تلك الحضارة عبارة عن دائرة قد تضيق أو تتسع، كمّا وكيْفا، في كل دولة وفي كل عصر. لكن مركزها كان دائما هو السلطان من حول عزة وزينة ملكه بالعاصمة. وقد تنبهر بنفس الشيء في سلسلة أحمد أمين رحمه الله، "فجر الإسلام، وضحى الإسلام و..." والتي جمع فيها الثروة الضخمة عن تاريخ الحياة العقلية من فنون وعلوم بنظام الدولة التي تعاقبت على حكم المسلمين والتي لم تكن عقيمة، سوى أن حضارتها، على علو قدمها وقدرها، ظلت جد محدودة كمّا وكيفا، بالنظر لغيرها، وذلك بسبب طبيعتها السياسية المشرقية.

وبخصوص مصادر مالية الدولة المشرقية، تجد، كما جاء ذلك في كتاب الخراج لابن يوسف، أن أول أبوابها كانت مغانم غزو بلاد غير المسلمين الموسمية، علاوة على مغانم الحروب الأهلية بين مختلف سلاطين المسلمين. فكان ذلك الغزو في تلك العصور وحتى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عبارة عن قطاع من القطاعات الاقتصادية، وضحاياه كانوا دائما هم المستضعفون بجوار حدود البلدان المتناحرة أو في الأقاليم المتناحرة بالبلد الواحد.

وبتلك الضرائب المختلفة المضروبة على الإنتاج وعلى النقل وعلى التسويق، كان يرتفع ثمن السلع لصالح خزينة السلطان وأعوانه ورجاله وعلى حساب المستهلكين. وبما أن أغلب السلع كانت كما رأيت مع ابن حزم، من مواد الاستهلاك الأساسية، فكان يؤدي ما ضرب عليها من ضرائب المستهلكون المستضعفون من الرعية، بما فيهم حتى سعاة الصدقة عند شرائها. وما كان في المقابل الأثرياء المترفون من رجال الدولة ومن كانوا تحت حمايتهم، يؤدون ضرائب لا مباشرة ولا غير مباشرة. لأن التجارة بالمواد الفاخرة كانت من نصيب فقط المتنفذين المحميين. فكان يصعب على إدارة الجبايات فرض ضرائب على نشاطهم التجاري والاقتصادي.

أما بخصوص كيفية استخلاص تلك الضرائب والمكوس من الرعية، فقد أشار إليها عرضا ابن حزم فيما تقدم. وتجد بعض تفاصيل ذلك عند ابن عبدون[2] حين يتكلم عن الخُرّاص[3] والقُبّاض[1]. والخَرّاص، بحسب ما تفهم من رسالته، هو الذي يحدد قيمة الضريبة

[1] الفصل الخامس عشر في انتقال الدولة من البداوة إلى الحضارة

[2] هو محمد بن أحمد بن عبدون التجيبي (ت 1134م)

[3] الصفحة 5 من كتاب "ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب"

المستحقة على دافعها. مثله في ذلك مثل المسّاح الذي كان من مهامه تقدير مساحة الأرض لتحديد ما عليها من خراج. أما القابض فهو من يعتمد على ما سجّله الخرّاص في كناش الضرائب لاستخلاصها من المستحقة عليهم.

وبحسب ما كاله ابن عبدون للخُرّاص من سب وشتم ولعن، فلعل اللفظ يعني ما يعنيه في اللغة العربية وهو "الكذّاب". لأنه بالتجربة يتعلم الناس أن الخرّاص لا يسجل في كناش الضرائب المستحقة إلا الكذب الذي تقتضيه مصلحته. فمن مصلحته تسجيل ما هو أقل من القيمة المستحقة في مقابل رشوة، وإلا سجل قدرا أكبر من المستحق عقابا للممتنع عن دفعها له. وفي الحالتين يكون كاذبا. وانظر التفاصيل إن شئت في الكتاب.

ونكتفي هنا بما ختم به الفصلين من نصح ووعظ، تدرك من خلاله ما كان يقاسيه الناس من ظلم أعوان الدولة، من دون حسيب ولا رقيب، والذي ما يبقى معه للمحتسب سوى الوعظ والدعاء، فيقول "ويجب أن يُحدّ للقباض والعمال أن يحسنوا للناس، ولا يخرقوا عليهم، وألا يأخذوا أكثر مما رُسم لهم، وأن يتركوا الحيف والطغيان والإجحاف، فتمتد لذلك الأموال، ويحسن ذكر السلطان وتصلح الأحوال".

ويؤيد ذلك الشيخ اليوسي في رسالته لسلطان المغرب المولى إسماعيل العلوي حيث قال " فلينظر سيدنا ، فإن جباة مملكته قد جروا ذيول الظلم على الرعية ،فأكلوا اللحم وشربوا الدم وامتشوا العظم وامتصوا المخ ، ولم يتركوا للناس دينا ولا دنيا ، اما الدنيا فقد أخدوها ،أما الدين فقد فتنوهم عنه ،وهذا شيء شهدناه لا شيء ظنناه .ثم إن ارباب الحقوق قد ضاعوا ولم تصل إليهم حقوقهم ، فعلى السلطان أن يتفقد الجباة ويكف ايديهم عن الظلم ولا يغتر بكل ما يزين له الوقت ، فإن كثيرا من الدائرين به طلاب الدنيا ، لا يتقون الله تعالى ولا يتحفظون من المداهنة والنفاق والكذب ".

وبذلك تكون على بيّنة من الفرق الشاسع بين حتى دولة الاستبداد اليوم ودولة الاستبداد العتيقة، التي ما عرف المشرق غيرها، عدى الدول النبوية التي يستحيل استنساخها. فاستبداد اليوم، على ما فيه من ظلم وحيف وطغيان، سيبقى أفضل وبكثير من الاستبداد العتيق.

[1] نفس الكتاب الصفحة 7

فيما يخص قسوة ولين الأمير[1]

يقول ميكيافلي: " استئنافا للحديث عن باقي خصال الأمير التي ذكرت، أقول أنه يجب على كل أمير أن يكون معروفا باللين بدلا من القسوة. لكن يجب الحذر من سوء استعمال الرحمة. الأمير سيزار بورجيا[2] عرف بالقسوة. لكنه فقط بفضلها استطاع استعادة الأمن والنظام بإمارته رومانيا[3]. وحرصا منه على تجنب وصفه بالقسوة سبق أن كان رحيما برعيته بفلورنسا. فتسبب ذلك في تدمير مدينة بستويا[4]. فلضبط رعاياه كي يبقوا متحدين وأوفياء له يجب على الأمير ألا يخشى أن يوصف بالقسوة كلما كانت ضرورية. بقليل من الحزم مع بعضهم سيظهر أرحم من الذين بالإفراط في اللين سمحوا بانتشار الفوضى التي ترتبت عنها جرائم قتل وسرقات. الفوضى تضر المجتمع بأكمله. في حين القسوة المتوازنة لا تطال إلا البعض. ولا يصح أبدا لوم الأمير الجديد على قسوته. لأن المخاطر بكل إمارة حديثة النشأة متعددة. وقد قال الشاعر الروماني ڤرجيل[5] في ذلك :

حالة بلادي وشئوني مستعصية
دولة في المهد وعرش متزعزع الأركان
هذه الظروف قاسية
تمنعني من نشر قواتي في كل اتجاه
لأحمي أملاكي بقوة وأحرس شواطئي عن كثب

في كل الأحوال، يجب أن تتّسم قرارات وتصرفات الأمير بالحكمة. فلا يكون متهاونا من فرط الثقة الزائدة ولا يكون مُفْرطا في الحذر فيصبح شخصا لا يُحتمل. ومن هنا برز السؤال عن الأفضل للأمير، أيكون محبوبا بدلا من أن يكون مُرعبا، أم العكس؟ يمكن الجواب بأن الأفضل هو أن يكون هذا وذاك. وبما أنه يصعب الجمع بين الخصلتين أقول أنه في حال ما كان يلزم غياب أحدهما فمن الحكمة أن يكون الأمير أكثر مهابة من أن يكون محبوبا. ويمكن القول أن عموم الناس ميّالون لنكران الجميل ومزاجيون ومنافقون وجبناء وجشعون أمام المخاطر. فما دمتَ خيّرا معهم يوالونك وحتى يعدونك بأن يهبوك دمهم وأموالهم وحياتهم وأبناءهم. لكن فقط ما دامت الأخطار بعيدة عن أنظارهم. وما أن تقترب حتى ينقلبوا عليك.

فالأمير الذي يثق بهم، ولا يتخذ مع ذلك ما يلزم من الاحتياطات ما يلبث أن يهلك. لأن الصداقات التي تُشترى بالمال وليست عن صدق تكون أحيانا مستحقة. لكن لا يعول

[1] De la cruauté et de la clémence, et s’il vaut mieux être aimé que craint.
[2] *César Borgia*
[3] *La Romagne*
[4] *Pistoie*
[5] *Virgile*

عليها لأنها تغيب عند الحاجة إليها. بالإضافة إلى ذلك الناس قلّ ما يتورعون عن العسف على من يحبونه من أن يقللوا من تقدير وإجلال من يخشونه ويهابونه. بالنظر لسوء خلق البشر العلاقة بين المحبة والاعتراف بالجميل واهية. فتنهار بسبب تعارضها مع أدنى مصلحة شخصية. بخلاف الخوف الذي له علاقة قوية بالتهديد بالعقاب فلا يغيب أبدا.

لكن الأمير الذي يطمح لأن يكون مُهابا عليه التحري في ذلك الطريقة التي إلّم تجلب له محبة الناس لا تجلب له حقدهم عليه. وذلك الأمر غير مستحيل. فبإمكانه أن يكون مُهابا من غير أن يكون مكروها. يمكنه تحقيق ذلك بتحاشي الاعتداء على أموال رعاياه وعلى شرف نسائهم. وإذا ما لزمه إدانة أحدهم فلا يقرر ذلك إلا بحجة دامغة تظهر بها أن الإدانة مستحقة. وعليه الاحتياط من الاعتداء على أموال الناس لأنهم ينسون حتى الأب العزيز من بعد موته لكن لا ينسون أبدا ضياع ممتلكاتهم بالرغم من أن لهم فرص كثيرة في اكتسابها من جديد[1]. أما الأمير الذي يبدأ بنهب أموال الناس سيجد دائما أعذارا وطرقا للمزيد من نهبها. لكنه سيتعذر عليه أن يجد ما يكفيه من الحجج لسفك دمائهم.

وحين يكون الأمير على رأس جيشه ويقود أعدادا هائلة من الجنود فعليه ألا يخشى أبدا أن يشتهر بالقسوة. لأنه من دونها لن يمكنه لا ضبطه ولا الحفاظ على أهبته لأية معركة. فمن خلال الإنجازات الباهرة لحنبعل القرطاجني يُلاحظ أن جيشه، بالرغم من ضخامته وتنوع مكوناته ومعاركه على أرض غيره، لم يتفكك ولم ينقلب عليه لا في السراء وفي الضراء. من أين تأتّى له ذلك لولا قسوته المفرطة مع جنوده علاوة على باقي عظيم خصاله التي جلبت له كلا من إعجابهم به والرهبة منه. فلم يفكر كثيرا أولئك الكتاب الذين حين مدحوا إنجازات هذا الرجل العظيم ذموا أهم خصلة كانت سببا فيها.

وللاقتناع بكون باقي خصال حنبعل كانت غير كافية لتحقيق إنجازاته يكفي الرجوع لما حصل للجنرال الروماني سيبيون[2] الذي ليس له مثيل في التاريخ الحديث ولا في التاريخ القديم المعروف. ثار ضده الجيش الذي كان يقوده بإسبانيا. وما تسبب في ذلك سوى تساهله المفرط مع جنوده الذي جعلهم في حالة تسيّب لا تتحملها ضرورة الانضباط العسكري. وذلك ما اتُهم به أمام مجلس الشيوخ حيث وُصف بالمفسد للجيش الروماني. على كل حال فالرجال يحبون برغبتهم ويخافون برغبة غيرهم. وعلى الأمير الكيس الاعتماد في قيادتهم على ما يملك من رغبة في تخويفهم بدلا من الاعتماد على ما يملكون من محبتهم له. لكن من دون جلب حقدهم عليه."

[1] الأمر المستحيل من بعد موت عزيز

[2] *Scipion*

سيبيون الكبير (240 ق.م - 183 ق.م) هو قنصل وقائد روماني خلال الحرب البونيقية الثانية. اشتهر بانتصاره على حنبعل في معركة زاما التي حسمت الحرب البونيقية الثانية، ومن هنا اكتسب لقبه «الإفريقي»، كما يلقب بـ«حنبعل الروماني»، ويعتبر واحد من خيرة القادة العسكريين في التاريخ. كانت أبرز معاركه التي أظهرت قدراته التكتيكية معركة إليبا.

والذي يعنيك هو الشعب وليس الجيش. ولا تنسى أن ميكيافلي حين يتكلم عن الأمير، فهو يتحدث عن بيئة استبدادية لا يستتب الأمر فيها للمستبد إلا بتخويف الرعية بما يكفي من قسوته. وكلما اتسع تراب الدولة كلما كثر العسف على الرعية. لأن قسوة الأمير لها منظومة أمنية لا يتحكم فيها وليس من مصلحته ردع شططها فتعيث في الأرض فسادا.

ومن بين مظاهر تلك القسوة، كانت تقنية قطع الرؤوس وتعليقها على شرفات أسوار المدن وفي الساحات العمومية. كانت من الأمور المألوفة في تلك العصور لإدخال الرهبة والخوف في نفوس بقية الناس من الرعية وردعهم حتى لا يفكروا في منازعة الأسرة الحاكمة أمرها. ومختلف كتب التاريخ مليئة بمثل تلك الأخبار، ولا سيّما تاريخ ابن كثير بخصوص تاريخ المسلمين. وانظر في ذلك إن شئت من تاريخ المغرب كتاب "أخبار المهدي بن تومرت وابتداء دولة الموحدين،" لأبي بكر الصنهاجي البيذق. وكان ذلك هو الثمن الذي كانت تدفعه الرعية دائما في نظام حكم متسلط على رقبتها بقوة السيف. ولكل قوم مستضعف، لا بالشرق ولا بالغرب، رمز لذلك العسف. والحجاج بن يوسف الثقافي ظل حتى يومنا هذا هو رمزه في تاريخ العرب والمسلمين.

وما أن تفتُر أو تغيب تلك القسوة حتى يصبح مُلك الأسرة الحاكمة في مهب الريح. وذلك لسببين. أولهما فوضى الفئات الميّالة للإجرام من الرعية نفسها ولا سيما من ضعافها غير المتعودين على العيش بأمان في بيئة الحرية الخالية من ضغط الخوف من السلطة. وثانيهما يكمن في تحرّك وتآمر المتنافسين مع الأمير على كرسي الحكم. ويصعب حينها عودة الأسرة الحاكمة لسيرتها الأولى في القسوة. حينها تنقدّ على عرشها أسرة أخرى من بين المتربصين بها. بذلك تكون الرعية قد استبدلت استبدادا باليا باستبداد جديد، مع ما يلزمه من قسوة متجددة لتثبيت قدمه على الأرض.

وتجد ابن خلدون، وهو الخبير بتلك البيئة الاستبدادية، التي لم يعرف المشرق غيرها[1]، تجده قد قعّد في عدة فصول من المقدمة، لخط صيرورة تلك القسوة طيلة عمر كل أسرة حاكمة، منذ نشأتها حتى هرمها وهلاكها. فتفهم منها أن الجيل الأول من أسرة حكام تلك الأسرة يكون في حاجة لاستعمال كل قوته وشدته على الرعية لتثبيت ملكه. ثم تبقى تلك القوة والقسوة تفتر وتضعف وتتناقص مع تتالي الأجيال اللاحقة، بسبب ما نشأت وترعرعت فيه من نعيم وترف، في ظل مُلك مستتب وثابت الأركان. فتتراخى قسوتها ظنا منها أن ذلك الملك دائم لها إلى حين تهرم بذلك دولتها فتظهر قوة جديدة لتنتزع منها الملك بقسوة وشدة متجددة على الرعية.

وفي كل الأحوال يبقى الخوف عند عموم الرعية هو السّمة الدائمة في البيئة الاستبدادية. ومن الأمثلة على ذلك فترة زوال حكم دولة الأمويين مع زوال حكم بني عامر

[1] فيما عدى نظام حكم قرطاج العتيقة (القرن السادس ق.م – 146ق.م.)، الذي كان قائما بشمال تونس الحالية، والذي ورد ذكره في كتاب أرسطو"السياسة" كنظام حكم خليط من ملكية وأرستقراطية وديمقراطية لها مجلس شيوخ. وشكك في ذلك بعض المؤرخون. لكن إن صح، فيظل أمرا استثنائيا ومعزولا بالنسبة لعموم دول المشرق التي تعاقبت على حكم شعوبه.

بالأندلس، في بداية القرن الهجري الخامس، وما ترتب عن زوال الثاني من تفكك للبلاد وتوزيعها بين استبداد ملوك الطوائف، الذي عانت الرعية الويلات من حروبه الأهلية، لا في الأموال ولا في الأنفس.

لكن كما علمت مما تقدم فديمومة خوف الشعوب من قسوة المستبدين ما كان ولا ظل قدرا مقدورا على البشرية. فمنها الشعوب التي عرفت الحرية والأمن من بطش وعسف الاستبداد منذ عهد روما وأتينا العتيقتين. وتلك حرية كان لا خوف فيها إلا من القانون الذي يسود الجميع والذي كان من صنع الشعب. بل كان الحكام بتفويض من الشعب هم الذين يخافون منه وأحيانا يحتمون به في صراعهم مع بعضهم البعض. وقد رأيت، في نهاية المقطع أعلاه من كتاب ميكيافلي كيف حوكم الجنرال سيبيون من طرف مجلس الشيوخ الروماني بتهمة إفساد الجيش.

وكان شعب أتينا يحكم كل سنة في اقتراع سري على أحد كبار رجال الدولة بالنفي مدة عشر سنين بتهمة تهديد نظام الدولة ودستورها الجمهوري. وهو ما عُرف بقانون النبذ[1]. وقد تّخلت أتينا عنه لما رأت خيرة الرجال يتحاشون المناصب المرموقة في البلاد لشدة خوفهم من الشعب بسب ذلك القانون المرعب. ولنفس السبب حوكم الفيلسوف سقراط بتهمة إفساد شباب أتينا، فأُدين وتم إعدامه.

وحتى اليوم ما يزال حكام الشعوب الحرة من أكثر السياسيين اهتماما بشعبيتهم وشعبية أحزابهم. ولا يخشاهم أحد، بل هم عرضة بمختلف وسائل الإعلام ببلدانهم، لكل ما يثير الشفقة عليهم. الأمر الذي يشكل علاوة على الاستحقاقات الانتخابية ضغطا مستمرا من شعوبهم عليهم كي يرضون الرأي العام وليس العكس. ومن ذلك ميولهم في السياسة الخارجية حيث تميل أغلبية الشعب، فلا يدخلون ولا يغامرون مثلا، بأبنائها في حرب خارج الحدود، من دون اكتساب تعاطفها معها بحق أو بباطل من بعد استدراجها لذلك بالدعاية.

فليس الاستبداد هو قدر الشعوب الوضيعة. بل بإمكانها الالتحاق بباقي الشعوب الحرة بالعالم الحديث، لكن فقط يوم تقتنع أن أجيالها الماضية ما عاشت سوى في أنظمة استبدادية، فتكف عن تمني إعادة إنتاجها من جديد.

[1] *L'ostracisme*

بخصوص وفاء الأمراء بعهودهم[1]

يقول ميكيافلي: " كلنا نعرف كم هي حميدة خصلة وفاء الأمير بالكلمة التي يقطعها مع خصلة التصرف بصدق ومن دون مراوغة. وفي زمننا هذا رأينا إنجازات عظيمة قد تحققت على يد أمراء من دون اكتراث بالوفاء بعهودهم وعرفوا كيف يفرضون إرادتهم على الرجال بالمكر والخداع. فرأيناهم يتفوقون بذلك على من يتخذون الوفاء كقاعدة لسياساتهم.

ويمكن النضال والتدافع بطريقتين، وهما القواعد القانونية أو القوة. الأولى تخص البشر والثانية من طبيعة البهائم. وبما أن الأولى غالبا ما تكون غير كافية فيُضطر حينها اللجوء للثانية. ولهذا على الأمير أن يكون قادرا على التصرف في الوقت نفسه كإنسان وكحيوان. وهكذا كتب القدماء برمزية عن أبطال العصور العتيقة، مثل أشيل[2] على أنه عُهد بهم للسنطور[3] كي يطعمهم ويربيهم. وبهذا المعلم الذي نصف خلقته بشر ونصفه الآخر حيوان أرادوا الإشارة إلى أن كل أمير يجب أن يتصف بالطبيعتين البشرية والحيوانية، وكل منهما مدعومة بالأخرى. فبصفته الحيوانية عليه أن يكون في الوقت نفسه ثعلبا وأسدا. لأن كونه مجرد أسد لن يرى الفخاخ. وكونه مجرد ثعلب لن يستطيع مواجهة الذئاب. وبالصفتين معا لن تخفى عليه الفخاخ كثعلب ولن يخشى الذئاب كأسد. والذين يكتفون بصفة الأسد فكثيرا ما تكون تصرفاتهم خرقاء.

والأمير الكيّس هو الذي لا يفي بوعوده حين يتبين له أن الوفاء بها سيضر به، ولا سيما حين تختفي الأسباب الوجيهة التي جعلته يعد بها سابقا. وهذا هو المبدأ الذي يشار به عليه. صحيح أنه لن يكون مبدأ نبيلا لو كان كل الناس نبلاء. وبما أنهم أشرار لا يفون يقينا بعهودهم فكيف يصح أن يفي لهم بها الأمير؟ وهل يعدم أمير مما يكفي من الأعذار المشروعة ليبرر بها عدم وفائه بالعهود التي قطعها على نفسه؟ وفي هذا الصدد يمكن ذكر ما لا يحصى من الأمثلة على ذلك في العصر الحاضر من الكثير من معاهدات السلام والاتفاقيات من كل نوع التي أصبحت لا شيء وغير نافعة بسبب عدم وفاء الأمراء الذين تعهدوا بها.

ولهذا وجب حسن الاتصاف بطبيعة الثعلب عبر إتقان فن التمويه والخداع. فالناس غالبا ما يعميهم الطمع في الفوائد الآنية والسريعة كي يجد المخادع دائما وبيسر من يكون فريسة سهلة لخداعه. ومن الأمثلة الحديثة العهد على ذلك هناك مثال لا أريد السكوت عنه. فبابا كنسية روما الإسكندر السادس كان لا ينقطع أبدا عن الخداع ولا يفكر في غيره. وقد توفرت له دائما الفرص والوسائل لممارسته. ولم يوجد رجل يؤكد مثله الأمور بقوة

[1] Comment les princes doivent tenir leur parole

[2] *Achille*

وهو أحد الأبطال الأسطوريين في الميثولوجيا الإغريقية

[3] *Chiron*

مخلوق من نسج الخيال الخرافي والأسطوري نصفه الأسفل فرس ونصفه الأعلى بشر

ويدعم وعوده بالحلف المغلظة ثم يتنصل منها بتبجح من دون لا خجل ولا وجل. وقد برع في الخداع لأنه امتلك إتقان فنونه.

وبالرجوع للخصال الحميدة المذكورة سابقا، فليس من الضروري أن يتصف بها الأمير كلها. لكن عليه الظهور بمظهر من يمتلكها كاملة. وأزعم أنه لو امتلكها كلها والتزم بها دائما في كل تصرفاته بدلا من مجرد الظهور دائما بمظهرها فقد تضره. فمن المفيد له دائما أن يظهر بمظهر الحليم والوفي والإنساني والمتديّن والصادق. ومن المفيد حتى أن يكون فعلا كذلك في الواقع والحقيقة. لكن عليه أن يكون في الوقت نفسه جيد التحكم في ذاته كي يعرف ويتمكن عند الضرورة من أن يُظهر عكس تلك الخصال.

ومن المفهوم جيّدا أنه من غير الممكن للأمير، ولا سيما الجديد، أن يلتزم في تصرفاته بكل ما اشتهر به الأخيار. بل للحفاظ على ملكه قد يضطر لأن يكون غير ملتزم بالقيم الإنسانية وحتى القيم الدينية. فعليه أن يتصف بما يكفي من المرونة كي يميل في كل شيء إلى حيث تميل الريح وما تحمل معها من طوارئ. فيلتزم، كما قلت وبقدر الإمكان، بعدم الزيغ عن سُبل الخير. لكن مع معرفة كيفية الدخول في سُبل الشر عند الضرورة.

وعليه الحذر من ان تصدر عنه ولو كلمة واحدة لا تشتمّ فيها رائحة الخصال الخمس التي ذكرتها حتى يظن من يراه ويسمعه أنه مليء باللين وبالصدق وبالأخلاق الإنسانية وبالنبل ولا سيما بالقيم الدينية التي تستحق أكثر من غيرها الظهور بمظهرها. وذلك لأن الناس غالبا ما يحكمون على الأمور بأعينهم أكثر مما يحكمون عليها بأيديهم. لأن المتاح لهم أكثر هو فقط النظر وليس اللمس. فكلهم يرون ما تظهر به. والقلة هي التي تعرف حقا من أنت. وهذه القلة لا تجرؤ على تحدي الرأي العام المدعوم بجلال السلطان.

بالإضافة لذلك وبخصوص أعمال الرجال، ولا سيما الأمراء المحصنين من المثول أمام المحاكم[1]، فالعبرة بالنتيجة. فعلى الأمير التركيز على الحفاظ على حياته وعلى ملكه. وإذا ما نجح فكل الوسائل التي اتخذها في سبيل ذلك ستكون محط احترام وتقدير من الجميع. فالإنسان البسيط مبهور دائما بالمظهر وبالحدث. ثم أو ليس البسيط هو الذي يتشكل منه الجميع والقلة لا يُسمع منها سوى في حال ما كان الكبير مرتبكا في مواقفه وفي قراراته؟ في عصرنا هذا رأينا الأمير فيرديناند الكاثوليكي[2] ملك آراڰون[3] يدعو دائما بالسلام وبحسن النوايا والذي لو التزم بكل منهما لما تمكن من الحفاظ لا على ممالكه ولا على سمعته."

فتلك كما ترى هي طبيعة السياسة والسياسيين. هي مثلها مثل حياة الوحوش في البراري لا في البيئة الاستبدادية ولا في البيئة الحرة مع بعض الفروق. في البيئة الاستبدادية

[1] في بيئة الاستبداد حيث المستبد هوفوق القانون إن كان هناك قانون أصلا.

[2] *Ferdinand le Catholique*

[3] *Aragon* مملكة بشمال إسبانيا بذلك العصر

جمعُ السياسيين بين صفتي الثعلب والأسد هو القاعدة. ومن يفتقر لأي منهما يهلك ويحترق بسرعة فائقة. واستعمال الأسد فيها لمخالبه وأنيابه جد مشروع كمشروعية اللّكم في حلبة الملاكمة لكن من دون لا قواعد ولا حَكَم سوى السيف وكل ما يترتب عنه من تنكيل وتقتيل يحصل من دون لا حسيب ولا رقيب. وذلك وفق قال ميكيافلي " بخصوص أعمال الرجال، ولا سيما الأمراء المحصنين من المثول أمام المحاكم، فالعبرة بالنتيجة". وحين تظهر وتتضح نتيجة الصراع على سدة الحكم ما يبقى للرعية في بيئة الأدغال والبراري الاستبدادية سوى الالتزام طوعا أو كرها بقاعدة "من غلبت شوكته وجبت طاعته".

أما عنف الأسد في دول الشعوب الحرة فمرفوض ومنبوذ وغير مشروع مبدئيا. قد يزْأر ولا بأس في ذلك. لكن من يجرؤ ويستعمل المخالب والأنياب في الصراع على السلطة، وقد حصل وما يزال يحصل، فعليه كباقي المجرمين اتخاذ ما يلزم من الحيطة والحذر حتى لا يقع في قبضة العدالة. أما مكر وخداع الثعلب في بيئة الحياة السياسية الحرة والمفتوحة فهو تحصيل حاصل. وليس فقط بين مختلف الأحزاب المتنافسة فيما بينها على السلطة بل المكر والخداع هو أشد وأنكى بداخل الحزب الواحد. وذلك لأن مواقع المغانم التي تُسيل لعاب جل السياسيين محصورة ومعدودة والمتنافسون عليها ما أكثرهم. ومع كل ذلك يبقى نظام الحكم الديمقراطي بكل صوّره وأشكاله في كل العالم الحديث هو حتى يومنا هذا الأقل سوء في تاريخ البشرية المعروف.

حذر الأمير من أن يكون مُهانا أو مكروها[1]

يقول ميكيافلي: " من بعد المعالجة الخاصة لأهم خصال الأمير التي عددتها آنفا، سأتطرق باختصار للباقي منها. لكن مع الاقتصار على تلك اللازمة التي تقتضي منه العناية باجتناب كل الأمور التي من شأنها أن تجلب له الكراهية والمهانة، والتي معها يمكنه القيام بكل ما يتوجب عليه من دون أن يجد مخاطر في باقي ما قد يتعرض له من لوم.

والذي من شأنه أن يجلب له بالخصوص، حقد رعاياه هو الجشع والاعتداء على ممتلكاتهم وعلى شرف نسائهم. ويكفي عموم الناس أن تُصان ممتلكاتهم وحرمة شرفهم كي يكونوا راضين ومنبسطين. فلا يبقى للأمير سوى التصدي لطموح القلة منهم التي يسهل إيجاد ألف وسيلة لقمعهم.

والذي من شأنه جلب المهانة للأمير هو الظهور بمظهر المزاجي المتقلب والمتهور والمخنث والجبان والمرتبك مع كل الأمور التي من واجبه الابتعاد عنها كاجتنابه أية عقبة تعترض طريقه. فتتسم كل أعماله بمظاهر العظمة والشجاعة والجد والصرامة وإقناع الغير بأنه لا رجعة فيما يتخذ من قرارات بخصوص الشؤون الخاصة برعاياه. فلا تخطر على بال أحد الجرأة لا على خداعه ولا على التحايل عليه. والأمير الذي يرسم عن نفسه تلك الصورة يحظى بتقدير كبير. فيصعب التآمر وحتى الاعتداء على من يتمتع مثله بتلك الخصال العظيمة وباحترام رعاياه.

ويبقى على الأمير الخشية من أمرين والعناية بهما. أولهما الداخل وتصرفات رعاياه. وثانيهما نوايا القوى المجاورة. وللحيطة والحذر من مخاطر هذا الأمر الأخير لا بد له من قوات جيدة وأصدقاء جيدين. والقوة الجيدة تأتي دائما بالأصدقاء الجيّدين. ويكون الأمير في أمان بالداخل بقدر ما هو آمن من مخاطر الخارج. اللهم في حال ما سبق له أن أُزعِج ببعض المآمرات. وحتى في حال ما تعرض لبعض المخاطر من الخارج سيجد في بالداخل ما يكفيه من الوسائل للمقاومة. لكن بشرط أن يكون قد تصرف مع رعاياه بحكمة ولم يفقد ما يلزمه من شجاعة.

وما يخشاه الأمير من رعاياه من بعد اطمئنانه على الخارج، هو تآمر بعضهم ضده في السر. لكن سيهون عليه ذلك في حال ما كان قد تحاشى ما يجلب له الكراهية والمهانة فكان بذلك شعبه راضيا عنه. وذلكما أمران لا بد له من العمل على توفيرهما لكونهما يشكلان أفضل ضمانة ضد كل تآمر. فالمتآمر غالبا ما يعتقد أن الشعب سيكون فرحا بموت الأمير. أما في حال ما تيقن من أن موته سيؤلمه فسيتراجع عن تنفيذ نواياه بالنظر لما يكتنفها من صعاب متعددة.

[1] Qu'il faut éviter d'être méprisé et haï

نعرف بالتجربة أنه قد حصلت العديد من المآمرات. لكن قلة منها فقط كان لها مخرجا مرضيا. وبما أن المتآمر لا يستطيع التآمر بمفرده فلا بد له من شركاء. ولا يجدهم إلا من بين من يعتقد أنهم غاضبين من الأمير. والإفصاح لأحد منهم عن مشروعه قد يشكل فرصة للتبليغ عنه ونيل المُبلغ بذلك الجائزة المضمونة التي تضع حدا لغضبه من الأمير بدلا من المشاركة في مشروع خطير وغير مضمون العواقب. لاجتناب مثل تلك الخيانة على المتآمر إيجاد شريك شديد الحماس للمشاركة في المشروع أو له عداوة عميقة ضد الأمير.

في كل الأحوال يكون المتآمر فريسة للشك ومرتبكا من شدة الخوف من العقاب. في حين تجد الأمير مدعوما بجلال سلطانه وبسلطة القانون وبتأييد الأصدقاء وبكل ما من شأنه حماية الدولة. وإذا ما أضيف لكل ذلك رضا الشعب يستحيل أن تجد من له ما يكفي من التهور للمغامرة بالتآمر عليه. ومن يجرؤ لن يخشى فقط مخاطر ما قبل التنفيذ بل التي تليه. ومع عداء الشعب فسيعدم أي ملجأ عند الفشل.

في هذا الصدد بالإمكان ذكر أمثلة لا حصر لها. لكنني سأقتصر على واحدة فقط. وهي تلك التي كان عليها آباؤنا شهود عيان. كان أنيبال الثاني بنتيفوجليو[1] أميرا على بولونيا[2]. ثم قُتل ضحية لمآمرة على يد الكنيتشيين[3]. وما ترك من بعده سوى ولدا صغيرا في المهد. لكن الشعب ثار ضد المتآمرين وقتلهم جميعا انتقاما لأميرهم الذي كانوا يحبونه. بل ذهب حبهم له بعيدا. فبما أن الأمير المقتول لم يترك وريثا بالغا بحثوا عن قريب من عائلته كان مقيما بإمارة فلورنسا. فجلبوه كي يحكمهم ويكون وصيا على الصبي الصغير حتى يكبر ويستلم العرش."

لكن الذي يعرفه ميكيافلي، وما كان في حاجة للإشارة إليه مع أميره، هو أن بولونيا كانت من أكبر حواضر إيطاليا. وكان بها كغيرها من الحواضر الأوربية عائلات من النبلاء ومن البرجوازية تشارك الأمير السلطة فيها. فكان لها مجلس بلدي ومجالس شعبية التي كانت لها كلمتها الوازنة في سياسة الإمارة. ولولا تلك التقاليد الشبه ديمقراطية لما تحرك الشعب ضد المتآمرين.

ثم يقول ميكيافلي : " مرة أخرى، الأمير المحبوب من طرف شعبه، قلّ ما يخشى التآمر عليه. لكن إذا ما كان مكروها، فعليه أن يخشى كل شيء وكل الرجال. وهكذا الحكومات المتوازنة والأمراء الحكماء، يولون كبير العناية لإرضاء شعوبهم، لكن من دون جلب سخط الكبار. وذلك من الأمور الأكثر أهمية.

[1] *Messer Annibal Bentivogli*

[2] *Bologne*

[3] *les* Canneschi أسرة إقطاعية استقرت في بولونيا في القرن الرابع عشر الميلادي وينحدرون من إنزو ملك سردينيا

ونجد فرنسا من بين الملكيات ذات التنظيم الجيد في عصرنا، من حيث تتوفر على مؤسسات جيدة تضمن أمن واستقلال الملك. ومن بينها البرلمان[1] الذي له السلطة القضائية العليا بالبلاد. وبالفعل الذي صمم كذا تنظيم لحكم فرنسا يكون قد أخذ بالحسبان في تصميمه طموح الكبار[2] ووقاحة كبريائهم كي يقمعهم من جهة وما يكنّ لهم غيرهم من حقد بسبب الخوف منهم كي يحميهم منهم ويطمئنهم من جهة ثانية. وهكذا، وبواسطة ذلك البرلمان كهيئة قضائية عليا ومستقلة أعفِيّ الملك من التدخل في كل النزاعات. فلا يحقد عليه أحد من الكبار حين يقمعهم البرلمان كي يحمي الشعب من ظلمهم. وتلك إذا من أفضل المؤسسات حكمة لتوافقها مع أمن ووقار الملك.

ومما تقدم يمكن التنبيه أيضا على أمر آخر وهو أن يترك الملك لبعض مؤسسات الدولة الظهور بمظهر السوء، كي يختص هو بتلك التي لا تُظهره سوى بمظهر الخير. وفي كلمة واحدة، أكرر بأن عليه تخصيص الكبار بما يليق بمقامهم من تقدير، لكن مع الحرص على اجتناب سخط الشعب.

وبالنظر في تجارب العديد من أباطرة روما يمكن الاعتقاد أنها تُقدّم أمثلة متناقضة مع ما قلته. لأننا نجد فيها بعض من تصرفوا بحكمة وأظهروا خصالا حميدة، ومع ذلك فقدوا سلطانهم أو حتى هلكوا دونه في مآمرات قامت ضدهم. وللجواب على هذا الاعتراض سأتطرق إلى خاصيات تصرفات بعضهم كي أبرهن على أن أسباب تدميرهم لا علاقة لها بما أتبتّه."

وأعفيك من تلك الأمثلة لطولها ورتابتها، على أهميتها بالنسبة للأمير الذي يكتب له ميكيافلي. وخلاصة القول في تلك الأمثلة الرومانية أنه دخل عنصر ثالث في المعادلة وهو الجيش، علاوة على الكبار أي النبلاء والشعب من العوام. وهنا على الأمير، إن كان لا مفر له من إغضاب أحد الأطراف الثلاثة للحفاظ على سلطانه، فلا يكون أبدا الطرف الأقوى.

فيما عدى ذلك، ففي المجمل وحتى عصر ميكيافلي، فالأمير الحاكم بالغرب، ملكا كان أو مجرد أمير إمارة صغيرة، كان يجد نفسه دائما أمام قوتين وهما الكبار من النبلاء من جهة والبرجوازيين كفئة نافذة من شعب من جهة ثانية. فلم تكن سلطته مطلقة لأنه ما كان بإمكانه الحفاظ على سلطانه بإسخاط الطرفين معا. كان من الأفضل له إرضاؤهما معا. وإن كان لا مفر من إسخاط أحدهما فالطرف الأضعف وليس أبدا الأقوى. ولعلمك، فالبرلمان في النظام القديم[3] بفرنسا، والذي أشار إليه ميكيافلي، لم يكن كاليوم مؤسسة تشريعية، بل كان فيها أعلى هيئة قضائية. ومن مهامه كمحكمة دستورية، كان نشر قرارات الملك من بعد التأكد من عدم

[1] هيئة قضائية عليا في ذلك العصر وليس مؤسسة تشريعية خالصة كما هو الحال اليوم.

[2] كانوا هم النبلاء مع كبار رجال الكنيسة.

[3] L'ancien régime

تعارضها مع الأعراف والتقاليد المحلية، حماية لمصالح النبلاء والشعب. وبذلك كان للبرلمان كهيئة قضائية سلطة الرقابة القانونية على سلطات الملك التنظيمية والتنفيذية. وقد تم ذلك بضغط من النبلاء. ثم كان نفس البرلمان بمثابة محكمة النقض يفصل في النزعات المختلفة التي تُعرض عليه في حال ما لم يرضى أحد أطرفها بحكم درجات القضاء الدنيا. وكان ذلك يخدم الملك كما تقدم مع ميكيافلي، حتى لا يتغوّل النبلاء على الشعب ومن دون جلب سخطهم عليه. وبذلك يكون ميكيافلي قد فتح لك بابا، لتطلّ منه مليا مرة أخرى على نظام الحكم بالغرب كانت حينها غير معروفة عن المشارقة بسبب القطيعة بينهما.

بقي لك شيء جد مهم لتعرفه. القوى المتنفذة بالغرب لم تنحصر في النبلاء بما فيهم الملك وكبار رجال الكنيسة. بل امتدت إلى المستثمرين من غير النبلاء، في مختلف القطاعات الاقتصادية، ولا سيّما بالحواضر الكبرى. وهي الطبقة البرجوازية. والكلمة مستنبطة من كلمة بورغ[1] ومعناها المدينة حيث كانت تقطن تلك الطبقة البرجوازية المقصودة إجمالا بكلمة الشعب في أدبيات ميكيافلي كما بينا لك ذلك سابقا. ولم يكن يعتبر من الشعب المستضعفون من العبيد والموالي والعمال. وبفضل اقتسام السلطة بين الكبار اكتسبت الطبقة البرجوازية نفوذا سياسيا كان يُحسب له حسابه. لكن كيف تم ذلك؟

كما تعلم، كل المواد التي تطالها عينك، والتي طرأت عليها تحويلات ما، فهي مصنّعة. والتصنيع من المادة الخام حتى المنتج النهائي هو نتيجة لسلسلة من تلك التحويلات. وكل حلقة منها تتطلب استثمارات في مقاولات وورشات عمل. وتطوير تلك المنتجات وإنتاجها بكثرة وبأقل كلفة ممكنة كانت تمليها المنافسة وكان يتطلب استثمارات ضخمة وأموالا طائلة. وأصحاب تلك الأموال والورشات والمصانع والمقاولات كانوا وما يزالون هم تلك الطبقة البرجوازية التي ما كانت بالضرورة من النبلاء. بل أغلبها لم يكن من النبلاء. وكانت هي أكبر فئة مقصودة بكلمة الشعب في كتاب ميكيافلي.

وللمزيد من التوضيح، فصناعة الخبز مثلا، هي نتيجة لسلسلة من التحويلات التي تضيف كل حلقة منها قيمة تسمى بالقيمة المضافة. فإنتاج القمح في الضيعة يضيف قيمة إلى البذور والأرض. وهنا نجد النبلاء سيئي السمعة من كبار ملاك الأراضي الموروثة، كأصحاب رأس مال. ثم تضاف إلى القمح قيمة نقله من الضيعة إلى السوق. والنقل البري والنهري والبحري نشاط اقتصادي يحتاج هو أيضا إلى استثمارات البرجوازيين. كذلك الأمر بالنسبة لصناعة وسائل النقل. فهو أيضا نشاط اقتصادي. ومن ورائه برجوازيون. ثم يصل القمح إلى السوق لبيعه للخواص. بذلك تكون التجارة في الحبوب بالسوق هي أيضا نشاطا اقتصاديا يضيف قيمة للقمح. وتجار الحبوب من الطبقة البرجوازية.

وفي مرحلة لاحقة أضيفت لإنتاج الخبز بالمنزل قيمة مضافة أخرى. وتتمثل في طحن الحبوب في المطاحن الكبرى بقوة سيلان الماء على ضفاف الأنهار. فصار الخواصّ يشترون الدقيق من السوق بدلا من شراء الحبوب. وتلك المطاحن الضخمة كانت تتطلب

[1] *bourg*

أموالا كبيرة. فنشأت على إثرها سنة 1250 أول شركة بالأسهم بفرنسا وبالعالم وهي مطاحن بازاكل[1] على ضفاف نهر الگارون بمدينة تولوز. فأضيف بذلك لطبقة البرجوازية أصحاب المطاحن. ثم نشأت المخابز كنشاط اقتصادي آخر. فأصبح الخبز معه يدخل المنازل والمطاعم وغيرها جاهزا للأكل.

وقس على ذلك نمو وازدهار باقي المنتجات المصنعة من ألبسة وأثاث ومواد بناء وغيرها، علاوة على الخدمات المتطورة جدا، كالمصارف البنكية[2] والتأمين[3] وأسواق البورصة[4]. فمن وراء كل منها استثمارات ضخمة. وما كان بوسع البرجوازيين المغامرة بتلك الاستثمارات لولا وجود تشريع جد متطور ومضبوط وواضح للجميع، يضمن سلامة رؤوس الأموال ويحميها من عبث العابثين وعسف المتعسفين. والفضل في وجود ذلك التشريع يرجع، كما تقدم، إلى مبدأ اقتسام السلطة بين الكبار بما فيهم الطبقة البرجوازية كشعب.

بذلك تقاطعت مصالح كبار النبلاء مع مصالح شركائهم من البرجوازيين بكبريات الحواضر وبموانئها في الأنشطة الاقتصادية المنتِجة للثروة. والطبقة البرجوازية كانت منظمة في نقابات مهنية قوية ومشاركة عبر ممثليها في تدبير الشؤون المحلية بالمجالس البلدية. وللحفاظ عليها آمنة ومطمئنة على رؤوس أموالها كان لا بد من إيجاد قواعد قانونية تضمن بها الدولة مصالحهم عبر اللجوء لمحاكمها كلما حصل نزاع فيما بينهم وبين كبار النبلاء وحتى الدولة. وذلك البرلمان بفرنسا مثلا، كهيئة قضائية عليا مستقلة، كان يضمن اقتسام السلطة والنفوذ بالعدل بين تلك المكونات الثلاثة المتنفذة في البلاد. فوجود ذلك القانون ومثل تلك المحكمة شكّلا بالنسبة للنمو الاقتصادي ما يسمى اليوم بالعدل الوقائي الذي من دونه يستحيل الاستثمار في المشاريع الكبرى وتستحيل التنمية الشاملة.

وبذلك اطمأن أصحاب رؤوس الأموال الضخمة على استثماراتهم. فازدهر بفضله النشاط الاقتصادي وحصلت به التنمية الشاملة بكل ربوع البلاد وامتدت أنشطته التجارية إلى كل أركان العالم، وأنشئت مستعمرات حيث ما أمكن ذلك في تنافس مع باقي الدول الأوروبية. وذلك ما جعل الاقتصاد بشمال غرب البحر المتوسط ومنذ عصر النهضة يزدهر بقوة كمّا وكيفا وبسرعة فائقة فتفوق بذلك على مجمل باقي اقتصادات بلدان العالم.

أما بالمشرق، فما كان من وجود لا لنبلاء ولا لبرجوازية متنفذة، بسبب الانفراد بالسلطة كطبيعة للملك فيه. والانفراد بالسلطة لا يتم إلا بالغلب، كما أكد ذلك ابن خلدون نفسه. فما كان هناك كبار إلى جانب الملك، فما كانت الحاجة لأي قانون، وقد حُسم الانفراد

---

[1] Bazacle

[2] وأولها بإيطاليا بنك *Médicis* العائلية في القرن الخامس عشر. وبنك *Fugger* بألمانيا في نفس القرن.

[3] أكبر مقاولة تأمين تأسست سنة 1668 بباريز تحت إسم *La Compagnie générale des assurances et grosses aventures de France* لضمان مخاطر النقل البحري

[4] في سنة 1283 تأسست بالبندقية أو ل بورصة للقيم لتداول الأسهم في الشركات المنتجة للسفن والتي كانت تشغل 16000 عامل. وتلتها أخرى ببروج ثم بأنفرس ببلجيكا الحالية لتداول أسهم شركات النقل البحري وغيرها.

بالسلطة بحد السيف. بذلك كان المستبد مطلق اليدين في الداخل، لأنه ليس بمُمتنّ لأحد بالانفراد بالسلطة حتى يكون في حاجة لترضيته والسيف بيده.

وليس معنى ذلك أن المستبدين بالمشرق كانوا محصّنين ضد المآمرات ومن الثورات ضدهم. بالنظر لما كان لهم من ولاة وعمال بالأقاليم الذين لا مصلحة لهم في إرضاء الرعية، بل مصلحتهم المتقاطعة مع مصلحة سيدهم، كانت مع قمعها لضبطها ونهبها لاكتساب أكبر قدر من المغانم قبل خلعهم من مناصبهم. مرة أخرى لا حاجة للقانون وقد تحققت للولاة والعمال مصالحهم بحد السيف بتفويض من سيدهم.

وبذلك كان سخط الرعية مستداما وإن كان مكبوما من شدة الخوف. ولكنه كان قابلا للاستغلال من طرف كل الانقلابين والثوار. وبسبب طبيعة الملك القاضية بالانفراد بالسلطة ما كانت من وسيلة بيد الحاكم في مجابهتها سوى القمع مهما طال أمده. وخير دليل على ذلك هو العديد من الثورات التي كانت تدوم في ربوع المشرق سنين عديدة. وما كان فيها مجال للتفاوض ولا للتنازل. فما كانت تنتهي سوى بالضربة القاضية لصالح هذا الطرف أو ذاك. وغالبا ما كانت تنتهي بالنصر لصالح الحاكم ولا سيما حين تكون الدولة في طور أوج مجدها بحسب أطوارها الثلاث الواردة في المقدمة لابن خلدون.

انظر في ملك بني أمية مثلا، الذين انتصروا على جل الثورات التي قامت ضدهم بكل ربوع الإمبراطورية. وكانوا يصفون الثوار المعارضين لاستبدادهم بالخوارج، من بعد أن أوجدوا لهم بذلك الوصف، ما يدينهم دينيا بالكفر عند العامة والخاصة. وما خسروا منها سوى ثورة البربر بالمغرب سنة 122 هـ، والتي تلتها آخر ثورة عليهم بقيادة أبي مسلم الخرساني التي كانت من تدبير بني العباس بالحميمة بفلسطين. فانهار بسببها حكم بني أمية سنة 132هـ من بعد ما شاخ وهرم وقد دام 92 عاما.

وحصل نفس الشيء لبني الأغلب بتونس مع قبيلة كتامة التي أوت الداعي أبي عبد الله الشيعي. فثارت ضدهم بقيادته وانتزعت منهم الملك، وبدأت بذلك نشأة دولة الفاطميين. وفي العهد الثاني لدولة بني العباس بدأت تظهر قوة الجند الأعاجم مزاحمة ومنافسة لحكم الخليفة، ولا سيّما الجند من العبيد المماليك الترك ابتداء من عهد المعتصم. وفي العهد الثالث تفككت دولتهم إلى سلطنات، على رأس كل منها حاكم من كبار جند الترك في محل استبداد الخليفة العباسي ببغداد الذي أصبح بأيديهم مجرد لعبة رمزا للخلافة التي حصر الفقه السياسي الحق فيها لقريش من دون غيرهم. فكان أولئك السلاطين يستمدون شرعيتهم من الخليفة العباسي، في نظر الخاصة والعامة من عموم المسلمين. وهو الشيء نفسه الذي اتبعه الحاجب محمد بن أبي عامر للاستيلاء على السلطة بالأندلس. فتم له ذلك بالحجر على هشام المؤيد بالله آخر خلفاء بني أمية.

وعلى كل حال، فما كان أبدا للرعية من المسلمين وزن سياسي عند كل من تعاقبوا على حكمهم. وذلك لما عرفت من اختلاف بين طبيعة الملك المنفرد بالسلطة بالمشرق وطبيعته المتقاسمة للسلطة بين الكبار بالغرب، والموروثة من أتينا وروما العتيقتين. وقد عرفتَ ما

لتقاسم السلطة بالغرب من آثار جد إيجابية على التشريع ومن تم على الازدهار الاقتصادي والتنمية. فماذا عن آثار الانفراد بالسلطة بالمشرق؟

كما رأيت، فالسيف هو الذي كان يحسم الصراع على السلطة حتى يتحقق الانفراد بها لصالح من تغلب على الجميع. فيترتب عن ذلك سلّم في النفوذ السلطوي. في أعلى درجة منه تجد السلطان. ثم يليه في الدرجة الثانية أفراد أسرته. وفي المرتبة الثالثة تجد أعوانه المقربين من العسكريين والمدنيين، ثم ولاته وعماله على الأقاليم، وأخيرا المترفون من الرعية المنشغلون بمختلف الأنشطة الاقتصادية.

وإذا ما حصل خلاف لأي كان من أي درجة من ذلك السلم مع أحد من الدرجات التي فوقه، فالأمر محسوم مسبقا بمنطق القوة لصالح هذا الأخير، اللهم إذا كان له من يحميه ممن هومن درجة أعلى من درجة خصمه. وفي مثل هذه المنظومة التي يفرضها الملك المتفرد بالسلطة لا حاجة للقانون والحال أن الأمور محسومة بالقوة لا غير.

ولا يعني هذا أنه لم يكن هناك قضاء. بل كانت هناك محاكم وقضاة للفصل في النزاعات بين أفراد الرعية. لكن يشاركهم فيها كل من بالدرجات العلوية. بل تنفيذ أحكام هؤلاء ناجزة وفورية. والمرجع فيها للمحسوبية وللمزاج. بخلاف أحكام القضاة فتنفيذها غير مضمون، إذ قد ينقضه من هومن فوقهم في مراتب السلطة التنفيذية، فيوقف تنفيذه أو يغيّره. وقد لا ينجو القاضي نفسه من عسف من فوقه. صحيح أنه كان بالمشرق المسلم قاضي القضاة أو قاضي الجماعة بمثابة وزير العدل اليوم كي يحمي القضاة وأحكامهم. لكنه ما كان لا مستقلا عن كل من فوقه ولا حتى محصّنا بشيء ضد تعسفهم عليه هو بنفسه.

ومرجع القضاة بالمشرق في إصدار الأحكام كان هو الفقه. فلم تكن هناك مدونة قوانين. والقانون ليس هو الفقه. الفقه هو مجموع الآراء في مجموع المسائل والنوازل التي تعترض حياة الناس. فالفقه بطبيعته فضفاض ومطّاط. فضفاض من حيث غالبا ما تجد في المسألة الواحدة عدة آراء مختلفة وحتى متناقضة. ومطاط من حيث تضاف إليه بالاجتهاد مختلف الآراء في النوازل الطارئة. لذلك تسمع بمختلف المذاهب الفقهية بما تجده من اختلافات في المسألة الواحدة وفي المذهب الواحد.

أما القانون فيُقعّد لكل مسألة أو نازلة برأي واحد وفريد من بين مختلف الآراء الفقهية حتى يطمئن الناس مسبّقا على سلامة العلاقات والمعاملات فيما بينهم. وفي حال النزاع يكونون على علم مسبق بالقواعد القانونية التي يرجع إليها القاضي للفصل بينهم، فلا يفاجؤون برجوعه لغيرها من الآراء الفقهية في نفس المسألة. وبذلك قانون الأسرة اليوم مثلا، فهو مأخوذ من فقه الأسرة الواسع. ومرجع قاضي الأسرة هو القانون المضبوط، وليس الفقه الواسع والفضفاض بطبيعته. وبالغرب مثلا كما بغيره هناك كذلك فقه. لكنه بطبيعته هو مادة أكاديمية للتدريس ومصدر من مصادر تشريع القوانين. وتقاسم السلطة بين الكبار فيه اقتضى، كما رأيت، تشريع القوانين المستنبطة من الفقه الدستوري.

لكن مع الانفراد بالسلطة بالمشرق، حيث الأمور كانت محسومة سلفا بالقوة، ما دعت لا الضرورة ولا الحاجة لتشريع القوانين. فكان مرجع صدور الأحكام في القضاء هو الفقه الفضفاض والمطاط بطبيعته. انظر إن شئت في ذلك كتاب "ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك" للقاضي عياض. انظر فيه كيف كان القضاة بشمال إفريقيا، يتوقفون في المسائل المعروضة عليهم ويبعثون بها لمالك بن أنس إمامهم في الفقه بالمدينة كي يفتيهم فيها. وكانوا ينتظرون رجوع فتواه ليقضوا بها في النازلة المعروضة عليهم. فلم يكن مرجعهم فقط الفقه الفضفاض والمطاط، بل شخص الإمام نفسه وغيره من بعده، كمشرّع. فماذا عن آثار كل ذلك على الاقتصاد والتنمية؟

الاستثمار الذي كان من شأنه أن ينافس الأنشطة الاقتصادية المختلفة والجد متطورة بالغرب، كان يتطلب من رجال الأعمال المشارقة المخاطرة برؤوس أموال هائلة. لكنهم ما كانوا يستطيعون أن يغامروا بها في جو سياسي الأمور محسومة فيه بمنطق القوة، والفصل في النزاعات موكول لفقه فضفاض ومطاط بطبيعته. فكانت النزاعات المحتملة مع الكبار محسومة سلفا لصالحهم بحد السيف ومرجع القضاء للفصل في النزاعات ما بين رجال الأعمال كان هو ذلك الفقه الفضفاض والمطاط الذي لا يمكن به ضمان حقوق من يخاطر بالاستثمار بأموال طائلة.

ففي مثل هذه البيئة السياسية والقضائية، كان الأسلم لرجال الأعمال المشارقة هو الاستثمار أساسا في التجارة حيث الربح شبه مضمون والمخاطر جد قليلة، أو في الحِرَف والصنائع التقليدية البسيطة، مع إنتاج بكميات محدودة وبتقنيات عتيقة، حيث القيمة المضافة تبقى في كل تلك الأحوال جد ضعيفة بالمقارنة مع ما كان ينتجه اقتصاد الغرب من ثروات مصنعة وخدمات متطورة. فكان المشرق يكتفي باستيرادها بأثمان باهظة في مقابل ما عنده من مواد أولية رخيصة.

وسبب ذلك هو الفرق بين المُلك المتفرّد بالسلطة بالمشرق والمُلك المتقاسم للسلطة بين الكبار بالغرب. وبه حصل ذلك الفرق الهائل في الاقتصاد هنا وهناك. وظلت تلك الهوة تتسع عبر العصور منذ عصر النهضة بأوروبا، بين اقتصاد مشرقي ريعي مستقر في الأسفل، واقتصاد غربي إنتاجي متطور باستمرار وبوثيرة سريعة. وأعطت ما ترى اليوم من بون شاسع بين العالمين.

ما إذا كانت القلاع والحصون مفيدة للأمير.

يقول ميكيافلي: " لقد استعمل الأمراء مختلف الوسائل للحفاظ جيدا على ملكهم. فبعضهم جرّد رعاياه من السلاح. وآخرون تعاملوا معهم بمنطق "فرق تسود". ومنهم من بدأوا ولايتهم باكتساب ودّ من يشكّون في ولائهم. ومنهم أخيرا من شيدوا القلاع المحصنة ومنهم من هدّموها. ولا يمكن الحكم على كل من تلك الوسائل من دون أن نأخذ بعين الاعتبار تفاصيل الظروف المحيطة بها. ولهذا سأخوض فيها بصفة عامة وبالقدر الذي يتيحه ويسمح به الموضوع.

ولم يحصل أن جرّد أمير رعاياه من السلاح في بداية ولايته. بل على العكس من ذلك كان يسلح الأعزل معتبرا بذلك أن ذاك السلاح هو سلاحه وبه سيكسب ودّ من يشك في ولائهم فيكون الجميع بجانبه."

وهنا نتوقف عند حمل الرعايا للسلاح. وقد تعْجب من ذلك لتعوّدك اليوم في كل العالم على وجود جيش وطني ومن دون سلاح بين المواطنين دنيين. لكن ذاك فقط تطور عرفه الغرب بالتدرج مع تآكل نفوذ طبقة النبلاء في مقابل تنامي الطبقة البورجوازية. وهو التطور الذي حصل من بعد ما كان سبب اقتسام السلطة هو تقاسم القوة المسلحة والنفوذ بين الكبار منذ عصر روما وأتينا العتيقتين. فلو ساد من بعدهما انفراد الملك بالقوة المسلحة، كما كان عليه الحال بالمشرق وأكد ذلك ابن خلدون في المقدمة، لترتب عنه الانفراد بالسلطة. لأنه من بعد انفراد المتغلب بالقوة على الجميع تنتفي الحاجة لاقتسام السلطة. فتقاسم السلطة بين الكبار لا يتم إلا بتساويهم في القوة المسلحة.

ومنذ عهد روما وأتينا العتيقتين، وحتى مدة طويلة من بعد عصر النهضة، ظل النبلاء يستمدون قوتهم ونفوذهم ليس فقط من شرف نبل عائلاتهم بالنسب أو بالحسب ولا بمجرد امتلاكهم الأراضي الشاسعة. وإنما استمدوها مما كان لديهم من قوات مسلحة إما خاصة أو مستأجرة تحميهم وتحمي ثرواتهم أو على الأقل من قدراتهم منفردين أو مجتمعين على تسليح أنفسهم. وهم الذين ميكيافلي يسميهم بالكبار، مهما كبر أو صغر حجم قوتهم.

ومنذ أتينا وروما العتيقتين، كان من مصلحة هؤلاء الكبار تجمّعهم في كيان سياسي واحد كبير، كفرنسا وإسبانيا وبريطانيا وألمانيا، أو في كيانات صغيرة كالإمارات التي شكلت إيطاليا المفككة حتى عصر ميكيافلي. وذلك التجمع في كيان سياسي واحد من أجل الاحتماء به، بالنظر لما في الاتحاد من قوة، كان يقتضي منهم حتما اقتسام السلطة بشكل أو بآخر فيما بينهم بما فيهم الملك، في الكيان السياسي الكبير أو مع الأمير في الإمارات الصغيرة. وهؤلاء الكبار كانوا هم مكونات الشعب الذين تجد ميكيافلي يحذر الأمير من سخطهم عليه، وليس من سخط المستضعفين من العبيد والموالي والعمال الأحرار ومن الفقراء والمساكين.

ومرة أخرى، فمن دون قدرة الكبار على تسليح أنفسهم بفضل ما كانت لديهم من ثروات هائلة، ما كان ليخشاهم ويخاف منهم أحد متفرقين أو مجتمعين. وما كان لمتغلّب عليهم ليفكر في اقتسام السلطة معهم وقد غلبهم جميعا. ولكانت طبيعة الملك بالغرب هو الانفراد بالمجد، على حد تعبير ابن خلدون، والذي كان هو السائد بالمشرق.

وتكوين جيش وطني تابع للسلطة المركزية من دون أية قوة مسلحة من خارجه، هو فقط، كما تقدم، تطور لاحق. وقد حصل بالتدريج وبالتوازي مع تلاشي نفوذ طبقة النبلاء لصالح تنامي الطبقة البرجوازية بكبريات الحواضر. وذلك بفضل ازدهار أنشطتها الاقتصادية. وقد سبقه الجيش الوطني الشعبي بسويسرا منذ نشأتها سنة 1291، والذي ما يزال قائما على حاله الأولى حتى اليوم.

ثم يقول ميكيافلي: "في الحقيقة ليس كل الرعايا مستعدين لحمل السلاح. لهذا لا يخشى الأمير أن يعتبر هؤلاء تسليح غيرهم تعسفا عليهم. بذلك تجد الذين سلحهم ممتنون له بمكافأتهم بذلك التسليح، والباقون يعترفون له بالحق في حسن معاملة من خدموه وعرّضوا حياتهم للخطر من أجله.

والأمير الذي يبدأ ولايته بتجريد رعاياه من السلاح يهينهم، ويُظهر لهم بذلك أنه غير واثق من ولائهم له. وهذا الحذر منهم لا بد من أن يجلب له حقدهم عليه. وما دام هو في حاجة لقوة مسلحة تحميه وتدعم ملكه فسيلجأ حتما لاستئجار مليشيات مرتزقة. وسبق لي أن أشرت إلى خذلان تلك المليشيات أمام الأعداء الأقوياء والرعايا الثائرين. ولهذا ما بدأ أمير ولايته من دون تنظيم وتسليح قوة محلية. وأمثلة عديدة من التاريخ تشهد بذلك.

ففي حال امتلاك إمارة جديدة يأمر الأمير الجديد من سبقه بتجريد رعاياه من السلاح، عدى الذين دعموه وساعدوه على امتلاكها. وهكذا يتم له كما يجب عليه تيسير خلودهم للتراخي وللتخنث، فيعتني بباقي الأمور مطمئن البال ولم تبقى لديه سوى قواته من إمارته القديمة من حول شخصه.

آباؤنا، ولا سيما الحكماء منهم، كانوا يقولون عادة أن الأجدر بمدينة بيسطوا[1] أن تُضبط بواسطة أحزابها، ومدينة بيزا[2] كانت تُضبط بالقلاع المحصنة. وكان يتم ضبط المدن الأخرى بزرع الفتنة والتفرقة بين أهلها. وقد صح ذلك في وقت عرفت فيه إيطاليا توازنا. وهو الأمر الذي لا ينصح به اليوم حيث الفتنة والتفرقة لم تعد تفيد بشيء. ويظهر لي أن البلاد المفككة هالكة لا محالة متى اقترب منها العدو. لأن الأطراف الضعيفة ستلتحق به فتضطر البقية للاستسلام.

---

[1] Pistoie مدينة في الجزء الشمالي من وسط إيطاليا ضمن إقليم توسكانا

[2] Pise مدينة إيطالية تقع في إقليم تُسكانا على مقربة من البحر الأبيض المتوسط بين مدينتي فلورنسا ولفرنة.

جمهورية البندقية التي اعتمدت نفس فكر الآباء، كانت تبث التفرقة والفتنة بالمدن التي احتلتها بين حزبي گيلف[1] وگيبلان[2]. لكن من دون دفعهم إلى حد الاقتتال فيما بينهم. بل فقط في الحدود التي تشغلهم عن التفكير في التمرد على المحتل. لكن ما جنت البندقية من تلك السياسة سوى الخيبة، حين انهزمت بمعركة ڤايلا[3]. فتمردت عليها تلك المدن وسلّت رقبتها من الاحتلال. فالأمير الذي ينهج تلك الطرق سرعان ما ينكشف ضعفه. أما الحكومة القوية فلا تقبل أبدا بالتفرقة بين الأهلي. لأنها قد تنفع في ضبطهم في حال السلم. لكن ما أن تظهر الحرب حتى تظهر مساوئها.

والأمراء يصبحون بلا شك عظماء حين يتخطون كل الصعاب التي تعترض طريق ارتقائهم إلى المجد. وهكذا حين تريد الأقدار أن ترفع من قدر ومقام الأمير الجديد، الأكثر حاجة للشهرة من الأمير بالوراثة، كانت تُسلّط عليه جملة من الأعداء كي تمنحه بالتغلب عليهم الفرصة التي تجعل منهم سُلّما يرتقي به نحو المجد والعظمة. ولهذا تجد العديد من الناس يتصوّرون أن الأمير الحكيم هو الذي يتحرّى بمهارة الاحتفاظ ببعض العداوات التي بالتغلب عليها يُعلي من قدره.

وقد تبين للأمراء، ولا سيما الجدد منهم، أن الرجال الذين كانوا يشكون في ولائهم في بداية ولايتهم كانوا فيما بعد أكثر ولاء وأكثر نفعا من الذين ظهروا من الموالين لهم منذ الوهلة الأولى. لذلك كان باندولفو بيتروتشي[4] أمير سيينا[5] يفضل تشكيل حكومته من الذين كان يشك في ولائهم في بداية ولايته.

فمن الصعب إعطاء قواعد عامة في هذا المجال الذي تحكمه كل مرة ظروفه الخاصة. وسأكتفي بالقول أن الرجال الذين ظهروا في أو ل الأمر بمظهر العداء للأمير الجديد يكونون في وضعية تجعلهم في حاجة للدعم كي يبقوا في مواقعهم القديمة. بذلك يستطيع الأمير وبيُسر اكتسابهم لجانبه لكونهم مجبرين لخدمته بحماسة زائدة يمحون بها من ذهنه تلك الصورة السيئة التي أخذها عنهم. فيكونون أكثر نفعا له من أولئك الذين ليست لهم نفس الدوافع ولا نفس الخوف فيهملون بسبب ذلك الاهتمام بمصالحه.

وبما أن الموضوع يدعوني لذلك، أنوّه إلى أن الأمير الذي استولى على إمارة بفضل متآمرين من داخلها عليه التحري عن الأسباب التي جعلتهم يوالونه. فإن كان ذلك فقط

---

[1] *guelfe* حزب ديني- سياسي بألمانيا كان يدين بولائه الديني للكنيسة بروما، فيرى عرش الإمبراطورية الألمانية من حق عائلة نبيلة موالية للبابا بروما. وصار له امتداد بإيطاليا

[2] *gibelin* حزب ديني- سياسي بألمانيا كان، على عكس الأول، يدين بولائه الديني لعائلة *habsbourg*، التي كانت تعتبر ألمانية هي الوريثة الشرعية للإمبراطورية الرمانية ولكنيستها. ولهذا كانت توصف بالمقدسة، فكان ذلك الحزب يرى أن عرش الإمبراطورية الألمانية من حق تلك العائلة وليس لمن له ولاء للكنيسة بروما. وصار له كذلك امتداد بإيطاليا

[3] Vailà

[4] Pandolfo Petrucci

[5] Sienne مدينة بوسط إيطاليا في إقليم توسكانا.

بسبب عدائهم لسابقه وليس بتعاطف طبيعي معه فسيستعصي عليه كثيرا الاحتفاظ بولائهم لاستحالة حصوله على رضاهم. وبالنظر في الأمثلة على مثل هذا الأمر في العصور العتيقة والحديثة، نجد بأن اكتساب الأمير لتعاطف ولولاء من بادروه بالعداء بسبب رضاهم عن الوضع القديم، كان أيسر بكثير من اكتساب ولاء من ساندوه في بداية الأمر بسبب سخطهم على نفس الوضع السابق.

وللحفاظ على مُلكهم فقد اعتاد الأمراء عموما على بناء قلاع محصنة إما بغرض منع الثورات أو من أجل امتلاك ملجأ آمن عند أول هجوم. وأؤيد هذا الإجراء الذي اتبعه القدماء. لكن في عصرنا هذا نجد من هدّمها كما نجد من أعاد بناءها من بعد ما وجدها مهدمة[1]. وعليه فقد تكون نافعة أو ضارة بحسب الظروف. وقد تصلح في زمن ما في مكان ما ولا تصلح لزمن آخر في نفس المكان. وهو الأمر الذي يستوجب القول التالي:

الأمير الذي يخشى رعاياه أكثر من خوفه من الأجانب فمن مصلحته بناء القلاع. وعليه أن يُعفي نفسه من بنائها في حال ما كان خوفه من الأجانب أكبر. لكن تبقى أفضل القلاع بالنسبة لأمنه هو محبة الشعب. أما في حال ما كان الأمير مكروها من شعبه فلن تحميه من سخطه كل القلاع التي في وسعه بناؤها، لأنه حين يحمل السلاح ضده سيجد دائما أجانب من الخارج لمساندته. ومن كل ما سبق، أؤيد كلا من الذين يشيدون القلاع ومن لا يشيدونها. لكنني سأذمّ دائما كل من يعوّل عليها لحماية نفسه، مستخفا بالخوف من سخط شعبه."

بالنظر لغياب الحاجة اليوم لبناء القلاع والحصون، فلو بُعث ميكيافلي من قبره لما صدّق ما تراه عيناه ولكاد يكذّب ما تسمع أدناه. من بعد خمسة قرون فقط سيجد أنه قد حصل ببلاده وبباقي العالم الحديث الذي ما كان يدور في خلد أحد من عصره. وكأن الأرض غير الأرض والبشر غير البشر. فإن كان ذلك مجرد تطوّر وتقدم فبسرعة الضوء وليس فقط بسرعة البرق. وقد كان ميكيافلي من أعلم الناس بالحياة السياسية بالمشرق، ماضيه وحاضره حتى عصره. فلو بعث من قبره وقام فيه بجولة، من من بعد ما أبهره العالم الحديث، لخلص إلى القول أن هناك أيضا تقدما. لكن بالتمحيص سيجد أن المشرق هو مجموعة دول، ظاهر أغلبها حديث والفكر الذي يسوس بعضها ما يزال شبيها بقدر ما بالذي عاصره بتركيا في عهد سليم الأول.

[1] ويعطي على ذلك أمثلة من عصره بإيطاليا أعفيناك منها.

القدر في أمور البشر وكيفية دفعه[1]

يقول ميكيافلي: " أنا أعلم جيدا أن العديد من الناس كانوا وما يزالون يعتقدون أن أمور الدنيا خاضعة لمشيئة الربّ والقدر، فلا تنفع معهما لا حيطة ولا حذر لردها أو للتحكم فيها. وبالتالي فمن العبث أن يُتعب الإنسان نفسه بالاهتمام بها. بل الأجدر به أن يستسلم لها ويتركها تسير إلى حيث كتب لها القدر أن تسير. وتفشت هذه العقيدة، ولا سيما في زماننا هذا، بسبب مختلف الأحداث التي ذكرناها وكنا شهود عيان عليها، مع استحالة القدرة على توقّعها، حتى صرتُ ميالا لاعتناق نفس الاعتقاد.

إلا أنني لا أقبل بفكرة انعدام وجود حريتنا في الاختيار لدفع القدر. فأتصوره يتصرف في نصف أعمالنا. لكنه يترك لنا حرية التصرف في النصف الباقي. وأقارنه بالنهر الأهوج الذي، حين يكتسح السهول، يحطم الأشجار والمنشآت ويحمل الأتربة من مكان إلى آخر. فترى الكل يهرب من أمام تخريبه أو ينحني لغضبه، ولا شيء يوقفه. ومع ذلك ما إن تهدأ العاصفة حتى تجد الرجال يعدّون للوقاية من شروره المرة القادمة ببناء السدود والأرصفة وغيرها من الأشغال لتصريف مياهه حين يثور مرة أخرى في القنوات الكافية لاحتوائه، حتى لا تنتشر بكل حرية ولا تحدث مثل ما سبق أن أحدثت من خراب مهول. ويصح الشيء نفسه بالنسبة للقدر. لا تظهر قوته إلا حيث لم توضع الاستعدادات لمقاومته. ولا يفرغ غضبه إلا حيث لا توجد حواجز لتقف في وجهه.

وإذا ما نظرنا إلى إيطاليا كمسرح ومصدر للتغيرات الكبرى التي شاهدناها ونشاهدها وهي تحدث أمام أعيننا، سنجدها تشبه الحملة العسكرية الواسعة في بيئة خالية من كل نوع من أنواع الدفاع. ولو كانت تتوفر على مثل دفاعات ألمانيا وإسبانيا وفرنسا ضد مثل ذلك السيل العرم، لما كانت ضحية لتلك الهجمات. أو على الأقل لما تأذت منها بمثل تلك القوة."

ولا يغيب عن ذهنك أن ميكيافلي، يكتب لأمير فلورنسا يناشده توحيد كل إيطاليا تحت حكمه حتى تقوى وتصبح مثلها مثل جيرانها فلا يطمعون فيها. والمهم من قوله هنا هو أن محنها بسبب تفككها الذي كان يؤلمه ليس أبدا بمشيئة القدر الذي لا يُقهر. بل هو فقط نتيجة لقرارات الكبار من رجال البلاد المستسلمين للقدر باختيار منهم، كاستسلام أهالي المدينة لخراب غضب النهر من بعد فيضانه. نعم هناك قدر لا يُقهر ولا مناص من الخضوع لحكمه، في مقابل قدر باختيار المستسلم له وبالإمكان دفعه.

أما القدر الذي لا سبيل لدفعه فهو كل ما لا دخل أبدا للمخلوق في اختياره، كوالديه وأصولهما وفروعهما وساعة ومكان ولادته وجنسه. قد صار بمقدور الوالدان اختيار جنس مولودهما لكن لا دخل للمولود في ذلك. ولا دخل له في اختيار طوله وشكله وما به من

[1] Combien, dans les choses humaines

نقائص خلقية وجينات وراثية وبعض الأمراض التي يصاب بها ولا لغته ودينه وثقافته والفكر الذي تحمله ثقافته ولا ساعة موته، اللهم الانتحار فهو من اختيار الإنسان.

أما القدر باختيار المستسلم له والممكن دفعه، فمنه مثلا الوسخ. الانتساخ لا يحتاج بالضرورة لفعل المتسخ. يكفيه الكف عن تنظيف بدنه فتجد الوسخ يفعل فيه فعله من ذاته. فالوسخ هو قدر المستسلم له باختيار منه. الشيء نفسه بالنسبة لجل الأمراض. فهو قدر المستسلم لها باختيار منه. فكان يكفيه الكف عن اتخاذ الإجراءات الوقائية قبل الإصابة بها والكف عن العلاج بعد الإصابة كي تصبح تلك الأمراض قدرا باختيار المريض المستسلم لها. وفي مثل تلك الحالات يكون القدر هو الفاعل حتما. لكنه ليس كقدر لا سبيل لدفعه، وإنما كقدر باختيار المقدور عليه.

والشيء نفسه بالنسبة لجل أحوال العطالة عن العمل والجهل وغيرهما من الشرور، ولا سيما الفكر الثقافي والاجتماعي والسياسي الموروث مع الواقع المعيش الناتج حتما نفس الفكر. فحتى عهد قريب كان يعتقد أن قدر السود مثلا، هو أن يكونوا مجرد عبيد عند البيض. وكان ذلك هو الواقع الناتج عن الفكر الذي ظل معششا في وجدان كل من البيض والسود معا كقدر لا مناص منه. ولو ظل السود مستسلمين لذلك الفكر المظلم والظالم لظلوا عبيدا للبيض. لكنهم أصروا على دفع ذلك القدر المشؤوم بتغيير ما بأنفسهم فغير الله ما بهم. وحسبك في دفعه كقدر تغير معه واقعهم هو تولّي أوباما رئاسة الولايات المتحدة. الأمر الذي كان يعد من سابع المستحلات حتى عهد زعيم السود الأمريكي الدكتور مارتن لوتر كينگ الذي تم اغتياله سنة 1964. فما دار بخلد أحد. وكمثال على ذلك القدر باختيار المستسلم له، ساق ميكيافلي فيضان النهر وما يترتب عنه من خراب. ثم وصف وسائل وطرق دفع مخاطره لمن اختار دفعه.

ومما ترجمناه من هذا الفصل الأخير من كتاب ميكيافلي ومن كل ما سقناه عن تاريخ أتينا وروما العتيقتين ومما نعلم عن حرية الشعوب بالعالم الحديث، فإننا ندرك الآن يقينا أن الاستبداد ما كان يوما قدرا مقدورا لا سبيل لدفعه. ونعلم أنه ليس من طبيعة المُلك الانفراد بالمجد كما جاء ذلك في مقدمة ابن خلدون كفكر ساد بيئته. بل ما ظل قائما سوى بسبب الموروث الثقافي المقدس قداسة الوحي. ظل سائدا على أساس أنه من صلب الدين، في حين كان من صنع دين جديد وفق تعبير ابن حزم. فكان قدرا باختيار المستسلمين له وليس لاستحالة دفعه. ونحمد الله على اندثاره اليوم في مختلف بقاع الأرض. وما تبقى منه إلى زوال بإذن الله من أجل خير البشرية كي تنعم بالحرية التي بها كرم الله الإنسان لقوله تعالى ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: 70]